

حالة سكان قطر ٢٠١١

عامان على إنطلاق السياسة السكانية

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee



حالة سكان قطر ٢٠١١

عامان على انطلاق السياسة السكانية

ذو القعدة ١٤٣٢هـ / أكتوبر ٢٠١١م

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٥١٨ / ٢٠١١

الترقيم الدولي : ٧ - ٢ - ٧٩٦ - ٩٩٩٢١

الفهرس

الصفحة	العنوان
7	تقديم
9	مقدمة
11	المحور الأول: السكان والقوى العاملة
12	أولاً الإنجازات
12	أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية
15	ب - الصورة الإحصائية العامة للسكان والقوى العاملة
21	ثانياً التحديات
21	ثالثاً التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة
23	المحور الثاني: التعليم والتدريب
24	أولاً الإنجازات
24	أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية
26	ب - الصورة الإحصائية العامة للتعليم والتدريب
32	ثانياً التحديات
32	ثالثاً التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة
33	المحور الثالث: الصحة والصحة الإنجابية والبيئة
34	أولاً الإنجازات
34	أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية
37	ب - الصورة الإحصائية العامة للصحة والصحة الإنجابية والبيئة
44	ثانياً التحديات
44	ثالثاً التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

الصفحة	العنوان
46	المحور الرابع: قضايا التمكين
47	أولاً (الإنجازات
47	أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية
50	ب - الصورة الإحصائية العامة لقضايا التمكين
58	ثانياً (التحديات
59	ثالثاً (التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة
61	المحور الخامس: قاعدة البيانات
61	أولاً (الإنجازات
61	أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية
62	ب - الصورة الإحصائية العامة لقاعدة البيانات
62	ثانياً (التحديات
62	ثالثاً (التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة
63	الخاتمة: التقييم العام والنظرة المستقبلية
63	أولاً (التقييم العام
64	ثانياً (التوجهات المستقبلية
67	الهوامش والمصادر والمراجع

الجدول

- الجدول (1): النشطون اقتصادياً حسب الجنسية والجنس في دولة قطر، 2010
- الجدول (2): عدد الطلبة المسجلين في جميع مؤسسات التعليم العالي في دولة قطر بحسب الجنس خلال أعوام مختلفة
- الجدول (3): خريجو جامعة قطر حسب الجنسية والجنس والدرجة العلمية، 2009-2010
- الجدول (4): المتدربون حسب جهة التدريب، 2010
- الجدول (5): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل 10,000 نسمة من مجموع السكان في قطر خلال الفترة 2007 - 2010
- الجدول (6): متوسط نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء، 2007-2010
- الجدول (7): السكان النشطون اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والمهنة، 2010
- الجدول (8): الناخبون والمقترعون في انتخابات المجلس البلدي في دوراته الأربع
- الجدول (9): توزع حالات النساء الإيوانية حسب الخدمة المقدمة خلال الفترة 2009-2011
- الجدول (10): أسرة الوحدات الطبية الخاصة بالأطفال في المستشفيات، 2010
- الجدول (11): المساعدات المقدمة من المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل حسب نوع الخدمة، 2007 - 2010
- الجدول (12): الأنشطة غير الرياضية التي يمارسها الشباب بين 2004 و 2010
- الجدول (13): النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب الجنس والجنسية والسنوات
- الجدول (14): توزع محاور وأبعاد السياسة السكانية بحسب نسبة الإنجاز
- الجدول (15): مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ذات العلاقة بالأهداف والإجراءات الواردة في السياسة السكانية

الأشكال

- الشكل (1): معدل النمو السكاني للسكان في قطر بحسب التعدادات السكانية
- الشكل (2): الهرم السكاني لدولة قطر لعام 2010
- الشكل (3): معدل البطالة في قطر بحسب الجنسية والجنس لعام 2010
- الشكل (4): التوزيع النسبي للعمالة الوافدة بحسب مستوى المهارة لعام 2010
- الشكل (5): التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع، 2010
- الشكل (6): التوزيع النسبي للوحدات السكنية حسب كيفية الإيغال، 2010
- الشكل (7): نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان قطر بحسب التعدادات السكانية
- الشكل (8): التوزيع النسبي للسكان في قطر بحسب البلدية، 2010
- الشكل (9): أعداد المدارس (الحكومية، المستقلة والخاصة) بين 2004 و 2010
- الشكل (10): أعداد الطلبة المسجلين في المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) حسب النوع بين 2004 و 2010
- الشكل (11): الأشخاص المسجلون في حلقات محو الأمية حسب النوع بين 2004 و 2010
- الشكل (12): نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة بين 2004 و 2010
- الشكل (13): توزيع المتدربين في جميع المراكز الخاصة حسب العلاقة بقوة العمل لعام 2010
- الشكل (14): العمر المتوقع عند الولادة للفترة (2004-2010)
- الشكل (15): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للفترة (2004-2010)
- الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل والولادة والنفاس (لكل مئة ألف مولود حي) خلال أعوام مختلفة
- الشكل (17): تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مايكرو غرام بكل متر مكعب من الهواء) بين عامي (2007-2010)
- الشكل (18): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن العمليات الصناعية خلال الفترة 2004-2008 (طن سنوياً)
- الشكل (19): استهلاك المواد المستفيدة لطبقة الأوزون (طن متري) خلال الفترة 2004-2010
- الشكل (20): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي حسب النوع والسنة الدراسية
- الشكل (21): معدلات الإمام بالقراءة والكتابة لدى القطريين بعمر 15-24 سنة بحسب الجنس والسنوات (%)

تقديم

سبق وأكدنا في أكثر من مناسبة على أن السياسة السكانية ليست أمراً ناجزاً كاملاً، بل هي سيرورة متواصلة من صياغة الأهداف وتحقيقها، ثم الانتقال إلى أهداف أخرى أكثر تقدماً وهكذا... مع

التصحيح والتعديل والتصويب في سياق التطبيق العملي، الذي يمكن أن يكشف عن النواقص والثغرات والعيوب المحتملة.

بناءً عليه، ركزت المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر على بلورة آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات هذه المرحلة. ومن أهم تلك الآليات دمج بعض محاور السياسة السكانية التي تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، سيما وأن هذا التوجه يترجم تطلعات فرق عمل تنفيذ السياسة السكانية من أجل تحقيق انسجام أمثل بين عمل

كل منها من جهة، وبلورة آليات عمل جماعية جديدة، من جهة أخرى.

فبالإضافة للمحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة، انصب الاهتمام في المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية على أربعة محاور أخرى، هي: التعليم والتدريب، والصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، وقضايا التمكين، وقاعدة البيانات. وقد اشتملت المحاور الأربعة المذكورة على جملة من الأهداف والإجراءات العملية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمحور الرئيسي.

وهكذا، وتنفيذاً لخطة عملها السنوية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان هذا التقرير الذي يلقي الضوء على حالة سكان قطر عام 2011، وهو الإصدار الثاني في سلسلة تقارير دورية تصدر سنوياً بعنوان "حالة سكان قطر". ويعكس مضمون هذا التقرير مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية للدولة، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، والتوجهات المستقبلية لعملية متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

"نحن الآن في مرحلة متقدمة لبلورة رؤية واضحة المعالم لما نريده لقطر المستقبل، وستكون هذه الرؤية إطاراً ومرتكزاً للاستراتيجيات المستقبلية التي سنتبناها، والتي بدأنا العمل على تطويرها. وتهدف الاستراتيجيات المستقبلية التي تتبناها الدولة إلى بناء الإنسان القطري القادر على التعامل مع متطلبات عصره بكفاءة وندية وإلى بناء اقتصاد معرفي يتميز بالقدرة على الاستمرار في المنافسة عالمياً والاستمرار في النمو"

سمو الأمير

حمد بن خليفة آل ثاني

(مقتطف من خطاب سموه أمام مجلس الشورى في نوفمبر 2007)

وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أؤمن عالياً اهتمام مجلس الوزراء الموقر بالتقرير الأول عن حالة سكان قطر 2010، والتوجه بالشكر والامتنان للسادة الوزراء على ملاحظاتهم الهامة ومقترحاتهم القيمة حول ما جاء في التقرير المذكور، والتي أغنت مضمون تقريرنا لهذا العام. وأخيراً، لا يفوتني توجيه الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، ولا سيما نقاط الارتكاز، والجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، والمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان.

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة

بعد مراجعة مستفيضة وتقييم معمق وشامل للمرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة، تبين أن إنجازات هامة قد تحققت في معظم المحاور التي شملتها عملية متابعة التنفيذ السالفة الذكر.

إلا أنه، وفي الوقت ذاته، كشفت المراجعة المشار إليها عن عدم حصول تقدم ملموس في المحور الأساسي للسياسة

السكانية للدولة، والمتمثل بالتركيبة السكانية التي لا تزال في حالة اختلال واضح، والتي ستزداد اختلالاً في قادم الأيام، وعلى مدى عقد ونيف من الزمن، نتيجة استحقاقات فوز قطر بشرف استضافة مونديال 2022، حيث ستشهد المرحلة المقبلة طلباً كبيراً على الأيدي العاملة في مختلف المجالات، خاصة في قطاع البناء والتشييد.

”تتولى اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع الجهات المعنية، متابعة تنفيذ بنود السياسة السكانية وبرامجها في مختلف المحاور، واتخاذ ما يلزم لتطوير مجموعات عمل نقاط الارتكاز، وتحديد أولويات المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية، مع أخذها في الاعتبار نتائج دراسة اللجنة للملاحظات والملاحظات المشار إليها [ملاحظات ومرئيات أصحاب السعادة الوزراء حول تقرير حالة سكان قطر 2010] في إعدادها لتقريرها المقبل عن حالة سكان قطر 2011“.

قرار مجلس الوزراء

(الاجتماع العادي (18) الممتد بتاريخ 2011/5/4)

بناءً على كل ما سبق، فقد تم في المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية دمج بعض محاور هذه السياسة، بحيث أصبحت خمسة بدلاً من ستة، وبحيث يكون محور السكان والقوى العاملة هو المحور الأساسي. أما المحاور الأربعة الأخرى (التعليم والتدريب، والصحة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، وقضايا التمكين، وقاعدة البيانات)، فقد اشتملت على الإجراءات ذات العلاقة بالمحور الأساسي، والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التركيبة السكانية للدولة.

ونتيجة لكل ذلك، أمكن للجنة الدائمة للسكان إصدار هذا التقرير (حالة سكان قطر 2011)، وهو التقرير الوطني الثاني من نوعه ضمن سلسلة الإصدارات المقررة سنوياً حول حالة سكان قطر. وما يميز الإصدار الجديد لهذا العام عن تقرير حالة سكان قطر هو أخذه بعين الاعتبار ملاحظات ومرئيات واقتراحات السادة الوزراء بشأن تقرير "حالة سكان قطر 2010" الذي تم عرضه عليهم في الجلسة العادية لمجلس الوزراء الموقر (36) بتاريخ 15/12/2010، والذي لاقى اهتماماً كبيراً من قبلهم. وبعد دراسة مستفيضة لهذه الملاحظات

والمرئيات تقدمت اللجنة الدائمة للسكان لمجلس الوزراء الموقر بمذكرة تكميلية حول التقرير المذكور، حيث اتخذ بشأنها قراراً (الجلسة العادية 18 بتاريخ 4/5/2011) يقضي باعتماد ما جاء في المذكرة المشار إليها، وهو ما تم بالفعل الالتزام به في هذا التقرير الذي يهدف، في المحصلة، إلى وضع صانعي القرار في صورة الواقع السكاني على مختلف مستوياته وأبعاده وتطورات، بعد انقضاء عامين كاملين على متابعة تنفيذ السياسة السكانية للدولة. ويعتمد التقرير الحالي في مقارباته ومعالجته للمسائل السكانية المختلفة في دولة قطر، على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي رصدتها مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية.

“وبداية يجب التنويه والإشادة بالجهد المبذول في إعداد التقرير [تقرير حالة سكان قطر 2010] بالصورة التي قدم بها، والتي رصدت تحليلاً يتسم بالشفافية لواقع محاور السياسة السكانية وما يصادفه من تحديات وما يتطلبه من أولويات يتعين العمل عليها. لقد أوضح التقرير ما تحقق من إنجاز متميز على بعض المحاور (مثل التعليم والشباب والصحة)، وما يصادف محاور أخرى من تباطؤ (مثل المسنين والنمو السكاني).”

وزارة الدولة لشؤون الطاقة والصناعة
(مرئيات حول تقرير سكان قطر 2010)

فبالإضافة إلى التقديم والمقدمة والخاتمة، يشتمل هذا التقرير على خمسة فصول، يتناول كل واحد منها محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم فيها استعراض الأهداف والإجراءات التي تمت ترجمتها إلى مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية كأدوات منهجية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية. وارتباطاً بذلك، فقد تم التعامل مع محاور السياسة السكانية وفقاً لمنهجية تحليلية موحدة تجيب على التساؤلات الأساسية الآتية:

- ما هي التشريعات والتدابير والإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتحقيق الأهداف المرحلية للسياسة السكانية؟
- كيف تبدو الصورة الإحصائية العامة للواقع السكاني الراهن؟
- هل توجد معوقات تحول دون تحقيق الأهداف المرحلية للسياسة السكانية؟ وما طبيعتها إن وجدت؟
- ما التوجهات المستقبلية والمرئيات الخاصة بأفضل السبل لإدماج السياسة السكانية باستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016؟ وما هي أولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية؟

ولقد ساعدت الإجابة على التساؤلات السابقة على تقييم المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في دولة قطر من حيث إعطاء صورة شاملة (نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاور السياسة السكانية الخمسة، وتبسيط الضوء على التحديات التي تواجهها، وتحديد التوجهات المستقبلية والمرئيات الخاصة بعملية إدماج السياسة السكانية باستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، إضافة إلى أولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

المحور الأول: السكان والقوى العاملة

تشهد قطر نمواً سكانياً متسارعاً يعود الجزء الأكبر منه للزيادة المستمرة لقوة العمل الوافدة...وبالأخص إلى تزايد غير مدروس وغير متوقع في حجم العمالة غير الماهرة. وبما أن التركيبة السكانية تحدد طبيعة المجتمع، فعلى قطر أن تقرر حجم ونوعية العمالة الوافدة المناسبة".

رؤية قطر الوطنية 2030

الغاية الأساسية للسياسة السكانية في دولة قطر هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته".

السياسة السكانية

□ (الغايات والأهداف والإجراءات)

العمل على معالجة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعظيم جهود التنمية البشرية (تعليمياً وتدريباً وتأهيلاً)، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، ورفع القيود أمام تنقل العمالة الخليجية بين دول المجلس، ووضع ضوابط أمام استخدام وتشغيل العمالة الأجنبية مع إعطاء أولوية التشغيل للعمالة العربية.

□ من توصيات إعلان الدوحة

□ (المؤتمر العربي للسكان والتنمية، 2009)

كما أشير سابقاً، شكّل هذا المحور أساس المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية وجوهرها. ويشتمل هذا المحور على الأبعاد الآتية:

- النمو السكاني والتركيب السكاني
- القوى العاملة
- الإسكان
- النمو الحضري

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الإجراءات اللازمة لزيادة النمو الطبيعي للمواطنين؟
- ما العمل لترشيد استخدام الوافدين، بما يتفق مع متطلبات المرحلة؟
- كيف يمكن إلزام الشركات والمؤسسات (القطاع الخاص) بسياسات الاستقدام؟
- كيف ينظر إلى مسألة سكن العزاب؟ وهل سيحل القانون الذي صدر مؤخراً هذه المسألة؟
- كيف يمكن تشجيع الناس (مواطنين ومقيمين) على السكن خارج الدوحة الكبرى؟
- أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان
- ترشيد استخدام الوافدين، بما يتفق مع متطلبات المرحلة
- منع سكن العزاب في جوار سكن العائلات
- التشجيع على السكن خارج الدوحة

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات والصعوبات القائمة، وتحديد التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة.

أولاً) الإنجازات

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية للسكان والقوى العاملة

الهدف: زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان		النمو السكاني والتركيبة السكانية	
إجراء 1: تسريع وتسهيل إجراءات الحصول على المسكن المناسب للمقبلين على الزواج			
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه
	موجود كإجراء في طور:	موجود كإجراء في طور:	
وجود تشريعات لتسريع وتسهيل الحصول على الأرض وعلى قرض لبناء السكن أو على مسكن مناسب			قرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2008، ويتضمن قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان. وقد زاد بنك قطر للتنمية قيمة قرض الإسكان من 800.000 إلى 1.200.000 ريال قطري.
إجراء 2: الإسراع في اعتماد صندوق الزواج			
وجود صندوق للزواج			رغم وجود توجه لإنشاء صندوق يختص بدعم المقبلين على الزواج تحت مسمى "الصندوق القطري للزواج"، إلا أن مثل هذا الصندوق لم ير النور بعد.
نسبة المتزوجين خلال عام 2011 الذين حصلوا على دعم مادي من مجموع المتزوجين في العام ذاته، بحسب الجهة الداعمة لزوجهم			لا تتوفر إحصائية دقيقة عن نسبة المتزوجين الذين حصلوا على دعم مادي من مجموع المتزوجين، غير أن حملة (إعفاف) التي انطلقت عام 2009، والتي تنظمها مؤسسة (راف) القطرية بالتعاون مع (الشرق)، اقتربت اليوم من تحقيق أهدافها بمساعدة 1000 شاب قطري على الزواج.
إجراء 3: القيام بحملات توعية للأسر بضرورة خفض المهور ونفقات الزواج، وعدم تأخير زواج أبنائها، وخاصة الإناث، والتشجيع على الزواج من المطلقات والأرامل			
وجود خطة عامة لتوعية الأسر بضرورة خفض المهور ونفقات الزواج، وعدم تأخير سن الزواج، والزواج من المطلقات والأرامل			هناك ضعف واضح في الحملات الهادفة لتوعية الأسر بضرورة خفض المهور والتشجيع على الزواج من المطلقات والأرامل، إضافة إلى عدم وجود خطة عامة على مستوى المجتمع تستهدف مخاطبة الشباب وتوعيتهم بضرورة عدم التأخر في الزواج وتشجيعهم على الإنجاب.
نسبة المطلقات والأرامل اللواتي تزوجن بعد ترملهن أو طلاقهن خلال السنوات الثلاث الأخيرة			بيد أن نسبة المطلقات والأرامل اللواتي تزوجن بعد ترملهن أو طلاقهن لم تتغير بصورة جوهريّة، وهو ما يبينه الجدول الآتي:
	نسبة المطلقات	نسبة الأرامل	العام
	13.7	0.8	2008
	15.5	0.4	2009
	14.4	0.5	2010
إجراء 4: استحداث برنامج يُعنى بتقديم مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد			
وجود مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد			

إجراء 5: التوعية بمخاطر الطلاق والطلاق التعسفي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه	
	موجود كإجراء				
	في طور:				
	التنفيذ	المتابعة	التخطيط	في طور	
وجود برامج للتوعية بمخاطر الطلاق والطلاق التعسفي وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع					- تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتناول الأمور المتعلقة بالأسرة بصفة شبه دائمة من خلال البرامج الدعوية الموجهة للجمهور، حيث تم تنفيذ أربع حملات ضمن مشروع برنامج (المراكز الدعوية)، إضافة إلى تخصيص شهر كامل من محاضرات الموسم الثقافي الرابع والثلاثين لتناول القضايا التي تتعلق بالأسرة. - وينظم مركز الاستشارات العائلية وغيره من المؤسسات الرسمية والأهلية برامج وأنشطة تنقيفية مرئية ومسموعة ومقروءة كثيرة تهدف إلى تماسك الأسرة، كبرنامج (تسريح باحسان) وبرنامج (النجاح الوظيفي والعائلي)، و(البرنامج التربوي)، وبرنامج (المتزوجون)..الخ.
تفيد البيانات المتوافرة إلى أن نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج ارتفعت من 31.8% عام 2008 إلى 40.3% عام 2010.					
نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج خلال السنوات الثلاث الأخيرة	2008	2009	2010	عدد عقود الزواج	عدد حالات الطلاق
	1992	1946	1775	634	716
	31.8%	37.6%	40.3%		

إجراء 6: الاستمرار بالفعاليات التوعوية الهادفة لتقليل نسبة وفيات الشباب نتيجة للحوادث المرورية والتشدد بتطبيق القوانين ذات الصلة					
عدد الفعاليات التوعوية بحسب موضوعها والجهة التي قامت بها خلال عامي 2010 و2011			قامت وزارة الداخلية خلال العامين المذكورين بالتوعية من خلال الندوات واللقاءات والحلقات النقاشية والأسابيع الأمية، إضافة إلى التوعية من خلال جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمكتوبة، حيث وصل عدد الفعاليات ذات الصلة إلى أكثر من 24 فعالية، فعلى سبيل المثال، نظمت جامعة قطر بالتعاون مع إدارة المرور ندوة مرورية يوم الخميس 2011/3/17 بعنوان "لنعمل معا للحد من الحوادث المرورية"، وذلك توطئة لفعاليات أسبوع المرور الخليجي السابع والعشرين الذي استهدف شباب الجامعة بالتوعية.		
معدلات الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها لكل مئة ألف نسمة خلال الأعوام الثلاثة الماضية			ساهمت حملات التوعية المستمرة التي تقوم بها إدارة المرور في قطر بخفض معدلات الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها، كما هو من في الجدول الآتي:		
المعدلات			2010 2009 2008		
معدل الحوادث المرورية لكل ألف نسمة			246 309 332		
معدل الوفيات لكل مئة ألف نسمة			13.4 13.6 15.9		

الهدف: ترشيد استخدام الوافدين بما يتفق مع متطلبات المرحلة		القوى العاملة																										
إجراء 1: توظيف التكنولوجيا بغرض ترشيد استخدام الأيدي العاملة في القطاعين العام والخاص																												
يبدو أنه لا يوجد مؤشر مؤكد يمكن الحكم من خلاله على وجود توجه نحو التوسع في توظيف التكنولوجيا للحد من أعداد العمالة الوافدة، وهو ما يؤكد الجدول الآتي الذي يبين النسبة المئوية للمستقدمين في مهن مختارة نسبة لعدددهم في سنة الأساس 2008 (100%).		عدد المستقدمين خلال السنوات الثلاث الأخيرة بحسب المهنة																										
<table><tr><th>المهن</th><th>2009</th><th>2010</th></tr><tr><td>المهندسون المدنيون</td><td>33.4</td><td>37.9</td></tr><tr><td>الفنيون</td><td>82.2</td><td>52.9</td></tr><tr><td>فنيو الكهرباء</td><td>60.1</td><td>44.7</td></tr><tr><td>فنيو الميكانيك</td><td>71.0</td><td>27.0</td></tr><tr><td>المحاسبون</td><td>60.1</td><td>63.4</td></tr><tr><td>العاملون في مهنة عامل</td><td>40.2</td><td>56.5</td></tr><tr><td>عاملو التنظيف</td><td>108.3</td><td>132.7</td></tr><tr><td>عاملو التعبئة والتغليف</td><td>104.0</td><td>376.8</td></tr></table>			المهن	2009	2010	المهندسون المدنيون	33.4	37.9	الفنيون	82.2	52.9	فنيو الكهرباء	60.1	44.7	فنيو الميكانيك	71.0	27.0	المحاسبون	60.1	63.4	العاملون في مهنة عامل	40.2	56.5	عاملو التنظيف	108.3	132.7	عاملو التعبئة والتغليف	104.0
المهن	2009	2010																										
المهندسون المدنيون	33.4	37.9																										
الفنيون	82.2	52.9																										
فنيو الكهرباء	60.1	44.7																										
فنيو الميكانيك	71.0	27.0																										
المحاسبون	60.1	63.4																										
العاملون في مهنة عامل	40.2	56.5																										
عاملو التنظيف	108.3	132.7																										
عاملو التعبئة والتغليف	104.0	376.8																										

إجراء 2: إحكام ومتابعة الضوابط على العمالة المستقدمة (تطوير إجراءات ما بعد الاستقدام)					
المؤشرات المستهدفة	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:				
	البناء	البناء	البناء	البناء	
وجود توجهات لتفعيل وتطوير إجراءات ما بعد الاستقدام بهدف إحكام الضوابط على العمالة المستقدمة ومتابعتها					إنشاء لجنة من ممثلين عن الجهات ذات العلاقة لمتابعة تشغيل العمالة الأجنبية في مرحلة ما بعد الاستقدام ورصد حالات الممارسات الخاطئة، ونسوية أوضاع العمالة السانبة الناجمة عن هذه الممارسات.
إجراء 3: التوسع في الخدمات والبنى التحتية التي تمكن من الحد من العمالة المنزلية (مثل دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس القريبة من السكن)					
نسبة ما تستوعبه دور الحضانة ورياض الأطفال من الأطفال القطريين في سن الحضانة والروضة	إن عدد ما تستوعبه دور الحضانة بعد صنيلاً جداً مقارنة بعددهم في سن الحضانة، بينما تعد النسبة في رياض الأطفال مقبولة، كما هو مبين في الجدول الآتي للعام 2010:				
	المرحلة				
	في سن الحضانة (أقل من 3 سنوات)				
	في سن الروضة (3-5 سنوات)				
	عدد الأطفال	عدد المسجلين	%		
	22822	383	1.7		
	21104	8110	38.4		
إسكان					
الهدف: منع سكن العزاب في جوار سكن العائلات					
إجراء 1: وضع مؤشرات لاستشراف فاعلية قانون إسكان العزاب بعد تطبيقه					
وجود توجه لإعداد وتنفيذ دراسات ميدانية تتضمن مؤشرات خاصة بمدى فاعلية ونجاعة القانون					هناك توجه لا يزال في مرحلة التخطيط لإعداد وتنفيذ دراسات ميدانية للكشف عن المؤشرات الخاصة بمدى فاعلية ونجاعة القانون رقم 15 لعام 2010.
إجراء 2: متابعة التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ القانون المذكور					
وجود قضايا ومسائل تتابعها وزارة البلدية والتخطيط العمراني مع وزارتي الداخلية والعدل					شكلت لجنة لتحديد مناطق سكن العائلات وتعريف التجمعات العمالية التي يشملها القانون 15 لسنة 2010، وقد أنهت اللجنة عملها تمهيداً لصدور القرارات التنفيذية، حيث سيبدأ تنفيذ القانون في نوفمبر 2011
النمو الحضري					
الهدف: التشجيع على السكن خارج الدوحة					
إجراء 1: التوسع في توفير البنى التحتية المناسبة في المناطق التي يراد توجيه السكان نحوها					
تشبيد الطرق وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف.. خارج الدوحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة					بالإضافة لتنفيذ العديد من مشروعات البنى التحتية الخاصة بالمناطق القائمة خارج الدوحة، والتي تشهد توسعاً عمرانياً ضمن حدود بلدياتها، بدأ العمل منذ فترة على توفير البنى التحتية في المناطق الآتية:
					• مدينة لوسيل: بنية تحية كاملة متوقع الإنهاء منها آخر عام 2012م
					• روضة الحمامة: توفير وتطوير الخدمات
					• منطقة النمامة (46) : بنية تحية كاملة وهناك مشروعات خاصة بالوكرة والوكير ضمن الخطة العمرانية.
إجراء 2: توفير الخدمات اللازمة للاستقرار خارج الدوحة					
إنشاء فروع للإدارات الرسمية وخدمات الصحة والتعليم والترفيه خلال السنوات الثلاث الأخيرة					تم إنشاء مراكز خدمة الأمن العام، ومراكز خدمة الجوازات، ومكاتب التسجيل العقاري، ومكاتب وزارة العمل، والمراكز الصحية، وإقامة مراكز إقليمية للتخفيف على النمو.. الخ.

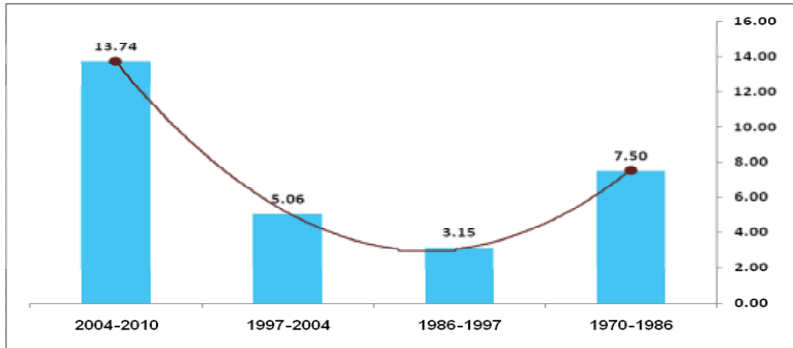
إجراء 3: إعطاء الأولوية في تخصيص الأراضي السكنية خارج الدوحة.. وغيرها من الحوافز						
مضمونه	واقعه الفعلي			المؤشرات المستهدفة		
	في طور:	موجود كإجراء				
		التخطيط	البناء			المرافق
إضافة إلى توفير البنى التحتية والخدمات، فقد ساهمت الأنظمة واللوائح والتدابير المختلفة في إعطاء أولوية الحصول على الأراضي السكنية للراغبين في الإقامة خارج الدوحة.					وجو أنظمة ولوائح وتدابير لها علاقة بالتحفيز على السكن والعمل خارج الدوحة	

ب- الصورة الإحصائية العامة لواقع السكان والقوى العاملة

النمو السكاني والتركيبية السكانية:

- **معدل النمو السكاني:** أدت الزيادة الكبيرة للسكان في دولة قطر خلال السنوات الماضية إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بصورة غير مسبقة يجعله الأعلى على مستوى العالم، حيث يبين الشكل رقم (1) أن هذا المعدل بلغ بين تعدادي 2004 و2010 حوالي 13.7% بعد أن كان قرابة 5% بين تعدادي 1997 و2004.

الشكل (1): معدل النمو السنوي للسكان في قطر بحسب التعدادات السكانية

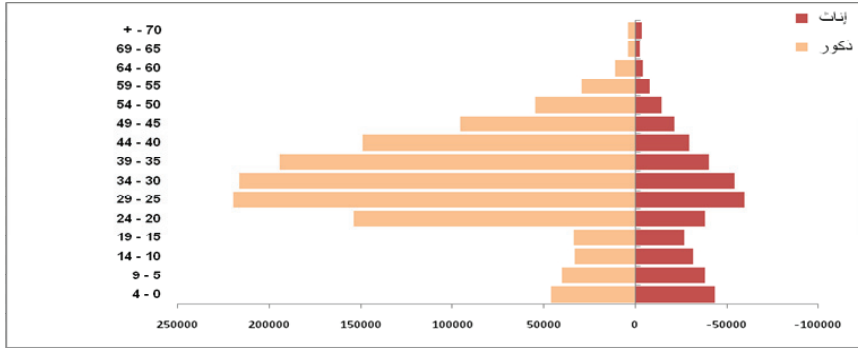


المصدر: جهاز الإحصاء، التعدادات السكانية: www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Ar/HistoryOfCensus.aspx

- **حجم السكان:** تضاعف عدد سكان قطر خلال العقود الأربعة المنصرمة حوالي 15 مرة؛ فبعد أن كانوا (111.000) نسمة عام 1970 صاروا (1.624.761) نسمة في يوليو 2011. وقد حدثت هذه الزيادة الهائلة بسبب الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة، والتي يتوقع أن تتضاعف خلال العشرية الثانية من هذا القرن للمساهمة في إنجاز البنية التحتية والمشاريع العملاقة المرتبطة باستضافة قطر لمونديال 2022⁽¹⁾.
- **البنية العمرية:** بدوره، انعكس الخلل في التوزيع السكاني سلباً على مضلع

الأعمار الذي يشير، كما في الشكل رقم (2)، إلى تضخم كبير في فئة السكان بأعمار العمل، والتي تشكل العمالة الوافدة غالبيتها الساحقة؛ إذ بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بدولة قطر لعام 2010، بلغ الحجم النسبي لهذه الفئة 85.5% من إجمالي السكان، وهي نسبة عالية جداً، مقارنة بمثيلتها لدى السكان القطريين التي لم تتجاوز الـ 57.1%. ونتيجة لما سبق، فقد بلغ معدل الإعالة العمرية حوالي 17%، وهو من أكثر معدلات الإعالة انخفاضاً في العالم.

الشكل (2): الهرم السكاني لدولة قطر لعام 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2010

- **البنية النوعية:** وارتباطاً بما سبق، فقد ترافق الخلل في البنية العمرية للسكان في الدولة مع عدم التوازن في نسبة النوع التي بلغت عام 2010 أكثر من 310، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك أكثر من 310 ذكور⁽²⁾، وهي نسبة عالية جداً تزيد عن مثيلتها لدى السكان القطريين بأكثر من ثلاثة أضعاف.
- **البنية الزوجية:** لم يقتصر الخلل في التركيبة السكانية على البنية العمرية والنوعية للسكان فحسب، بل طال أيضاً البنية الزوجية، حيث أن قرابة ثلثي السكان في قطر الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر هم من العزاب⁽³⁾، وهو ما يحتاج إلى تطبيق فعال للسياسة السكانية بحيث تؤدي مستقبلاً إلى إصلاح هذا الخلل الكبير الذي يخشى أن يتحول مع الزمن إلى مشكلة يستعصي حلها.

القوى العاملة :

- **حجم القوى العاملة:** وصل معدل النمو الكلي في العمالة إلى 287% منذ عام 2004، حيث ارتفع حجم القوى العاملة في دولة قطر من 444,133 فرداً عام 2004 إلى 1,275,191 فرداً عام 2010. وهذا يعني أن عدد السكان النشطين

اقتصادياً في الدولة تضاعف ما يقرب من ثلاث مرات خلال ست سنوات (من 2004 إلى 2010). وكان هذا التزايد غير المسبوق ناجماً بالدرجة الأولى عن استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تطلبتها خطط التنمية الطموحة للدولة، مما أدى إلى اختلال كبير في تركيبة القوى العاملة حتى وصلت نسبة غير القطريين إلى 94,2% من مجموع النشطين اقتصادياً عام 2010، كما يبين الجدول رقم (1).

الجدول (1): النشيطون اقتصادياً حسب الجنسية والجنس في دولة قطر، 2010

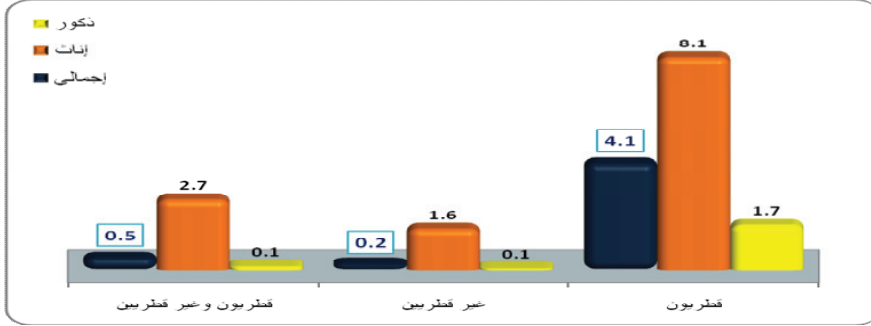
النشيطون اقتصادياً				الجنس	الجنسية
المجموع	عاطل سبق له العمل	عاطل لم يسبق له العمل	مشتغل		
46546	174	637	45735	ذكور	قطريون
27005	323	1877	24805	إناث	
73551	497	2514	70540	مجموع	
1071549	125	599	1070825	ذكور	غير قطريين
130091	647	1406	128038	إناث	
1201640	772	2005	1198863	مجموع	
1118095	299	1236	1116560	ذكور	المجموع
157096	970	3283	152843	إناث	
1275191	1269	4519	1269403	مجموع	

المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

ومن ناحية أخرى، يبين الجدول رقم (1) أنه على الرغم من تزايد حصة الإناث بين النشطين القطريين لتصل إلى أكثر من 36% منهم، فإن حصة الإناث من مجموع القوى العاملة في الدولة ظلت 12,3%، مما يشكل اختلالاً آخر أدى إلى اختلال أكبر بنسبة الجنس في التركيبة السكانية. وهذه الاختلالات هي التي استدعت إلحاح السياسة السكانية على الغايات والأهداف ذات الصلة.

- **معدل البطالة:** أدى وجود العمالة الوافدة ذات الأجور الزهيدة إلى مزاحمة العمالة القطرية في سوق العمل. وقد ساهم ذلك، بحسب الشكل البياني رقم (3)، في وصول نسبة القطريين العاطلين عن العمل إلى 4.1% من مجموع النشطين اقتصادياً (نحو 74% منهم إناث معظمهم من حملة الشهادات التعليمية الجامعية). صحيح أن هذا المعدل هو من المعدلات المنخفضة جداً بالمقاييس العالمية، إلا أنه أعلى بحوالي 20 مرة عن معدل بطالة غير القطريين (0.2%)، وأعلى بحوالي تسع مرات عن معدل البطالة في قطر (0.5%).

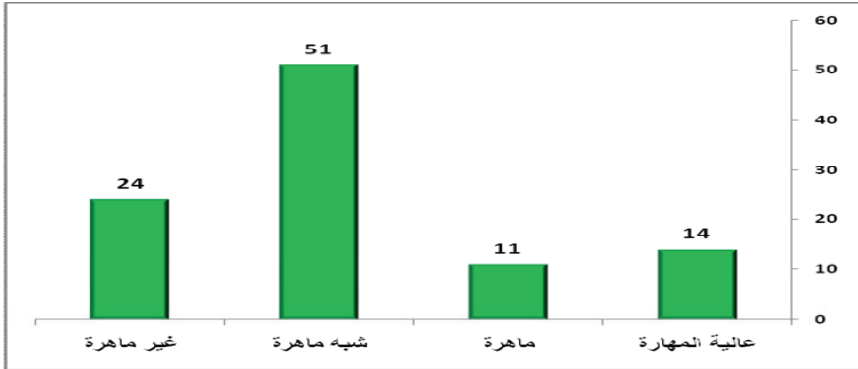
الشكل (3): معدل البطالة في قطر بحسب الجنسية والجنس لعام 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010

- مستوى مهارة العمالة الوافدة: يبين الشكل رقم (4) أن 75% من مجموع أفراد العمالة الوافدة ليسوا مهرة، وإنما أشباه مهرة وغير مهرة على الإطلاق.

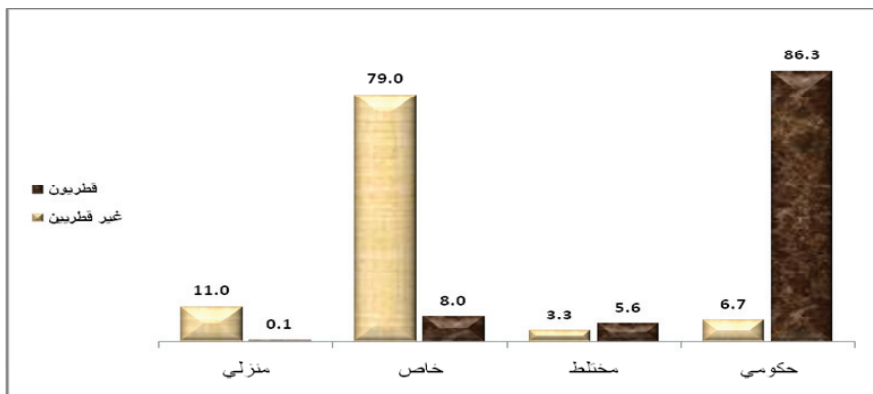
الشكل (4): التوزيع النسبي للعمالة الوافدة بحسب مستوى المهارة لعام 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، قطر 2010

- النشيطون اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب القطاع: خلافاً للعمالة غير القطرية، تتركز الغالبية الساحقة للعمالة القطرية في القطاع العام (الشكل رقم 5). وهنا لا بد من التأكيد على أن تدني نسبة استيعاب القطاع الخاص للعمالة القطرية مسألة ذات بعدين؛ الأول يتعلق بطبيعة هذا القطاع وآلياته (عمالة مؤهلة بتكاليف أقل)، والثاني يتعلق بكون القطاع العام يقدم لعامله مزايا مادية أفضل وأماناً وظيفياً أعلى.

الشكل (5): التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع، 2010 (لا يشمل المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل)

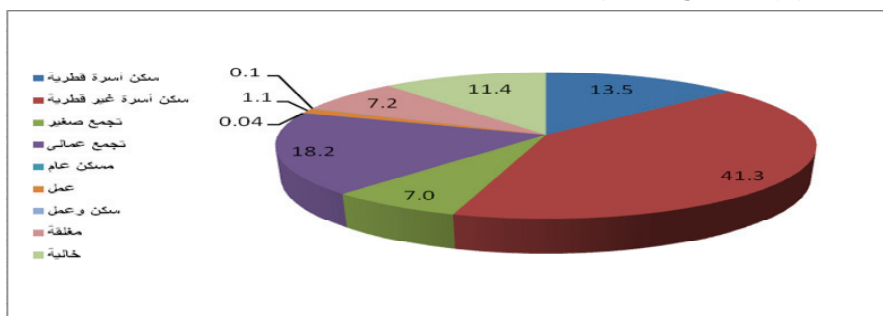


المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010

الإسكان

- توزيع الوحدات السكنية على الأسر والتجمعات العمالية: قدم التعداد العام للسكان عام 2010 بيانات هامة حول توزيع الوحدات السكنية على الأسر والتجمعات العمالية. ويبين الشكل رقم (6) ذلك التوزيع.

الشكل (6): التوزيع النسبي للوحدات السكنية حسب كيفية الإشغال، 2010



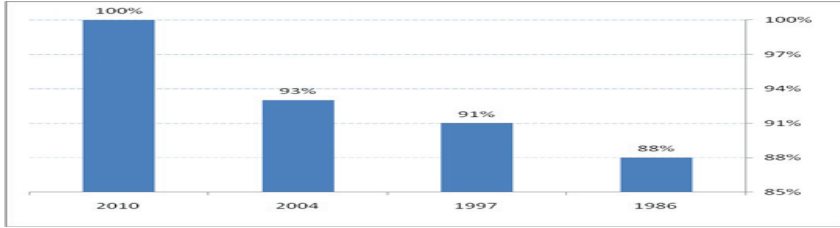
المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010

على الرغم من عدم توافر بيانات حتى الآن حول عدد العمال العزاب الذين يسكنون في مناطق سكن العائلات، فإن بإمكاننا الافتراض أن التجمعات العمالية (الصغيرة أقل من 7 أفراد والكبيرة 7 أفراد فأكثر) تشكل نحو 30% من مجموع الوحدات السكنية، حسب ما يبينه الشكل رقم (6).

النمو الحضري:

• **نسبة التحضر:** لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر بُعيد اكتشاف النفط والغاز فيها دوراً بارزاً في تركّز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدياد هذه المراكز، ولاسيما الدوحة، بالسكان القطريين وغير القطريين، حيث باتت هذه المراكز، وفقاً للشكل (7)، تستوعب 100% من السكان في قطر بدءاً من العام 2010.

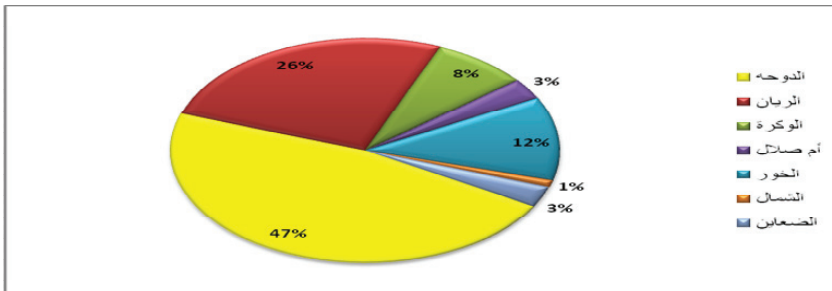
الشكل (7): نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان قطر بحسب التعدادات السكانية



المصدر: جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010، والتعدادات السابقة.

وفي هذا السياق، يشير الشكل رقم (8) إلى أن مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) قد استحوذت على 73% من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى، كالخور والذخيرة والوكرة وأم صلال... الخ.

الشكل (8): التوزيع النسبي للسكان في قطر بحسب البلدية، 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010

من جانب آخر، فقد بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة 3394 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال الـ 9 أفراد فقط في الكيلومتر المربع الواحد⁽⁴⁾.

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة بـ:

- غياب التنسيق في الأدوار بين المؤسسات المعنية بمبادرات المساعدة على الزواج، وضعف الحملات الهادفة لتوعية الأسر بضرورة خفض المهور والتشجيع على الزواج من المطلقات والأرامل، إضافة إلى عدم وجود خطة عامة على مستوى المجتمع تستهدف مخاطبة الشباب وتوعيتهم بضرورة عدم التأخر في الزواج وتشجيعهم على الإنجاب.
- صعوبة التحكم باتجاهات القطاع الخاص نحو استقدام العمالة الرخيصة وغير الماهرة.
- عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص بوجه عام، وعن الأعمال المهنية بوجه خاص.
- عدم وجود حوافز تشجيعية كافية للحد من الهجرة الداخلية والاستقرار خارج الدوحة. فرغم أن تخصيص الأراضي السكنية خارج الدوحة وفتح فروع للدوائر الحكومية لتقديم الخدمات المختلفة شرط لازم للاستقرار خارج الدوحة، إلا أنه، وعلى ما يبدو، لم يكن كافياً لعدم تساوق ذلك مع إجراءات أخرى تتمثل بتأمين فرص العمل وفتح فروع للجامعة وتقديم الحوافز المالية.. الخ.
- عدم توفر ميزانيات كافية لمشاريع الإسكان.

ثالثاً) التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

بعد مراجعة مستقيضة لأهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها الخاصة بالسكان والقوى العاملة ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تبين أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت معظم إجراءات السياسة السكانية. غير أن المشاريع المذكورة تتطلب إدماج البعد السكاني فيها، والتأكد من تلاؤمها مع المنظور السكاني، مما يستدعي إشراك اللجنة الدائمة للسكان في الإشراف على تنفيذ تلك المشاريع. أما الإجراءات الخاصة بالسكان والقوى العاملة، والتي لم يرد ما يقابلها صراحة في الاستراتيجية، فهي قليلة نوردتها فيما يلي:

- تسريع وتسهيل إجراءات الحصول على الأرض وعلى قرض لبناء السكن: ويمكن إدماج هذا الإجراء في مشاريع التنمية الاقتصادية- الخطة العمرانية الشاملة.
- إنشاء مراكز تنمية اجتماعية في مختلف مناطق الدولة: ويمكن إدماجه في مشاريع

قطاع التنمية الاجتماعية- الثقافة.

- منح القروض المناسبة التي تعين المواطنين على إنجاز مساكنهم: يمكن إدماجه في مشاريع التنمية الاقتصادية- الخطة العمرانية الشاملة.
- تشجيع الاستثمار في إنشاء المساكن المتوسطة والصغيرة: يمكن إدماجه في مشاريع التنمية الاقتصادية- الخطة العمرانية الشاملة.

بناءً عليه، فإن أولويات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة، هي:

- استصدار تشريعات جديدة تشجع القطريين على الزواج وتحضهم على الإنجاب، كأن يتم استحداث "وسام الأسرة" الأكثر إنجاباً، وتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، وإنشاء صندوق للزواج... الخ.
- ضرورة وضع خطة وطنية عامة تهدف إلى توعية الأسر بضرورة خفض المهور ونفقات الزواج، وعدم تأخير سن الزواج، والزواج من المطلقات والأرامل.
- البحث في إمكانية تطوير سياسات الاستقدام بما يتناسب مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- إجراء دراسات ميدانية حول التغير في اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص.
- متابعة تنفيذ قانون منع سكن العزاب بجوار سكن العائلات، وتذليل الصعوبات التي تواجه ذلك التنفيذ.
- إجراء دراسة ميدانية حول استعداد المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثاً للسكن في شقق مناسبة.
- مواصلة العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم، وذلك من خلال تأمين فرص العمل وفتح فروع لبعض كليات الجامعة فيها .. الخ

المحور الثاني: التعليم والتدريب

يشتمل هذا المحور على بعدين أساسيين، هما:

- التعليم
- التدريب

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهي التغيرات المطلوبة لاستكمال ربط مناهج التعليم باحتياجات التنمية وسوق العمل؟
- كيف يساعد التعليم، ولاسيما التعليم العالي، على زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل؟
- ماهي الآليات المناسبة لإشراك القطاع الخاص بعمليات التدريب بشكل فعال؟
- كيف يمكن تعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل (بما فيها العمل في القطاع الخاص والأعمال المهنية) بين المواطنين؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

- السعي نحو ربط مناهج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل.
- مساعدة التعليم على زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل.
- إشراك القطاع الخاص بالتدريب بشكل فعال.
- تعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد التوجهات المستقبلية

"التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه"

الدستور الدائم (المادة 25)

إن دولة قطر قد حققت تقدماً ملحوظاً في المؤشرات الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية، وهذا ما بينته تقارير التنمية البشرية التي أكدت تمكن دولة قطر من تنفيذ تلك المؤشرات واستكمال تحقيقها والانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً من التمكين من التعليم إلى الجودة في التعليم.

□ **سعد بن إبراهيم آل محمود**

وزير التعليم والتعليم العالي (2011/7/7)

نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنظومة التعليم والتدريب في بناء القوى البشرية الوطنية وتنميتها، فإنه لا بد من المراجعة الدائمة للمناهج التعليمية والعمل على رفع مستوى أداء مؤسسات التعليم والتدريب، بحيث تلبي مخرجاتها متطلبات سوق العمل وحاجات الاقتصاد الحديث وتمكين الخريجين من المهارات العملية والعقلية التي تؤهلهم للانخراط في الحياة العملية بنجاح.

تقرير التركيبة السكانية، 2011

وأولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب.

أولاً) الإنجازات

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية والكمية للتعليم والتدريب

الهدف 1: السعي نحو ربط مناهج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل		التعليم				
إجراء 1: تهيئة الطلبة لاكتساب بعض المهارات الفنية والتطبيقية، ولاسيما مهارات الاتصال والتخاطب والكتابة ومهارات القيادة وما شابه						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه			
	موجود كإجراء في طور:	مخطط				مخطط
توافر الموضوعات المذكورة في المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة وفي النشاطات والفعاليات اللاصفية					- تسعى المؤسسات التعليمية والبحثية في الدولة، كجامعة قطر ومؤسسة قطر، إلى الرفع من مهارات ومكتسبات الطلبة وخريجي المؤسسات التعليمية، وخاصة المهارات الفنية والتطبيقية عبر إشراكهم في مناظرات قطر سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج، و من خلال المشاركة في برنامج محاكاة الامم المتحدة. حيث شارك الطلبة القطريون في برنامج محاكاة الامم المتحدة الذي عقد بجامعة جورج تاون بالدوحة في ابريل 2011. - المناظرات الإقليمية والدولية لطلاب ما قبل المرحلة الجامعية من الجنسين	
إجراء 2: التحديث المتواصل لمناهج التعليم العالي بما يتفق مع مستجدات احتياجات سوق العمل						
التعديلات التي أدخلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة على مناهج التعليم الجامعي					سعيًا منها لتطوير مناهجها التعليمية بما يتماشى مع متطلبات تعليم عال حديث والارتقاء بالتعليم العالي القطري، قامت جامعة قطر سنة 2008 باعتماد منهج تعليمي جديد يقوم على إدماج مقاييس تحصيلية جديدة للطلبة المسجلين في مختلف دراسات المرحلة الاولى الجامعية، مثل: الثقافة العامة، ومهارات البحث، ومهارات التواصل، والتفكير النقدي، والدراسات التاريخية، إضافة إلى تحضير بحث إما في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية الموجهة نحو العلوم أو بحث في العلوم والرياضيات الموجهة نحو الانسانيات. من جانب آخر، سيعرف الدخول الجامعي 2011 بداية العمل بمنهاج تعليمي جديد يختلف عن سابقه باعتماد مقاييس جديدة، منها ما يرتبط بالثقافة والتاريخ القطري والخليجي والسلوكيات الاجتماعية ومنها ما له علاقة بالعلوم والرياضيات والثقافة العامة أو المهارات العامة.	
عدد ومجالات التخصصات الجديدة في التعليم العالي					- تم اعتماد 6 تخصصات جديدة في جامعة قطر بين 2009-2011، منها: تخصص في الإحصاء (2011) في كلية الآداب والعلوم، وبرنامجان جديدين في كلية التربية (2010)، وبرنامج في الكيمياء (كلية الآداب والعلوم) و الصيدلة (كلية الصيدلة)، وبرنامج في كلية الإدارة والاقتصاد، (2009). - أما فيما يتعلق بالجامعات الدولية، فقد تم فتح فرع جديد لمعهد الدراسات العليا في التجارة (2010)، في حين تم فتح تخصصات جديدة في مجال البيئة والمياه والبنترول بجامعة تكساس التي فتحت أبوابها في الدوحة سنة 2003، بالإضافة إلى جامعة لندن التي التحقت بالجرس الأكاديمي سنة 2010 والمختصة في إدارة وعلم المناخ.	
إجراء 3: تفعيل الجانب التطبيقي في المناهج الدراسية وتنويع آفاق الخريجين						
ما أدخل من نشاطات تطبيقية خلال السنوات الثلاث الأخيرة على المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة					تم التركيز في التعليم العالي على تطوير القدرات البحثية للطلبة، ولاسيما من خلال إيجاد بيئة بحثية منتجة وموجهة لخدمة قضايا المجتمع القطري، وذلك عبر اشراك الطلبة في الأبحاث الميدانية في المؤسسات البحثية التابعة لجامعة قطر أو في الجامعات الدولية ومن خلال إطلاق برنامج قطر لرعاية البحث العلمي (مؤسسة قطر) وبرنامج خبرة الأبحاث للطلبة الجامعيين. بالإضافة إلى التمكين اللغوي.	

إجراء 4: توفير مسارات تعليمية متنوعة للطلبة																									
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه																						
	بإ	بج				موجود كإجراء في طور:																			
						بإ	بج																		
عدد المدارس والكليات المهنية والتطبيقية	• في التعليم النظامي: معهدان، هما: المعهد التجاري الثانوي ومعهد التقنيات التخصصية (ثانوية مستقلة). • في التعليم العالي: جامعة قطر: (5 معاهد للعلوم التطبيقية، و 4 في الإدارة والمحاسبة، و 12 في الهندسة، ومعهد واحد في الصيدلة) - الجامعات الدولية: 4 كليات في جامعة تكساس، هي: (الكيمياء، والكهرباء والكمبيوتر، والميكانيك، والبترون) وكلية واحدة في جامعة وايل كورنيل هي كلية الطب، وكلية التصميم والتصميم الداخلي في جامعة فيرجينيا، و 3 في جامعة كارنيجي ميلون، هي: (إدارة أعمال وبرمجيات ومعلوماتية)، وواحدة في جامعة Northwestern هي الاتصال والصحافة، وواحدة في معهد الدراسات التجارية العليا، هي إدارة الأعمال والريادة.																								
					وجود برامج ومسارات التعليم المهني																				
يوجد توجهات خاصة في التعليم العالي سواء أكان ذلك في كليات جامعة قطر أم الجامعات الدولية																									
الهدف 2: مساعدة التعليم على زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل																									
إجراء 5: ربط المسار التعليمي في الجامعات بالمسار الوظيفي المطلوب لسوق العمل، وذلك من خلال طرح المشاريع والأعمال الميدانية بالجامعة																									
عدد المشاريع والأعمال الميدانية (التطبيقية) التي نفذت خلال السنوات الثلاث الأخيرة بهدف ربط المسار التعليمي في الجامعات بالمسار الوظيفي	<table><tr><th>المشاريع</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th></tr><tr><td>مشاريع التخرج</td><td>907</td><td>936</td><td>104</td></tr><tr><td>المشاريع البحثية الممولة</td><td>57</td><td>71</td><td>46</td></tr><tr><td>مشاريع مكتب التطوير المؤسسي</td><td>-</td><td>10</td><td>12</td></tr><tr><td>مشاريع وورش عمل مكتب التنمية المهنية</td><td>42</td><td>52</td><td>124</td></tr></table>					المشاريع	2008	2009	2010	مشاريع التخرج	907	936	104	المشاريع البحثية الممولة	57	71	46	مشاريع مكتب التطوير المؤسسي	-	10	12	مشاريع وورش عمل مكتب التنمية المهنية	42	52	124
المشاريع	2008	2009	2010																						
مشاريع التخرج	907	936	104																						
المشاريع البحثية الممولة	57	71	46																						
مشاريع مكتب التطوير المؤسسي	-	10	12																						
مشاريع وورش عمل مكتب التنمية المهنية	42	52	124																						
إجراء 6: توفير التوجيه المهني في المراحل الأولى من التعليم (ما قبل الثانوي) لتعريف الطلبة بالمسار الوظيفي																									
وجود توجيه مهني في المراحل الأولى (ما قبل الثانوي) من التعليم	يسعى مركز الإرشاد والتطوير المهني التابع لهيئة التعليم العالي بالمجلس الأعلى للتعليم إلى تقديم نوع من الإرشاد المهني للطلبة في التعليم المتوسط (الإعدادي) والتعليم الثانوي.																								
الهدف 3: تعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل																									
إجراء 7: تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والإعلامية والجمعيات المهنية والدينية، لتوعية الأسر والأفراد بأهمية تعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل، بما فيها الأعمال المهنية وأعمال القطاع الخاص.																									
وجود حملات توعية وتثقيف لتعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل، بما فيها الأعمال المهنية وأعمال القطاع الخاص.	• برنامج خدمة المجتمع يتطلب من الطلبة العمل لعدد من الساعات في المؤسسات المجتمعية المختلفة، حيث يبلغ عدد هذه الساعات (50) ساعة، وهي لجميع طلبة المرحلة الثانوية. • وتتضمن الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب برامج للتوعية بأهمية العمل، وهي الإطار المهني للمؤهلات، كما أن إطار التربية القيمة يتضمن فيما خاصة بالعمل.																								

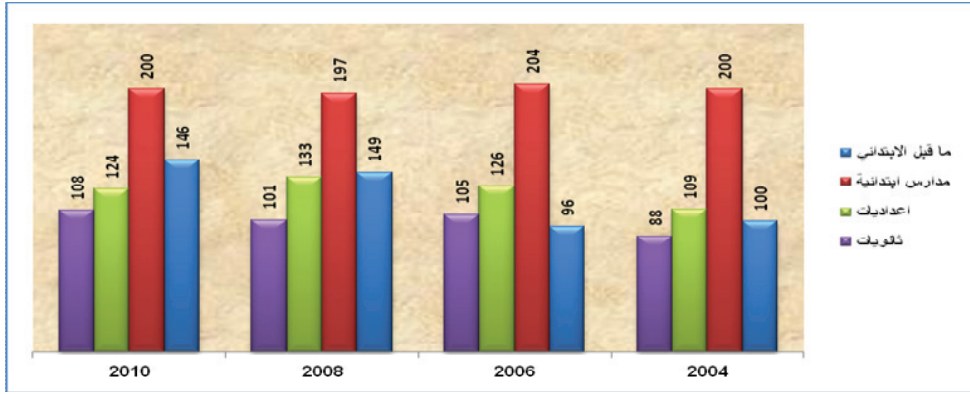
الهدف: إشراك القطاع الخاص بعمليات التدريب بشكل فعال		التدريب	
إجراء 1: تحفيز شركات القطاع الخاص لتدريب أو إعادة تأهيل العاملين والباحثين عن العمل وفقاً لآليات معتمدة			
مضمونه	واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف
	موجود كإجراء في طور:		
	التأهيل	التدريب	
	٩٠	٥٠	
تم تدريب وتأهيل 7887 شخص في مراكز تدريب خاصة سنة 2009، منهم: 3787 كان لديهم عمل، و 3232 لم يكن لديهم عمل. أما في سنة 2010، فقد تم تدريب 17839 في مراكز تدريب خاصة من بينهم 13014 كان لديهم عمل و 4825 لم يكن لديهم عمل			عدد المتدربين والمعاد تأهيلهم من قبل القطاع الخاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة
إجراء 2: إجراء دراسة ميدانية للتعرف على المجالات التي يهتم بها القطاع الخاص بغية وضع البرامج التدريبية المناسبة			
وجود دراسة حول الموضوع			

ب- الصورة الإحصائية العامة للتعليم والتدريب

التعليم:

- توفير المزيد من البنى التحتية التربوية: بعد الكتابات والمدارس التقليدية في منتصف القرن الماضي، وفرت دولة قطر في مختلف مناطقها المدارس العصرية التي بلغ عددها عام 2010 (578) مدرسة رسمية مستقلة وأهلية (الشكل 9)، والتي تغطي مختلف المراحل التعليمية. وما يميز توسع المؤسسات التعليمية في الدولة هو التزايد السريع للمدارس في مرحلة ما قبل الابتدائي، حيث تم افتتاح 46 مدرسة في هذه المرحلة بين عامي 2004 و 2010، وهو ما يؤشر إلى تنامي العناية المؤسساتية بالطفولة في قطر بما يتماشى مع تطلعات الدولة التي تهدف إلى رفع معدلات الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من التعليم الابتدائي، حيث تمثل المدارس الابتدائية وما قبل الابتدائية حوالي 60% من إجمالي المؤسسات التعليمية الموجودة في الدولة.

الشكل (9): أعداد المدارس * (الحكومية، المستقلة والخاصة) بين 2004 و 2010



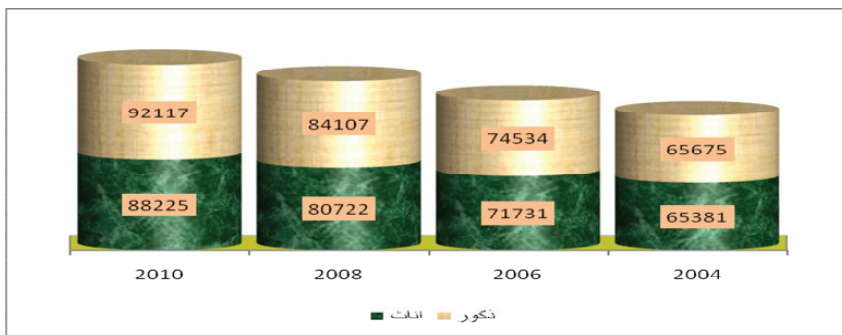
المصدر: - وزارة التعليم والتعليم العالي، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

- جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

* تم إضافة أعداد التخصصات إلى أعداد المدارس الإعدادية والثانوية.

- **ازدياد أعداد الطلبة:** أدت جهود دولة قطر لتمكين كل من يعيش على أرضها من الحصول على حقه في التعليم إلى تنامي أعداد الطلبة المسجلين في مختلف المراحل التعليمية بالمدارس المنتشرة في جميع أنحاء الدولة. ويلاحظ من الشكل البياني رقم (10) توسع مشاركة الإناث في مختلف مراحل التعليم، مما يؤكد على تكافؤ الفرص للجنسين داخل النظام التعليمي القطري. وإذا كان نمو أعداد الطلبة المسجلين في مختلف المراحل التعليمية في دولة قطر يطلعنا على مكانة الأطفال والشباب في التركيبة السكانية، فإن ازدياد أعداد الطلبة في السنوات الأخيرة يدل على طول مدة الدراسة بالنسبة للتلاميذ والطلبة من الجنسين بين المواطنين والمقيمين، وهو ما يتماشى مع غايات المنظومة التربوية في دولة قطر، والتي تهدف إلى توفير بيئة داعمة ومشجعة لكلا الجنسين على مواصلة التعليم والالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة والحصول على المؤهلات التعليمية.

الشكل (10): أعداد الطلبة المسجلين في المدارس (الحكومية والمستقلة والخاصة) حسب النوع بين 2004 و 2010



المصدر: - وزارة التعليم والتعليم العالي، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

- جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- تطور أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم الجامعي: تزايدت أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بأكثر من أربعة أضعاف خلال حوالي ثلاثة عقود من الزمن، حيث يبين الجدول رقم (2) ارتفاع عدد الطلبة من 7337 طالب وطالبة عام 2002 إلى 13939 عام 2010.

الجدول (2): عدد الطلبة المسجلين في جميع مؤسسات التعليم العالي في دولة قطر بحسب الجنس خلال أعوام مختلفة

السنة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2002	1652	22.5	5685	77.5	7337	100.0
2004	2179	27.1	5855	72.9	8034	100.0
2006	3667	35.4	6685	64.6	10352	100.0
2008	4503	36.1	7977	63.9	12480	100.0
2010	5152	37.0	8787	63.0	13939	100.0

المصدر: - وزارة التعليم والتعليم العالي، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

- جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

ويعود توسع أعداد الطلبة في التعليم العالي إلى تزايد أعداد خريجي المرحلة الثانوية في السنوات الأخيرة، وتعدد الخيارات التعليمية أمام هؤلاء في التعليم الجامعي. فاليوم، ومع تزايد الخيارات التعليمية في جامعة قطر (حيث تم افتتاح

عدد من الاختصاصات الحديثة)، وتنوع العرض التعليمي الناتج عن افتتاح فروع للجامعات العالمية في الدولة، ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب، فإن الطلاب يتوجهون إلى مواصلة دراساتهم الجامعية للارتقاء بمهاراتهم وتطوير معارفهم قبل التوجه إلى سوق العمل. ويتميز التوسع الكمي لأعداد الطلبة بتوسع مشاركة المرأة، وهو ما يؤكد الجدول رقم (2) الذي يبين ارتفاع نسبة الإناث الجامعيات في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة، الأمر الذي يشير إلى أن دولة قطر قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً في مجال تمكين المرأة تعليمياً.

- **التوسع في تعليم الكبار:** إن الارتفاع بقدرات الأفراد، يتطلب الارتفاع بالمستوى الثقافي والتعليمي لمختلف مكونات المجتمع بما فيهم الكبار الذين لم تسعفهم الظروف على الالتحاق بالتعليم النظامي في الصغر. لهذا، توفر الدولة فرصاً تعليمية للكبار عبر إقامة حلقات تعليمية للجنسين (الشكل 11) لإكسابهم المعرفة وتحسين تحصيلهم العلمي وتأهيل بعضهم لدخول سوق العمل.

الشكل (11): الأشخاص المسجلون في حلقات محو الأمية حسب النوع بين 2004 و 2010



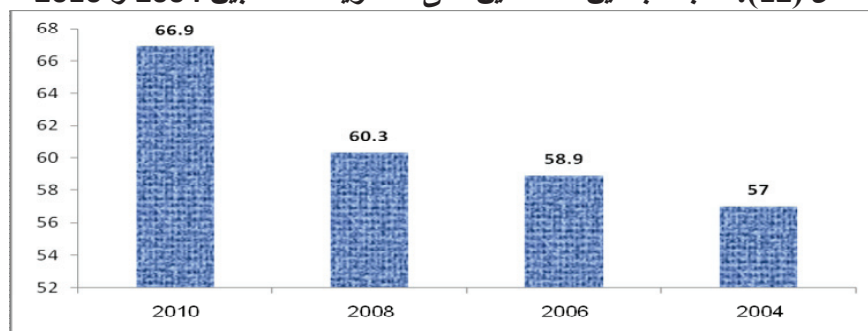
المصدر: - وزارة التعليم والتعليم العالي، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

- جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- **ارتفاع نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة:** يشير الشكل البياني رقم (12) إلى أن مؤشر نسبة البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية في الفئة العمرية 25-64 قد شهد ارتفاعاً من (57%) عام 2004 إلى (66.9%) عام 2010، متجاوزاً بذلك المتوسط العالمي ومقترباً من مؤشرات الدول المتقدمة. ويعزى التقدم الحاصل في هذه النسبة إلى السياسة التي اتبعتها الدولة، والتي اعتبرت التعليم من أولويات عملية التنمية، الأمر الذي أوجد بيئة داعمة ومشجعة

لكلا الجنسين على الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة والحصول على المؤهلات التعليمية.

الشكل (12): نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة بين 2004 و 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، بيانات التعليم لأعوام مختلفة

• **الاختصاصات العلمية للخريجين الجامعيين:** إذا كانت تركيبة خريجي التعليم العالي قد عرفت في السنين الأخيرة توسعاً في اختصاصات الطلبة، ولاسيما التخصصات العلمية، غير أنه لا زال يطغى على هذه التركيبة التخصصات الأدبية التقليدية، حيث يشير الجدول رقم (3) إلى أن القطريين الحاصلين على بكالوريوس في الآداب والعلوم يشكلون أكثر من 41% من مجموع القطريين خريجي جامعة قطر للعام الدراسي 2009-2010. وقد تفسر هذه النسبة المرتفعة صعوبة إيجاد هؤلاء الخريجين فرصة عمل مناسبة، حيث شكلوا ثلث الباحثين عن العمل بين 2007 و 2010 من مجموع حاملي هذه الشهادات وما هو قريب منها⁽⁵⁾.

الجدول (3): خريجو جامعة قطر حسب الجنسية والجنس والدرجة العلمية، 2009-2010

المجموع			غير قطريين			قطريون			الدرجة العلمية
مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	
87	63	24	9	3	6	78	60	18	بكالوريوس في التربية
382	342	40	120	107	13	262	235	27	بكالوريوس في الآداب والعلوم
100	68	32	24	12	12	76	56	20	بكالوريوس في الشريعة وأصول الدين
157	87	70	71	35	36	86	52	34	بكالوريوس في الهندسة
152	108	44	56	37	19	96	71	25	بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد
18	14	4	4	4	0	14	10	4	بكالوريوس في القانون
69	36	33	44	19	25	25	17	8	شهادات أخرى
965	718	247	328	217	111	637	501	136	المجموع

المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

التدريب:

- أعداد المتدربين في المراكز الحكومية وشبه الحكومية والخاصة: لأهمية التدريب في تكوين الموارد البشرية وتنميتها، تسعى دولة قطر لإدماجه ضمن رؤى المؤسسات الوطنية واعتماد آليات تدريب حديثة تتماشى مع طبيعة العمل في المؤسسات القطرية، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص. ولتنلبية طلبات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال التدريب، تم إنشاء عدد من المراكز التدريبية الحكومية وشبه الحكومية والخاصة. وقد وصل عدد هذه المراكز عام 2010 إلى 67 مركزاً، توزعت إلى: 11 مركزاً حكومياً، و 6 شبه حكومي، و 50 خاصاً. أما بالنسبة لعدد البرامج التدريبية، فقد بلغت خلال عام 2010 في المراكز الحكومية 846 برنامجاً، وفي شبه الحكومية 406، وفي الخاصة 356. وفي سياق متصل، يشير الجدول رقم (4) إلى أن عدد المتدربين في المراكز المذكورة كافة بلغ خلال العام المذكور أكثر من 68 ألف متدرب.

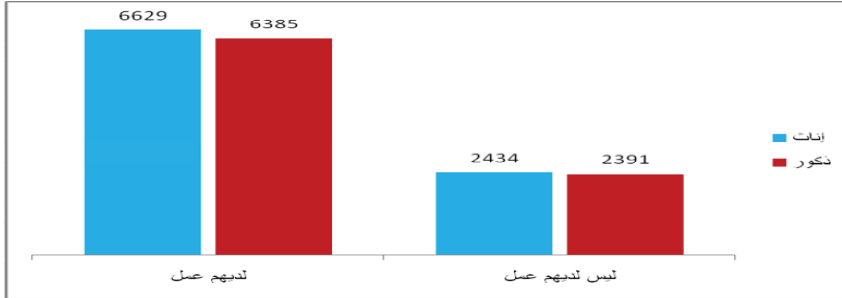
الجدول (4): المتدربون حسب جهة التدريب، 2010

مجموع			غير قطريين			قطريون			جهة التدريب
مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	
28936	17688	11248	13355	8602	4753	15581	9086	6495	وزارات ومؤسسات حكومية
21937	21090	847	21049	20427	622	888	663	225	مؤسسات شبه الحكومية
17839	8776	9063	8771	4893	3878	9068	3883	5185	مراكز التدريب الخاصة
68712	47554	21158	43175	33922	9253	25537	13632	11905	المجموع

المصدر - جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- علاقة المتدربين بقوة العمل: تقوم مراكز التدريب، ولاسيما المراكز الخاصة، بتأهيل المشتغلين والباحثين عن عمل في مجالات الإدارة والحاسب الآلي واللغات، لتتعدد بذلك غايات التدريب في دولة قطر، بما في ذلك الارتقاء بقرارات وكفاءات الموظفين المتواجدين على رأس عملهم والباحثين عن عمل، كما يبين الشكل (13).

شكل (13): توزع المتدربين في جميع المراكز الخاصة حسب العلاقة بقوة العمل، 2010



المصدر: جهاز الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، 2011 www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

ثانياً) التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم بـ:

- نقص الكوادر البشرية الوطنية في مجال التعليم.
- تعدد البرامج التدريبية لدى المراكز الخاصة وعدم توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- الحاجة إلى تعليم عال تنافسي ومبدع يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة والخطة التنموية الشاملة للدولة.
- تنشئة أجيال جديدة من الباحثين القطريين في مختلف المجالات العلمية.

ثالثاً) التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

بعد مراجعة مستفيضة لأهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها الخاصة بالتعليم والتدريب ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تبين أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كل إجراءات السياسة السكانية في هذا المجال، الأمر الذي يعني اندماجاً تاماً لأهداف السياسة السكانية مع أهداف الاستراتيجية في هذا المجال.

بناءً عليه، فإن أولويات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب، هي:

- تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع، لتقرب البرامج التعليمية من القضايا المجتمعية.
- التوسع في بناء بيئة تعليمية وبحثية متطورة من خلال بناء مكاتب جامعية متعددة التخصصات.
- غرس روح المنافسة العلمية لدى المتخرجين القطريين والارتقاء بقدراتهم البحثية.
- الارتقاء بالتدريب من التقليد إلى الابتكار، بما يسهم في تأهيل الموارد البشرية كي تصبح قادرة على المنافسة في سوق العمل.

المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة

يشتمل هذا المحور على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:

- الصحة العامة
- الصحة الإنجابية
- البيئة والتنمية المستدامة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

• في ظل الأعداد الكبيرة من الوافدين، كيف يمكن تطوير النظام الصحي ليكون قادراً على تقديم الخدمات الصحية للجميع، دون تشكيل ضغط كبير على مراكز معينة؟

• ماهي الآليات التي تساعد على تكوين الأسرة السليمة والحفاظ على صحة أفرادها مع الحرص على زيادة الإنجاب لدى المواطنين؟

• كيف تساعد على تطوير خدمات صحية جديدة مثل طب الخصوبة وما شابه؟

• كيف تطور عادات الناس الاستهلاكية بما يخدم الحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، ويحافظ على الموارد، ولا سيما المياه؟

أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

• تطوير النظام الصحي ليكون قادراً على استيعاب الجميع، دون تشكيل ضغط على مراكز معينة.

• المساعدة على تكوين الأسرة السليمة والحفاظ على صحة أفرادها مع الحرص على زيادة الإنجاب لدى المواطنين.

• تطوير خدمات صحية جديدة مثل طب الخصوبة.

• تطوير عادات الناس الاستهلاكية بما يخدم الحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، ويحافظ على الموارد.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد

حقق نظام الرعاية الصحية في قطر إنجازات متعددة من حيث توفير مختلف الخدمات الصحية للمواطنين والوافدين. وعرفت هذه الخدمات تنوعاً مع تزايد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية في مختلف أرجاء الدولة، وتنوع خدماتها وتزويدها بالأجهزة الطبية ذات التقنية العليا وتوفير الأطباء الأكفاء.

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر 2010

إيلاء اهتمام خاص ومكثف بالصحة الإنجابية للمراهقين والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر الصحية، ولا سيما مخاطر مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسياً، وذلك بتلبية احتياجاتهم المعرفية والخدمات من خلال المشاريع المباشرة، ومن خلال تعزيز وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

من توصيات إعلان الدوحة

□ (المؤتمر العربي للسكان والتنمية، 2009)

تسهم المباني الخضراء التي يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة في تقليل الأثر البيئي من جهة، وفي توفير بيئة عمرانية آمنة ومريحة من جهة ثانية. إن مثل هكذا توجه عمراني لدى الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين، يمكن أن يسهم في الحد من الآثار السلبية لاختلال التركيبة السكانية على البيئة والصحة العامة للسكان.

□ تقرير التركيبة السكانية، 2011

عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة.

أولاً) الإنجازات

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية للصحة العامة والإيجابية والبيئة

الصحة العامة		الهدف: تطوير النظام الصحي ليكون قادراً على استيعاب الجميع، دون تشكيل ضغط على مراكز معينة
إجراء 1: مراجعة الضوابط والنظم المتعلقة باللوائح التشريعية في مجال الصحة، والتأكد من عدم استقدام المرضى بأمراض معينة (الأمراض التي لا توجد في الدولة ولكنها توجد في مناطق أخرى)، وذلك بإجراء الفحوص الشاملة لجميع الأشخاص المراد استقدامهم		
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي	
	موجود كإجراء في طور:	مضمونه
عدد الوافدين الذين تم إجراء الفحوص الشاملة لهم في القومسيون الطبي خلال السنوات الثلاث الأخيرة	الرقم	السنة
	2010	2009
عدد الحالات غير الالتهابية	2010	2009
	2010	2009
إجراء 2: زيادة المراكز الصحية (الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة ورعاية الأمومة)، والمستشفيات والأسرة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزيع السكان		
عدد المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة		
إجراء 3: الالتزام بمعايير الجودة والاعتراف الدولي، مع التخطيط المحكم لزيادة أعداد الكوادر الطبية الوطنية		
عدد المؤسسات الصحية الحاصلة على معايير الجودة والاعتراف الدولي		
عدد الكوادر الطبية الوطنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة		

الهدف 1: المساعدة على تكوين الأسرة السليمة والحفاظ على صحة أفرادها مع الحرص على زيادة الإنجاب لدى المواطنين		الصحة الإنجابية				
إجراء 1: دراسة أسباب ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج الأول، والحث على الإنجاب						
مضمونه	واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف			
	في طور:	موجود كإجراء	الوقت	المكان	الوسيلة	
لا تتوفر معلومات عن أية دراسه منهجية تمت أو تجرى الآن في دولة قطر، لكنه توجد مساهمات كثيرة من أشخاص ودعاة و مفكرين على صورة مواد إعلاميه مقروءة و مسموعة و مرئية تجمع على وجود المشكلة و تعدد أسبابها.						الدراسات الميدانية والمكتبية التي أجريت حول ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج الأول، والحث على الإنجاب
إجراء 2: محاربة ظاهرة الطلاق وتشجيع الزواج الثاني للمطلقات والأرامل						
تفيد البيانات المتوافرة إلى أن نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج ارتفعت من 31.8% عام 2008 إلى 40.3% عام 2010.	النسبة المئوية لحالات الطلاق بين القطريين خلال السنوات الثلاث الأخيرة					
يبدو أن نسبة المطلقات والأرامل اللواتي تزوجن بعد ترملهن أو طلاقهن لم تتغير بصورة جوهرية، فنسبة المطلقات اللواتي تزوجن بعد طلاقهن ارتفعت من 13.7% من إجمالي المتزوجات عام 2008 إلى 14.4% فقط. عام 2010. أما بالنسبة للأرامل، فقد انخفضت نسبتهن من 0.8% من إجمالي المتزوجات عام 2008 إلى 0.5% عام 2010.	عدد حالات الزواج من المطلقات والأرامل خلال السنوات الثلاث الأخيرة					
إجراء 3: التوسع في الحملات الإعلامية والتوجيهات الدينية بهذا الشأن						
- نظم المجلس الأعلى للأسره فى أبريل 2011 اجتماعا للخبراء لمناقشه الحد من ظاهرة الطلاق، حيث قدمت فيه العديد من الأوراق القيمة حول هذه الظاهرة وأثارها السلبية على الفرد والمجتمع. - توجد مبادرات منفردة من عدة جهات، كالديعة والمؤسسات الخيرية و بعض القنوات الفضائية و الإذاعية الإسلامية.						وجود حملات إعلامية وتوجيهات دينية لمواجهة ظاهرة الطلاق والتشجيع على الزواج الثاني للمطلقات والأرامل
الهدف 2: تطوير خدمات صحية جديدة مثل طب الخصوبة						
إجراء 4: إنشاء مراكز متخصصة لدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض						
- لا يوجد مركز متخصص، بل توجد خدمات طبية متقدمة بمستشفى النساء والتوليد للمساعدة على الإنجاب وتحسين الإخصاب وزيادته. - وهناك توجه واقتراح ينتظر الإجازة فى مستشفى النساء و التوليد بمؤسسه حمد الطبيه. - ويتوقع أن يقوم مشفى سدره بعمل بحثى وعلاجى فى هذا المجال.						وجود مراكز متخصصة لدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض
إجراء 5: زيادة عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتحسين خدماتها						
تم مؤخراً افتتاح مركزين جديدين لرعاية الأمومة والطفولة، فبعد أن كان عددها (21) مركزاً عام 2009 أصبح (23) مركزاً عام 2011. وتنوزع هذه المراكز على كافة المناطق في الدولة وتقدم عدة برامج في مجال النوعية الصحية ورعاية الطفولة والأمومة والتحصين ضد أمراض الطفولة...الخ.	عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة، وعدد المستفيدات منها					

البيئة والتنمية المستدامة		الهدف: تطوير عادات الناس الاستهلاكية بما يخدم الحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، ويحافظ على الموارد			
إجراء 1: التوسع في الحملات الإعلامية والتربوية لتوعية السكان بأهمية حماية البيئة، ونشر ثقافة وسلوكيات المحافظة عليها					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلى		موجود كإجراء في طور:		
	مضمونه	ب			
			ب	ج	د
وجود حملات إعلامية وتربوية لتوعية السكان بأهمية حماية البيئة، ونشر ثقافة وسلوكيات المحافظة عليها					
وجود حملات إعلامية وتربوية لتوعية السكان بأهمية حماية البيئة، ونشر ثقافة وسلوكيات المحافظة عليها					

إجراء 3: تطبيق نظام معالجة النفايات وتدويرها، ووضع شبكات نظام معالجة النفايات وتدويرها				
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي			مضمونه
	موجود كإجراء في طور:			
	النفاذ	المرحلة	التأهيل	
وجود توجه لتطبيق نظام معالجة النفايات وتدويرها				- تم تشكيل لجنة خاصة بتدوير النفايات والمخلفات بالقرار الوزاري رقم (31) لسنة 2010 الصادر عن سعادة وزير البلدية والتخطيط العمراني بتاريخ 9 / 3 / 2010. - وفي الواقع الفعلي هناك نظام معالجة النفايات وتدويرها ، وهو في مرحلة الفحص والتشغيل، ولكن لم يتم تدشينه رسمياً. - بالنسبة للنفايات الخطرة يوجد فعلياً مشروعات استراتيجيات، هما: مشروع إدارة المخلفات الصلبة ومشروع التدوير. ويتم حالياً دراسة دمج المشروعين في مشروع واحد. أما بالنسبة للمخلفات المنزلية الصلبة، فمن المتوقع استلام مركز معالجة النفايات المنزلية الصلبة بمسيعيد (DSWMC) خلال عام 2011 م من السادة / شركة كيبيل سيجرز.
وجود شبكات نظام معالجة النفايات وتدويرها				- تقوم كهرباء بالتخلص الآمن من النفايات المختلفة، وذلك من خلال تطبيق القوانين البيئية التي تعتمدها دولة قطر. إضافة إلى ذلك، قامت كهرباء بإبرام عقد لتدوير النفايات الخطرة مع مركز معالجة النفايات الخطرة في مسيعيد. - مؤسسة قطر للبتروك تعتمد على الوزارات المختصة في تكرير النفايات الغير خطرة، حيث تقوم بتجميع النفايات من المقاول الخاص بها داخل المناطق الصناعية وتسليمها خارج المناطق الصناعية لوزارة البلدية لإكمال مهمة تدوير النفايات. - أما بالنسبة لمعالجة النفايات الخطرة، فلدى قطر للبتروك في منطقة مسيعيد الصناعي مصنع لمعالجة النفايات الخطرة، ويقوم هذا المصنع بتغطية المعالجة المطلوبة لمعظم المصانع الموجودة في منطقة مسيعيد وغيرها من المناطق الصناعية الأخرى.

ب- الصورة الإحصائية العامة للصحة والبيئة الإيجابية والبيئة

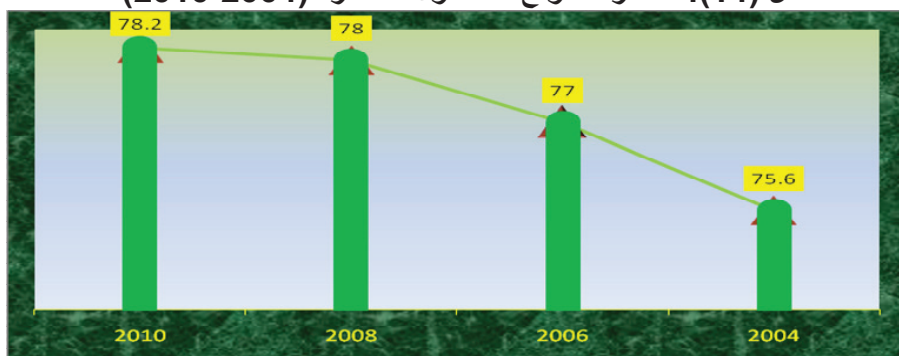
الصحة العامة:

أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بقطاع الصحة. ويتجلى هذا الاهتمام بنسبة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 5,65% من إجمالي موازنة عام 2000-2001 إلى 7,2% من إجمالي موازنة عام 2010-2011. وقد انعكس كل ذلك إيجاباً على مؤشرات الصحة العامة التي ساهمت في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان التي حققت تقدماً سريعاً نحو بلوغ أهداف الألفية الثالثة في المجال الصحي. والمؤشرات المقصودة هنا كثيرة، أهمها الآتية:

- **العمر المتوقع عند الولادة:** وفقاً للشكل البياني رقم (14)، فإن العمر المتوقع عند الولادة قد ارتفع من (75.6) سنة عام 2004 إلى (78.2) سنة عام 2010،

أي بزيادة قدرها حوالي (0.4) سنة في العام الواحد. ويدل الارتفاع في قيم هذا المؤشر على التطور الكبير الحاصل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية لسكان الدولة.

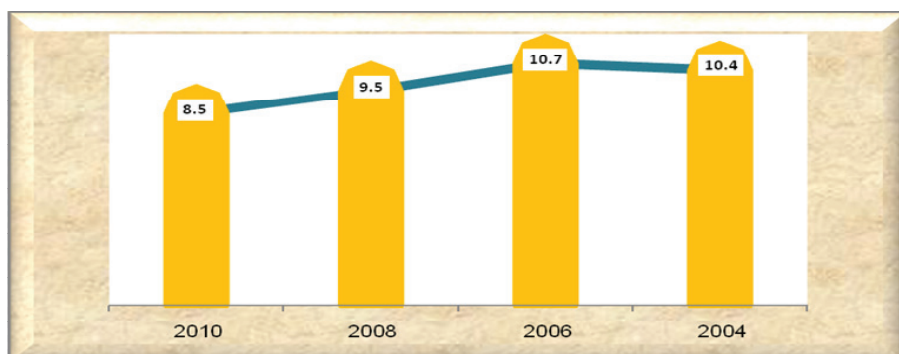
شكل (14): العمر المتوقع عند الولادة للفترة (2010-2004)



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: وفقاً لنشرة الإحصاءات الحيوية الصادرة عن جهاز الإحصاء، فإن معدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض من 8,6 بالآلاف عام 2004 إلى 6,7 بالآلاف عام 2010. وفي السياق ذاته، يشير الشكل البياني رقم (15) إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 10,4 بالآلاف عام 2004 إلى 8,5 بالآلاف عام 2010. وبذلك تقترب قطر من الدول المتقدمة التي وصل فيها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 7 لكل ألف مولود حي.

شكل (15): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للفترة (2010-2004)



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

• **معدل الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً:** بفضل الجهود الحثيثة المبذولة من طرف الدولة في سبيل ضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين، يلاحظ من الجدول (5) تراجع ملموس في بعض معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً (الحصبة/التهاب الكبد الوبائي ..)، وبطء في بعضها الآخر (الملاريا/ التهاب الكبد الوبائي ج..).

الجدول (5): معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة عالمياً لكل 10000 نسمة من مجموع السكان خلال الفترة 2007 - 2009

السنوات			الأمراض
2009	2008	2007	
14.5	14.9	16	الملاريا
1.9	7	29.6	الحصبة
8.7	15.2	16	التهاب الكبد الوبائي (أ)
32.7	38.9	37.4	التهاب الكبد الوبائي (ب)
44.1	55	48.9	التهاب الكبد الوبائي (ج)
0.4	0.7	0.9	فيروس نقص المناعة / الايدز

المصدر: جهاز الإحصاء 2010، موقع قلم www.qix.gov.qa/portal/page/portal/qix/subject_area/Statistics?subject_area=200

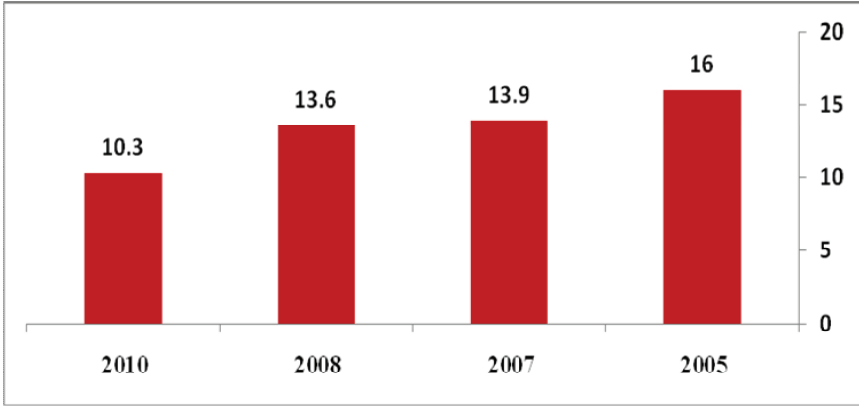
• **الخدمات الصحية:** شهدت الخدمات الصحية في الدولة تطوراً لافتاً مع بداية الألفية، حيث تزايدت أعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية، وتنوعت خدماتها، وتحسنت إمكاناتها الهادفة إلى توفير أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين. ففي عام 2010 وصل عدد المستشفيات الحكومية والخاصة وشبه الحكومية إلى 10، وعدد المراكز الصحية إلى 30. أما بالنسبة لعدد أسرة المستشفيات، فقد ارتفع من 2034 سريراً عام 2008 إلى 2091 سريراً عام 2010، وعدد العيادات الخاصة والفردية والمتعددة من 177 عام 2008 إلى 310 عام 2010⁽⁶⁾.

• **تطور أعداد القوى العاملة الصحية:** ارتفع معدل الأطباء البشريين لكل 10,000 نسمة من سكان الدولة من 18,7 عام 1999 إلى 22,5 عام 2008 فـ 26,4 عام 2010 . وكذلك الأمر بالنسبة لأطباء الأسنان، فقد ارتفع المعدل من 2,9 إلى 5,6 و 6,9 لكل 1,000 من السكان⁽⁷⁾، خلال الأعوام المذكورة. أما بالنسبة للممرضين والممرضات، فقد ارتفع عددهم إلى أقل من الضعف بقليل خلال أقل من عشر سنوات.

الصحة الإنجابية:

- معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100,000 مولود حي: في حين وصل معدل وفيات الأمهات (16) حالة لكل مئة ألف مولود حي عام 2005، فإنه تراجع إلى الـ (10.3) حالة عام 2010 (الشكل 16)، الأمر الذي يدل على الاهتمام الكبير بصحة الأمهات في دولة قطر من خلال توفير خدمات صحية متعددة من أجل تحقيق حياة آمنة للأمهات قبل الولادة وأثناءها وبعدها.

الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل والولادة والنفاس (لكل مئة ألف مولود حي) خلال أعوام مختلفة



المصدر: جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

- نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية الأولية: أولى المسؤولين في دولة قطر اهتماماً خاصاً بخدمات الرعاية الصحية الأولية، حيث بلغت نسبة النساء (القطريات وغير القطريات) اللواتي يحصلن على هذه الخدمات حد الشمول 100% منذ العام 2003.
- نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة: عدا مسح صحة الأسرة الذي نفذ عام 1998، لم ينفذ في دولة قطر مسح آخر يمكن الركون إليه في معرفة معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة. مع ذلك، فقد بين مسح الصحة لعام 2006 أن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في قطر لا تزال متدنية، حيث، وعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة استعمال الواقي الذكري بين المتزوجين الـ 20% من مجموع وسائل تنظيم الأسرة.
- الحوامل والولادات التي أشرف عليهنّ عمال صحة مدربون: جميع النساء الحوامل 100% أشرف على ولادتهنّ عمال صحة مدربون، الأمر الذي ارتقى

بالصحة الإيجابية في الدولة إلى مستويات متقدمة على الصعيد الدولي.

- **معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات:** بسبب الثقافة التقليدية للمجتمع القطري وحث الدولة على المزيد من الإنجاب بهدف إصلاح اختلال تركيبها السكانية، بقي معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات مرتفعاً مقارنة ببلدان العالم الأخرى. ورغم كل ذلك، بدأ هذا المعدل يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة، حيث تراجع من 4,6 عام 2004 إلى 3,6 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب عام 2010⁽⁸⁾. ويعود هذا التراجع إلى تحولات عميقة في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج النساء القطريات الناجم عن انخراطهن في التعليم والعمل.

البيئة والتنمية المستدامة:

- **متوسط نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء:** يفيد الجدول رقم (6) بأن متوسط نصيب الفرد من استهلاك الماء انخفض من 166,7 متراً مكعباً عام 2007 إلى 126,1 متراً مكعباً عام 2010. كذلك الأمر بالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الكهرباء، حيث انخفض من 18,805 كيلوواط/ ساعة عام 2007 إلى 9,504 كيلوواط/ ساعة عام 2010.

الجدول (6): متوسط نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء، 2007-2010

السنة	الماء(متر مكعب)*	الكهرباء(كيلوواط/ساعة)
2007	166,7	18,805
2008	110,4	9,889
2009	118,6	11,383
2010	126,1	9,504

المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء وجهاز الإحصاء (بيانات غير منشورة).

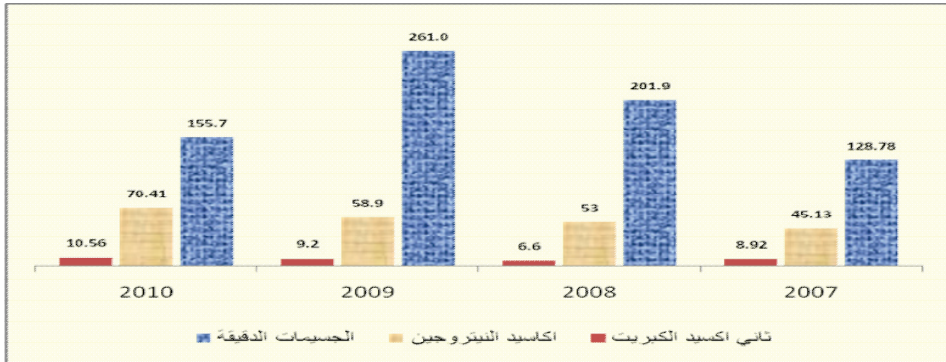
* احتسب المتر المكعب على أساس أن الجالون يساوي 3.785 ليترات، علماً بأن الألف لتر تساوي متراً مكعباً.

ورغم هذا الانخفاض، الذي يعود سببه الرئيسي إلى الازدياد الكبير في عدد السكان، إلا أن متوسط نصيب الفرد في الدولة من استهلاك الماء والكهرباء يعد من أعلى المتوسطات في العالم.

- **تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية:** نظراً للنمو السكاني الهائل وتركز معظم السكان في مدينة الدوحة، فلا غرابة أن ترتفع مؤشرات ملوثات البيئة

بصورة عامة، والجسيمات الدقيقة بصورة خاصة. فرغم التذبذب الحاصل في المؤشرات المذكورة، إلا أن الشكل البياني رقم (17) يفيد بأن كمية الجسيمات الدقيقة ارتفعت من 128,78 مايكرو غرام/ م³ (ug/m³) من الهواء عام 2007 إلى 155,7 ug/m³ عام 2010، أي بزيادة سنوية قدرها 6,97%. وفي السياق ذاته، ارتفعت كميات ثاني أكسيد الكبريت قليلاً من 8.92 ug/m³ إلى 10,56 ug/m³، أي بنمو سنوي قدره 6,13%. وارتفعت كذلك كميات أكاسيد النيتروجين من 45,13 ug/m³ إلى 70,41 ug/m³، أي بنمو سنوي قدره 18,76%.

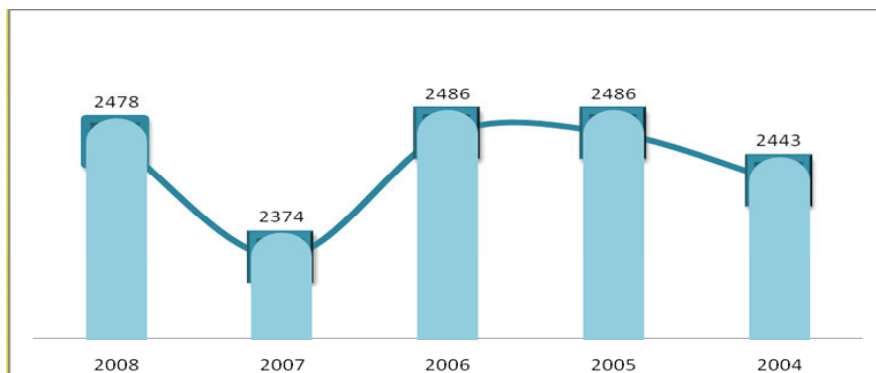
**الشكل (17): تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية
(مايكرو غرام بكل متر مكعب من الهواء) بين عامي (2010-2007)**



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات غير منشورة، من وزارة البيئة/ جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

- **انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية:** وفقاً للشكل البياني رقم (18)، شهد مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية تذبذباً كبيراً؛ فبعد أن كان 2443 طناً عام 2004، ارتفع قليلاً إلى 2486 طناً عام 2005، ثم انخفض إلى أدنى مستوياته عندما بلغ 2374 طناً عام 2007، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 2478 طناً عام 2008، أي بزيادة قدرها 104 طناً خلال عام واحد. وتبقى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية منخفضة مقارنة بمصادر الانبعاثات الأخرى مثل حرق الوقود. ويعزى تذبذب انبعاثات هذا الغاز إلى محدودية التصنيع في الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع كمياته أو انخفاضها عند إضافة مصنع أو تطوير آخر أو توقفه عن العمل.

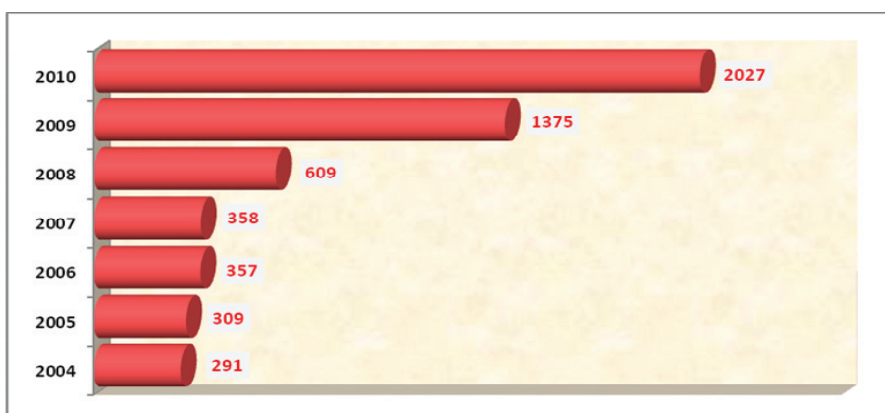
الشكل (18): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية خلال الفترة 2004-2008 (طن سنوياً)



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات غير منشورة، من وزارة البيئة / جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

- **المواد المستنفذة للأوزون:** رغم تذبذبه بين عام وآخر، إلا أن مؤشر المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (الشكل 19) شهد ارتفاعاً كبيراً خلال عشر سنوات، فيعد أن كان حوالي 291 طناً مترياً عام 2004، بلغ 2027 عام 2010، أي زيادة تقدر بأكثر من 289 طناً مترياً سنوياً. ويعزى هذا الارتفاع الشديد إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -22، حيث لم يتم الحد من الطلب الصناعي والشخصي على هذه المركبات.

الشكل (19): استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (طن متري) خلال الفترة 2004-2010



المصدر: تم احتساب المؤشر بالاعتماد على بيانات غير منشورة، من وزارة البيئة / جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب:** نتيجة للجهود التي

بذلت في سبيل إغذاب المياه المالحة وشبه المالحة، استطاعت دولة قطر تحقيق الغاية الإنمائية السابعة للألفية التي تؤكد على ضرورة كفاءة الاستدامة البيئية، حيث سجل مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة نسبة 100% منذ عام 2001 وحتى تاريخه.

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة:** بسبب الاستثمارات الهائلة في البنية التحتية للصرف الصحي، استطاعت دولة قطر النجاح في رفع مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي إلى نسبة الشمول 100% منذ عام 2001 وحتى تاريخه.

ثانياً التحديات

تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة بـ:

- غياب الارتباط بين الزيادة والتوسع والانتشار بين المكونين؛ المكون السكاني القائد والمكون الصحي التابع.
- رغم تحسن الصحة الإنجابية للمرأة، إلا أن معدل الإجهاض لدى المرأة القطرية لا يزال مرتفعاً، حيث بلغ 9,5 بالآلاف في الفئة العمرية من 15-49 سنة عام 2006.
- ندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية والإحصاءات الرسمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية.
- ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الواعي للموارد.
- ضعف قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات البيئية أو عدم وجودها أحياناً.

ثالثاً التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

بعد مراجعة مستفيضة لأهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها الخاصة بالصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تبين أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت معظم إجراءات السياسة السكانية في هذا المجال. أما الإجراءات الخاصة بالصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، والتي لم يرد ما يقابلها صراحة في الاستراتيجية، فهي قليلة نردها فيما يلي:

- عقد مؤتمرات وندوات بخصوص الصحة الإنجابية، وإيضاح أخطار العلاقات غير الشرعية: يمكن إدماج هذا الإجراء في مشاريع الصحة.

- التصدي للقنوت الإباحية والإعلام الهدام، ودعم البدائل من الإعلام البناء: ويمكن إدماجه في مشاريع الثقافة.

بناءً عليه، فإن أولويات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، هي:

- تسريع العمل باتجاه زيادة المراكز الصحية (الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة ورعاية الأمومة)، والمستشفيات والأسرة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزع السكان.

- وضع خطة شاملة للاحتياجات الكمية من الموارد البشرية الصحية الوطنية والوافدة، والعمل على تأهيل هذه الكوادر وفقاً لأفضل معايير الجودة العالمية.

- تسريع العمل باتجاه إنشاء مراكز متخصصة لدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.

- وضع خطة وطنية شاملة لمحاربة ظاهرة الطلاق تشتمل على: حملات إعلامية وتوجيهات دينية مدروسة، وبرنامج تعليمي أو توجيهي إرشادي بالمدارس الثانوية والجامعات، ودراسات ميدانية حول ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن الزواج الأول..الخ.

- متابعة العمل على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة)، وتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير بيئة عمرانية خضراء.

المحور الرابع: قضايا التمكين

لا تعط المحتاج سمكة، بل أعطه صنارة،
وعلمه كيف يصطاد.

مثل صيني

بصورة عامة، نقصد بالتمكين هنا إزالة
العقبات التي تحول دون سيطرة المرأة
والطفل والشباب والمسن والشخص ذي
الإعاقة، على حياته، وتفتح قدراته المادية
والروحية الكامنة، وتمتعه بالحق في
الوصول إلى خدمة المجتمع وموارده.

اللجنة الدائمة للسكان في قطر (المكتب الفني)

يتضمن "التمكين الروحي" القيم الحاكمة
للضمير الجمعي للسكان من حيث تمتين
الرابطات الدينية وتعزيز الوحدة الثقافية
وترسيخ الهوية الوطنية

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (مبادرات حول تقرير سكان قطر، 2010)

يشتمل هذا المحور على خمسة أبعاد أساسية، هي:

- المرأة
- الطفولة
- الشباب
- المسنون
- ذوو الإعاقة

ويحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهي الآليات المناسبة لزيادة المشاركة الفعالة للمرأة القطرية في الفروع المناسبة من النشاط الاقتصادي؟
- كيف يمكن رفع مستوى المشاركة السياسية والعامة لجميع فئات المواطنين؟
- كيف يمكن ضمان النمو السليم للأطفال؟
- كيف نحدد من حالات الإعاقة في المجتمع؟
- كيف نضمن بيئة سليمة لحياة الشباب بغية زيادة مشاركتهم في النشاطات الاجتماعية المختلفة؟
- ماهي الآليات المناسبة لإشراك المسنين القادرين على العمل في النشاط الاقتصادي؟
- كيف تطور الخدمات الصحية والاجتماعية للمسنين وذوي الإعاقة؟
- أما الأهداف التي يسعى هذا المحور لتحقيقها، فهي:

زيادة المشاركة الفعالة للمرأة القطرية في النشاط الاقتصادي.

- رفع مستوى المشاركة السياسية والعامة لجميع فئات المواطنين.
- ضمان النمو السليم للأطفال.
- ضمان بيئة سليمة لحياة الشباب بغية زيادة مشاركتهم في النشاطات الاجتماعية.
- إشراك المسنين القادرين على العمل في النشاط الاقتصادي.
- تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمسنين وذوي الإعاقة.

وقد ترجمت هذه الأهداف إلى جملة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن أن تساعد في عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال قضايا التمكين.

أولاً) الإنجازات

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات النوعية لقضايا التمكين

المرأة		الهدف 1: زيادة المشاركة الفعالة للمرأة القطرية في النشاط الاقتصادي	
إجراء 1: متابعة التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل		المؤشر المستهدف	
مضمونه	واقعه الفعلي	موجود كإجراء في طور:	المرأة
	المرأة	المرأة	المرأة
بلغ عدد دور الحضانة المرخصة حتى نهاية فبراير 2011 (84) داراً منها 6 دور تملكها مؤسسات وشركات، وبالتالي يمكن اعتبارها في أماكن العمل. ولا تتوفر إحصاءات عن رياض الأطفال في أماكن العمل.		عدد دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل المختلفة	
إجراء 2: متابعة تفعيل العمل الجزئي والعمل داخل المنزل للنساء الراغبات في ذلك		عدد النساء اللواتي يعملن داخل المنزل لصالح سوق العمل	
دشن في أبريل 2010 مشروع تجريبي بين المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكيونتل بعنوان "عمل المرأة من المنزل". ويوفر المشروع بيئة مكتبية افتراضية مجهزة بالوسائل اللازمة مع بوابة إلكترونية متطورة لربط المشاركات مباشرة بمقرات عملهن. ولا تتوفر إحصاءات حول عدد المستفيدات.		عدد المؤسسات التي تمنح عاملاتها فرصة العمل الجزئي	
شكلت لجنة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ووزارة العمل وقطر للبترول لإعداد نظام اختياري للنوعين في بعض الوظائف بنظام العمل الجزئي في الجهات الحكومية. ولا تتوفر إحصاءات حول عدد المستفيدات.			
الهدف 2: رفع مستوى المشاركة السياسية والعامه لجميع فئات المواطنين، ولاسيما المرأة		إجراء 3: إنشاء لجان تعنى بتوسيع المشاركة الانتخابية للمرأة	
قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بإنشاء "لجنة دعم المشاركة المجتمعية في انتخابات المجلس البلدي" بهدف تحقيق تفعيل المشاركة المجتمعية في الانتخابات البلدية وتنوعية الناحين بحقوقهم وواجباتهم وتعريفهم باليات العملية الانتخابية. كما تهدف اللجنة إلى تشجيع المرأة القطرية على المشاركة في هذه الانتخابات سواء في الانتخاب أو الترشيح.		وجود توجه لدعم المشاركة المجتمعية في الانتخابات	
إجراء 4: تفعيل مجالس الطلبة		وجود توجه لتفعيل مجالس الطلبة	
فعل المجلس الأعلى للتعليم لائحة مجالس الطلبة، والذي بموجبها يتم تشجيع أصحاب تراخيص المدارس المستقلة على إنشاء البرلمان الطلابي بالمدارس. كما أعد المجلس الأعلى للتعليم دليل البرلمان الطلابي وكل ذلك بهدف تنمية وعي الطلاب وإثراء معارفهم وتزويدهم بمقومات الإبداع والابتكار وأساليب التحليل النقدي والمناقشة الموضوعية ليصبح مواطناً صالحاً منتجاً يشارك في تقدم وطنه ويسهم في تطويره وتحقيق تنمية.			
إجراء 5: العمل على إنشاء الجمعيات المهنية وتعزيز نشاطها		عدد الجمعيات المهنية الموجودة فعلاً	
- تم إشهار (5) جمعيات مهنية في دولة قطر حتى فبراير ٢٠١١، وهي: - جمعية الأطباء القطرية. - جمعية المحاسبين القانونيين القطرية. - جمعية المهندسين القطرية. - جمعية المحامين القطرية. - الجمعية القطرية لمهندسي البترول.			

الطفولة				الهدف: ضمان النمو السليم للأطفال	
إجراء 1: فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال وتحسين خدماتها					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه		
	في طور:	موجود كإجراء			
		البلديات			
وجود توجه لفتح مراكز طوارئ جديدة تضاف إلى المراكز الثلاثة الموجودة سابقاً					
إجراء 2: متابعة رصد أشكال العنف ضد الأطفال					
عدد حالات العنف ضد الأطفال بحسب نوع العنف والإجراءات المتخذة لمواجهته		في عام 2010 تم رصد 52 حالة إساءة جسدية ضد الأطفال، توزعت إلى 32 للذكور و20 للإناث. إضافة إلى ذلك، فقد بينت إحصاءات المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل بأن الإهمال احتل المرتبة الثانية في سلم أنواع العنف، حيث بلغت حالانه 36، توزعت إلى: 23 للذكور و13 للإناث. وقد تركز ثلث عدد حالات العنف الممارس ضد الأطفال بكل أشكاله في الفئة العمرية 10-14. وتقوم مؤسسات مختلفة بتقديم الحماية والمشورة لمواجهة العنف ضد الأطفال، كمركز الاستشارات العائلية، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة.			
الشباب					
الهدف 1: ضمان بيئة سليمة لحياة الشباب بغية زيادة مشاركتهم في النشاطات الاجتماعية					
وجود توجهات وتدابير لفتح مراكز رعاية الموهوبين		إجراء 1: إعادة فتح مراكز رعاية الموهوبين			
مراكز رعاية الموهوبين					
إجراء 2: تفعيل ساعات خدمة المجتمع بين الطلاب					
عدد الطلبة الذين شاركوا في خدمة المجتمع		اهتمت مؤسسات الدولة في السنوات الاخيرة بغرس روح العمل التطوعي والخدمة المجتمعية لدى الأجيال الناشئة من القطريين. وتجسد ذلك من خلال اطلاق المجلس الأعلى للتعليم لبرنامج "العمل التطوعي والخدمة المجتمعية". وتجسدت نتائج هذا البرنامج في الرفع من مستوى العمل التطوعي لدى الشباب في دولة قطر، حيث تم تسجيل انخراط حوالي 1151 شاب بعمر (15-24 سنة) في العمل التطوعي سنة 2010، حيث يمثل الشباب القطريون 48% منهم. وإذا كان العمل التطوعي يشمل الجنسين، غير ان النشاطات القطريات تدين تفاعلاً واسعاً في هذا المجال، حيث تمثل 54% من اجمالي الشباب القطري المنخرط في العمل التطوعي بعمر (15-24 سنة).			
إجراء 3: توفير أماكن صالحة للشباب لممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية					
عدد المراكز الشبابية التي تتوفر فيها شروط ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية		تغطي المراكز الشبابية احتياجات الشباب في دولة قطر من الجنسين. وقد وصل عدد المراكز الشبابية في مختلف مناطق الدولة إلى 29 مركزاً، بما في ذلك خمسة مراكز جديدة تم افتتاحها بين عامي 2010-2011. وتتوافر لئلاية من هذه المراكز شروط ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية.			
الهدف 2: رفع مستوى المشاركة السياسية والعامّة لجميع فئات المواطنين، ولاسيما الشباب					
إجراء 4: إنشاء لجان تعنى بتوسيع المشاركة الانتخابية للشباب					
وجود توجه لدعم المشاركة المجتمعية في الانتخابات					قام المجلس الأعلى لشؤون الاسرة بانشاء "لجنة دعم المشاركة المجتمعية في انتخابات المجلس البلدي" بهدف تحقيق تفعيل المشاركة المجتمعية في الانتخابات البلدية وتنوعية الناجحين بحقوقهم وواجباتهم وتعريفهم باليات العملية الانتخابية.

إجراء 5: تفعيل مجالس الطلبة وإنشاء اتحاد لطلبة الجامعات					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		موجود كإجراء في طور:		
	التمهيد	التهيئة	التنفيذ	التقييم	المتابعة
وجود توجه لتفعيل مجالس الطلبة					
مضمونه					
فعل المجلس الأعلى للتعليم لائحة مجالس الطلبة، والتي بموجبها يتم تشجيع أصحاب تراخيص المدارس المستقلة على إنشاء البرلمان الطلابي بالمدارس. كما أعد المجلس الأعلى للتعليم دليل البرلمان الطلابي وكل ذلك بهدف تنمية وعي الطلاب وإثراء معارفهم وتزويدهم بمقومات الإبداع والابتكار وأساليب التحليل النقدي والمناقشة الموضوعية ليصبح مواطناً صالحاً منتجاً يشارك في تقدم وطنه ويسهم في تطويره وتحقيق تميزه.					
إجراء 6: إنشاء اتحاد لطلبة الجامعات					
وجود توجه لإنشاء اتحاد لطلبة الجامعات					
هناك دعوة لإنشاء اتحاد الطلبة، لاسيما في جامعة قطر					

المسنون		الهدف 1: إشراك المسنين القادرين على العمل في النشاط الاقتصادي	
إجراء 1: العمل على الحد من حالات التقاعد المبكر			
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي		مضمونه
	موجود كإجراء		
	في طور:		
	التمهيد	التهيئة	التنفيذ
عدد حالات التقاعد المبكر خلال السنوات الثلاث الأخيرة		السياسة التي تتبعها بعض الجهات الحكومية في إعطاء التقاعد المبكر للموظفين لايساعد على الحد من حالات التقاعد.	
إجراء 2: تشجيع العمل الخاص للمسنين			
عدد المسنين الذين لديهم عمل خاص بهم		لا توجد إحصاءات حول العدد، لأن الإجراء موجود في طور التخطيط	
إجراء 3: التوسع في إنشاء مجالس الأحياء			
عدد مجالس الأحياء التي تم إنشاؤها خلال السنوات الثلاث الأخيرة		لا توجد إحصاءات حول العدد، لأن الإجراء موجود قيد الدراسة	
إجراء 4: وضع كشف يتضمن خبرات كبار السن وإمكانية الاستفادة من تلك الخبرات في المؤسسات المختلفة			
وجود توجه لوضع الكشف المذكور		التوجه موجود في طور التخطيط	

الهدف 2: تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمسنين						
إجراء 5: العمل على وضع قانون للمسنين يشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بالمسنين						
وجود توجه لوضع القانون المذكور					هناك توجه لوضع القانون، وهو في طور التخطيط	
إجراء 6: التوسع في نشر تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية						
وجود توجه نشر تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية					عدم إدراج طب الشيخوخة في الجامعات في الدولة ولا يوجد تنسيق بين المجلس الأعلى للصحة والكلية المتخصصة بالطب بخصوص هذا الموضوع	

الهدف: الحد من حالات الإعاقة في المجتمع					ذوو الإعاقة											
إجراء 1: تفعيل القانون رقم 2 لسنة 2004 ولائحته التنفيذية (قضايا زواج الأقارب، حوادث المرور، الأمراض الوراثية...)، بغية الحد من حالات الإعاقة																
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه											
	موجود كإجراء															
	في طور:															
	التخطيط	البناء	التنفيذ	التقييم												
وجود توجهات لتفعيل القانون رقم 2 لسنة 2004 ولائحته التنفيذية					• هنالك فحوصات طبية قبل الزواج تقوم بها المراكز الصحية، ولكنها غير شاملة والمطلوب توسيعها لتشمل جميع الأمراض الممكن انتقالها وراثياً. • تم تشكيل لجنة تفعيل القانون رقم (2) لسنة 2004 بقرار من رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (2) لسنة 2009. وتقوم هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ أحكام القانون المذكور، وإعداد دراسات حول واقع عمل الأشخاص من ذوي الاعاقة في الدولة، إضافة إلى الإشراف على رعاية وتأهيل أفراد هذه الفئة. • وهنالك حملة قوانين مرورية تهدف إلى تقليل الحوادث المرورية وبالتالي الحد منها من خلال زيادة الدوريات المرورية على الطرق، لتفعيل تنفيذ هذه التعليمات المرورية ومحاسبة المخالفين.											
معظم حالات الإعاقة ناجمة عن أسباب خلقية ووراثية، كما بين الجدول الآتي:																
<table><tr><td>المجموع</td><td>أخرى</td><td>خلقي ووراثي</td><td>مرضي</td><td>حوادث</td></tr><tr><td>100%</td><td>2,3 %</td><td>53,6 %</td><td>37,3 %</td><td>6,8 %</td></tr></table>							المجموع	أخرى	خلقي ووراثي	مرضي	حوادث	100%	2,3 %	53,6 %	37,3 %	6,8 %
المجموع	أخرى	خلقي ووراثي	مرضي	حوادث												
100%	2,3 %	53,6 %	37,3 %	6,8 %												
بناءً عليه، تخطط الجهات المعنية لزيادة عدد الفحوصات الطبية لغرض الكشف عن جميع الأمراض الوراثية التي من الممكن تشخيصها قبل الزواج. كذلك التخطيط لتسريع قوانين تجبر طالبي الزواج الذين من المحتمل إصابتهم بأمراض وراثية بمراجعة المراكز الخاصة بالإرشاد الوراثي.																

ب- الصورة الإحصائية العامة لقضايا التمكين

المراة:

- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: تبين المقارنة بين نتائج تعدادي 2004 و 2010 تحسناً ملموساً في النشاط الاقتصادي للمرأة القطرية. فبعد أن كان عدد النساء القطريات في قوة العمل 16034 امرأة عام 2004، أي ما يعادل 30.3% من مجموع قوة العمل القطرية، ارتفع عددهن، بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010، إلى 27108 امرأة أي ما يعادل حوالي 36.6% من مجموع قوة العمل القطرية. وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع معظم الدول العربية الأخرى. لكن أكثريتهن مازالت، بحسب الجدول رقم (7)، تتركز في قطاعات معينة، هي:
 - الاختصاصيون (49.2% من مجموع الإناث القطريات العاملات في القطاعات كافة).
 - الكتبة (29.3%).
 - الفنيون والاختصاصيون والمساعدون (14.4%).

الجدول (7): التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر)
حسب الجنسية والجنس والمهنة، 2010

المهنة	قطريون			غير قطريين		
	ذكور	إناث	مج	ذكور	إناث	مج
المشروعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	11.3	4.0	8.8	2.0	1.7	1.9
الاختصاصيون	17.2	49.2	28.4	7.1	13.9	7.8
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	23.1	14.4	20.1	3.7	4.4	3.8
الكتابة	29.8	29.3	29.6	2.9	5.8	3.2
العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	4.6	1.8	3.6	6.6	8.2	6.7
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	0.1	0.0	0.0	1.1	0.0	1.0
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	2.4	0.0	1.6	44.0	0.1	39.3
مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها	2.4	0.0	1.6	13.2	0.3	11.9
المهن العادية	9.1	1.2	6.3	19.5	65.6	24.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

- المشاركة السياسية للمرأة: على الرغم من محدودية مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة، إلا أنه حصل تقدم ملموس في السنوات الأخيرة مع تولي عدد من السيدات مناصب وزارية ورئاسة الجامعة وغيرها، ومع حصول المرأة على حق الاقتراع والتصويت في انتخابات المجلس البلدي في دوراته الأربع، حيث فازت إحدى السيدات القطريات بعضوية هذا المجلس لأول مرة في دورته الثانية عام 2003، وكذلك في الدورة الثالثة عام 2007. وفي الدورة الرابعة حصلت السيدة الفائزة في إحدى الدوائر على أعلى نسبة من أصوات الناخبين. والجدول رقم (8) يبين أعداد الناخبين والمقترعين في الدورات الأربع.

الجدول (8): الناخبون والمقترعون في انتخابات المجلس البلدي في دوراته الأربع

الحالة	الدورة الأولى 1999			الدورة الثانية 2003			الدورة الثالثة 2007			الدورة الرابعة 2011		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
ناخبون	9665	12330	21995	11055	13124	24179	13608	14531	28139	16221	16441	32662
مقترعون	7484	10047	17531	2985	4757	7742	7054	9605	16659	6120	7486	13606
نسبة المقترعين	77.4	81.5	79.7	27.0	36.2	32.0	51.8	66.1	59.2	37.7	45.5	41.7

المصدر: جهاز الإحصاء (بيانات غير منشورة)

نلاحظ من الجدول رقم (8) أنه على الرغم من تذبذب نسبة التصويت العامة التي تؤثر فيها عوامل عديدة، فإن نسبة الإناث المقترعات إلى مجموع المقترعين قد ارتفعت من 38.6% عام 2003 إلى 45% عام 2011، مما يدل على تزايد ملموس في مشاركة المرأة في الحياة السياسية للدولة.

• **محاربة العنف ضد المرأة:** تعمل مؤسسات عديدة على محاربة العنف ضد المرأة، نذكر منها على سبيل المثال، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، ودار الأمان لإيواء المتعرضات للعنف. وعلى الرغم من عدم وصول العديد من حالات العنف ضد المرأة إلى هذه المؤسسات نظراً لضغط التقاليد الاجتماعية، فقد استقبلت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة منذ بداية عام 2011 حتى 15 مايو الماضي 187 حالة إساءة⁽⁹⁾. ومن جهتها، قدمت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر بعض الخدمات للنساء المعنفات، كما يبين الجدول (9).

الجدول (9): توزع حالات النساء الإيوائية حسب الخدمة المقدمة

خلال الفترة 2009 - 2011

الخدمات المقدمة	2009	2010	2011*
إعادة تأهيل نفسي وخدمات طبية	10	14	13
توفير فرص عمل	1	7	2
إعادة تأهيل والإدماج الاجتماعي	10	14	13
الحصول على تعويض مالي	5	1	0
الحصول على مستحقات	3	2	
الحصول على المستحقات وتأمين مغادرتهم البلاد	4	9	7
توكيل محام للترافع في القضايا للمطالبة في الحصول على التعويض المادي	3	0	3
المجموع	36	47	44

المصدر: المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، 2011.

* تغطي بيانات عام 2011 من بداية السنة حتى شهر أيار/ مايو فقط

الطفولة:

• **تأمين الرعاية الصحية:** بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 يمثل الأطفال في قطر (أقل من 15 سنة) حوالي 13,7% من مجموع السكان. وقد حظيت هذه الشريحة بعناية مؤسساتية وسياسية واسعة النطاق في العقود الأخيرة. وتوجت العناية بالطفل، وخاصة الرعاية الصحية، بتحقيق

تطورات ملموسة، إذ، وبحسب نتائج تعداد عام 2010، تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 10,4 بالآلف سنة 2004 إلى 8,5 بالآلف سنة 2010. ولم يتحقق ذلك إلا بتأمين الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال ومختلف الخدمات المقدمة لهم في الوحدات الطبية التابعة لبعض مستشفيات الدولة، كما يبين (الجدول 10).

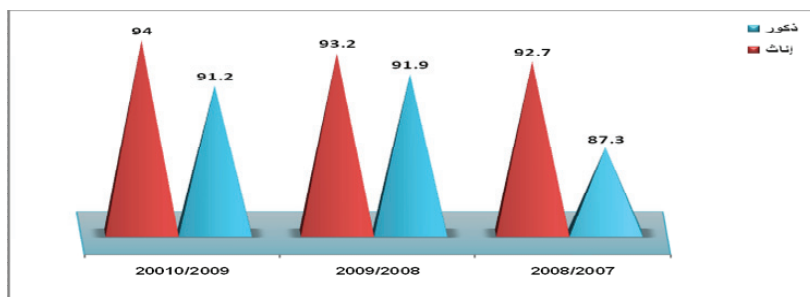
الجدول (10): أسيرة الوحدات الطبية الخاصة بالأطفال في المستشفيات، 2010

العدد	المستشفى والوحدة الطبية
	مستشفى حمد الطبي
30	جراحة الأطفال
72	باطني أطفال
18	وحدات العناية المركزية - أطفال
	مستشفى الرميّة
31	وحدة تأهيل الأطفال
	مستشفى النساء والولادة
72	وحدة العناية الخاصة/أطفال الخدج

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية.

- **ازدياد فرص التعليم:** كان لإلزامية التعليم في دولة قطر دور في ازدياد فرص التعليم للأطفال من الجنسين، فارتفعت مستويات الالتحاق به، ليسجل مستوى القيد في التعليم الابتدائي ارتفاعاً متواصلًا للذكور والإناث في السنوات الأخيرة، حيث، وبحسب الشكل البياني رقم (20)، وصل معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي خلال العام الدراسي 2009-2010 إلى 91.2% للذكور 94% للإناث.

الشكل (20): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي حسب النوع والسنة الدراسية



المصدر: جهاز الإحصاء، موقع قلم 199=subject_area/Statistics?subject_area=199

- **حماية الأطفال:** توسعت في السنوات الأخيرة طبيعة حماية الدولة للأطفال لتشمل مجالات جديدة نتجت عن بروز بعض السلوكيات الدخيلة على المجتمع القطري، لاسيما تلك المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. فبالإضافة إلى مركز الاستشارات العائلية، تقوم مؤسسات أخرى في الدولة، كالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، بتوفير جملة من المساعدات للأطفال الذين يتعرضون للعنف، كما هو مبين في الجدول رقم (11).

الجدول (11): المساعدات المقدمة من المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل حسب نوع الخدمة، 2007-2010

العام	الجنس	الحماية في المجال الاجتماعي	الحماية في المجال القانوني	الحماية في المجال الاقتصادي	الحماية في مجال التعليم	الحماية في مجال الصحة	المجموع
2007	ذكور	24	14	1	20	3	62
	إناث	28	12	0	39	4	83
	مجموع	52	26	1	59	7	145
2008	ذكور	28	2	0	24	7	61
	إناث	26	4	0	15	5	50
	مجموع	54	6	0	39	12	111
2009	ذكور	58	3	1	17	13	92
	إناث	38	3	2	15	4	62
	مجموع	96	6	3	32	17	154
2010	ذكور	57	0	0	28	2	87
	إناث	38	1	0	21	1	61
	مجموع	95	1	0	49	3	148

المصدر: المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، بيانات غير منشورة.

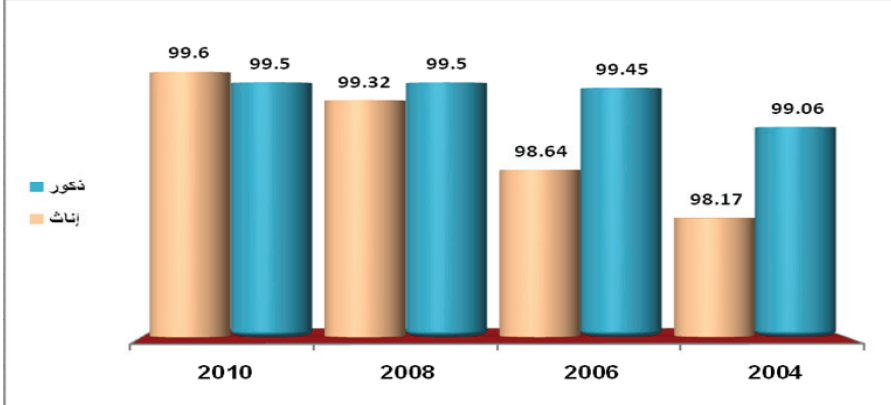
وفي آخر إحصائية حول حالات الإساءة التي يتعرض لها الأطفال، استقبلت المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة منذ بداية عام 2011 وحتى 15 مايو الماضي 194 حالة إساءة⁽¹⁰⁾، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً في عدد حالات العنف الممارس ضد الأطفال.

الشباب:

- **معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب بعمر 15-24 سنة:** بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010 يمثل الشباب في قطر حوالي

14.9% من مجموع السكان. وبفضل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولة قطر لرفع مستوى الوعي الاجتماعي العام بأهمية التعليم وضرورته لمختلف مكونات المجتمع، لاسيما الشباب، فقد نجح النظام التربوي في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل رقم (21) أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب القطريين وصل عام 2010 إلى 99.5% للذكور و99.6% للإناث، وهو ما يعني ردم الفجوة الجندرية في مجال التعليم بصورة نهائية.

الشكل (21): معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى القطريين بعمر 15-24 سنة بحسب الجنس والسنوات (%)



المصدر: - جهاز الإحصاء، مشروع "قلم"، www.qix.gov.qa

- جهاز الإحصاء القطري، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010.

- **توسع الأنشطة الشبابية:** لا تقتصر الأنشطة الشبابية في دولة قطر على الأنشطة الرياضية فحسب، بل تتعداها لتشمل جملة من الأنشطة الثقافية والعلمية والترفيهية المتنوعة. فالיום تنتوع أنشطة الشباب في دولة قطر بتتوع ميول ورغبات الشباب لتشمل مجالات متعددة، تساعد على قضاء أوقات فراغهم بشكل إيجابي، كالأنشطة الدينية والاجتماعية والتقنية وحتى البيئية. وإذا كانت لائحة الأنشطة الشبابية توحى بتعدد اهتمامات الشباب، فإنها توحى كذلك بالتنوع المتعدد الأطراف من مؤسسات الدولة لاهتمامات الشباب المختلفة. وما يميز الأنشطة الشبابية في دولة قطر هو توفيقها بين الاحتياجات الشبابية التقليدية والعمل التطوعي ذي المصلحة الاجتماعية، وهو ما يوضحه (الجدول 12).

الجدول (12): الأنشطة غير الرياضية التي يمارسها الشباب بعمر 13-25
بين 2004 و 2010

النشاط	السنوات		
	2010	2006	2004
ديني	290	105	268
ثقافي	118	210	255
علمي	261	147	300
فنون تشكيلية	938	200	350
مسرح	141	186	142
موسيقى	255	84	206
اجتماعي ومعسكرات	570	135	530
التصوير الضوئي	194	80	139
خدمة البيئة	-	300	218
هواة اللاسلكي	-	27	-
هواة طوابع	-	200	95
المجموع	2767	1674	2503

المصدر: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

- توسع المؤسسات الشبابية الرياضية: على غرار باقي المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا الشباب، تسهر اللجنة الأولمبية القطرية على تلبية مختلف الاحتياجات الترفيهية للشباب القطري من خلال إنشاء مختلف المؤسسات الشبابية الرياضية وغير الرياضية ودعمها. وإذا كانت المؤسسات الشبابية التابعة للجنة الأولمبية القطرية تتميز بالاستمرارية في أنشطتها، فإن خدماتها تغطي متطلبات الشباب في دولة قطر على اختلاف مستوياتها. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الشبابية تغطي احتياجات الشباب في الدولة من الجنسين، وهو ما يؤكد تكريس اللجنة الأولمبية لمبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث. ففي الوقت الراهن، وصل عدد الأندية الرياضية إلى 16، والجمعيات والأندية الرياضية النوعية والمساندة إلى 9، والاتحادات الرياضية إلى 25.

المسنون:

- نسبة المسنين: تنتمي فئة كبار السن (65 عاماً فأكثر) بوجه عام بصغر حجمها، سواء بالنسبة للسكان القطريين أم بالنسبة لغيرهم. ومع ذلك، فإن نسبة هذه الفئة من مجموع السكان القطريين هي أعلى من مثيلتها على مستوى السكان غير القطريين من جهة، والسكان في الدولة من جهة ثانية. فبحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010، بلغت نسبة كبار السن 3% من مجموع السكان القطريين، و 0.4% من مجموع السكان غير القطريين، و 0.8% من

مجموع السكان في الدولة. ولعل السبب الحقيقي وراء انخفاض نسبة كبار السن سواء على مستوى السكان غير القطريين أم على مستوى إجمالي السكان هو أن الوافدين يعودون إلى بلدانهم عندما يصلون إلى سن التقاعد، الأمر الذي يسهم في خفض أعداد هذه الفئة العمرية مقارنة بعددها على مستوى القطريين. ولا يصل للإقامة الدائمة في المؤسسة القطرية للمسنين سوى نحو 50 شخصاً من الجنسين، نظراً للقيم الاجتماعية السائدة حول ضرورة رعاية المسنين ضمن الأسرة من جهة، وللخدمات التي تقدمها مستشفى الرميلة للمسنين، سواء داخل المستشفى أم من خلال الزيارات الدورية للمنازل، من جهة أخرى.

الأشخاص ذوو الإعاقة:

• **نسبة انتشار الإعاقة:** تفيد نتائج التعداد العام الذي جرى سنة 2010، بأن مجموع الحالات المعلن عنها من قبل المعاقين أو ذويهم هي 7643، حيث يشكل القطريون 42% من مجموع الحالات المذكورة وغير القطريين 58%. أما عن توزيع ذوي الإعاقة حسب النوع، فإن الإناث يشكلن 44% من إجمالي المعاقين مقابل 56% للذكور. وبحسب الجدول (13)، فإن نسبة الإعاقة بين القطريين انخفضت من 2,1% عام 2004 من مجموع السكان القطريين إلى 1,3% عام 2010، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بمثيلتها على المستوى الدولي التي تبلغ حوالي 10%. وفي السياق ذاته، يلاحظ أن نسبة الإعاقة لدى القطريين هي أقل منثيلتها لدى القطريين. إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأعراف السائدة في المجتمع القطري لا تشجع على تسجيل جميع حالات الإعاقة، ولا سيما إعاقات الإناث.

الجدول (13): النسبة المئوية لانتشار الإعاقة حسب الجنس والجنسية والسنوات

السنة	نسبة الإعاقة بين القطريين			نسبة الإعاقة بين غير قطريين			نسبة الإعاقة في قطر		
	ذكور	إناث	مجم	ذكور	إناث	مجم	ذكور	إناث	مجم
2004	2.6	1.7	2.1	0.4	0.7	0.5	0.8	1.1	0.9
2005	2.2	1.4	1.8	0.3	0.5	0.4	0.6	0.8	0.7
2006	1.7	1.1	1.4	0.2	0.4	0.2	0.4	0.6	0.5
2007	1.6	1.1	1.3	0.2	0.4	0.2	0.4	0.7	0.4
2008	1.8	1.2	1.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.7	0.4
2009	1.7	1.2	1.4	0.1	0.3	0.2	0.3	0.6	0.4
2010	1.4	1.2	1.3	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8	0.4

المصدر: - جهاز الإحصاء. 2010، الكتاب الإحصائي السنوي، www.qsa.gov.qa، أعداد مختلفة.

- www.qix.gov.qa

- نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010

- **الحالة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة:** وفقاً للتعداد العام الذي نفذ في قطر عام 2010، بلغت نسبة المتعلمين 67.3% للذكور و48.4% للإناث من مجموع القطريين ذوي الإعاقة، في حين كانت 65.5% و42.9% على التوالي من الوافدين ذوي الإعاقة. وتعد هذه النسب عاليةً نسبياً، رغم الأوضاع الصحية والاجتماعية الصعبة التي تواجه ذوي الإعاقة.
- **الحالة العملية للأشخاص ذوي الإعاقة:** بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010، بلغت النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون فعلاً 5.9% من مجموع القطريين المعاقين و 41.6% من مجموع غير القطريين. وفي سياق متصل، ففي حين أن نسبة القطريين الذين يعملون فعلاً هي الأعلى في الفئات العمرية 25 - 44 سنة، فإن نسبة غير القطريين الأعلى هي لدى الفئات 45 - 54 سنة. أما عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الباحثين عن عمل وغير معينين، فهو 33 قطرياً (منهم 22 من الإناث) و 19 غير قطري (منهم 13 من الإناث).

ثانياً التحديات

- تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال قضايا التمكين بـ:
- اقتصار مشاركة المرأة على النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات.
 - ضعف المشاركة السياسية بوجه عام، ومشاركة المرأة بوجه خاص.
 - الاعتماد المبالغ فيه على الخادمات والمربيات وعدم التوسع في دور الحضانة ورياض الأطفال.
 - القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال.
 - الرفع من مستويات المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب.
 - مواصلة حماية الشباب من مختلف المخاطر التي تحيط بهم.
 - التأكيد على القيم الأصيلة باحترام كبار السن، في وقت انشغال الأجيال الشابة عن الاهتمام بهم.
 - التوعية بأهمية مواصلة رعاية الأسر لمسنّيها، مع قبول إرسال المسنين لدور الرعاية عند اللزوم.
 - ضعف التجاوب المجتمعي مع برامج التوعية المتعلقة بالإعاقة.

ثالثاً) التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

بعد مراجعة مستفيضة لأهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها الخاصة بقضايا التمكين ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تبين أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت معظم إجراءات السياسة السكانية في هذا المجال. إلا أن هذا لا ينفي الحاجة إلى إدماج البعد السكاني في هذه المشاريع. أما الإجراءات الخاصة بقضايا التمكين، والتي لم يرد ما يقابلها صراحة في الاستراتيجية، فهي قليلة نوردتها فيما يلي:

- تشجيع الشباب على التعلم الذاتي، والاستفادة من خبرات كبار السن والمعارف المحلية: يمكن إدماج هذا الإجراء في مشاريع التعليم والتدريب.
- توفير برامج التوعية بقضايا الصحة الإنجابية للشباب: يمكن إدماجه في مشاريع الصحة أو مشاريع الثقافة.
- التوسع في دراسة وقت الفراغ عند الشباب، ووضع آليات لقضائه بالطرق السليمة والصحيحة: يمكن إدماجه في مشاريع قطاع التنمية الاجتماعية-الثقافة.

بناءً عليه، فإن أولويات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال التمكين، هي:

- توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة، ولاسيما العمل على إنشاء المزيد من الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه.
- وضع خطة وطنية شاملة للتوعية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمرأة، إضافة إلى حقها في تشكيل الجمعيات المهنية.
- إجراء دراسات ميدانية حول الرغبة في العمل الجزئي للمرأة، وعملها من المنزل لصالح السوق، ومدى نجاعة تلك التوجهات.
- مراجعة وتعديل وتشديد القوانين المتعلقة بالعنف الأسري (ضد المرأة والطفل)، وتطوير عمليات رصد حالات سوء المعاملة ومعالجتها، ودعوة علماء الدين ووسائل الإعلام للاهتمام بظاهرة العنف الأسري.
- العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال.

- الانتقال من الرعاية والعناية التقليدية إلى تطوير الملكات والمواهب، والعمل على فتح مراكز رعاية الموهوبين من الأطفال والشباب.
- تطوير الأجهزة الحكومية المعنية بتطوير المؤسسات على قضاء الفراغ لدى الشباب من الجنسين وتوسيع دائرة أنشطتها وزيادة عددها وتزويدها بالإمكانيات والوسائل والكوادر اللازمة حتى تكون مصدر جذب للطلاب للانضمام إليها وقضاء أوقات فراغهم فيها، بما في ذلك التشجيع على مشاركة الشباب في مختلف الأجنات الوطنية الخاصة باحتضان الدولة لمونديال كأس العالم 2022.
- العمل على إنشاء اتحاد للطلبة في الجامعات.
- متابعة إنجاز قانون خاص بالمسنين يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بهم (الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين، والتوجه نحو إدراج تخصص طب الشيخوخة في الجامعات والمراكز الصحية، والعمل على نشر مجالس الأحياء ودعمها..الخ).
- تطوير آليات العمل الإحصائي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحيث تتمكن من رصد حجمهم الفعلي في المجتمع.
- تطوير آليات دمج المعاقين في البيئة الأسرية والاجتماعية التي يعيشون في كنفها، وتكثيف الدراسات والأبحاث والمسوح المتخصصة بأوضاعهم المختلفة.

المحور الخامس: قاعدة البيانات

دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية والإقليمية الى التوسع في دعم بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالات البحث وجمع المعلومات من خلال التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة بالعينة بقضايا السكان، كالشباب والمرأة والطفولة والإعاقة ... إلخ، وبناء القدرات في مجال التحليل المعمق والتحليل الموجه للسياسات واستخدام البرمجيات والأساليب الكمية.

إعلان الدوحة

(المؤتمر العربي للسكان والتنمية، 2009)

يحاول هذا المحور الإجابة على السؤال الآتي:

- ما العمل من أجل زيادة أعداد القطريين المتخصصين في الإحصاء والسكان وتحقيق جودة الإحصاءات

أما الهدف الذي يسعى هذا المحور لتحقيقه، فهو:

- التوسع في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين وتحقيق جودة البيانات

وقد ترجم هذا الهدف إلى إجراءات اثنتين تم تحويلهما إلى مؤشرين كميين ساعدا على عملية تقييم المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، أي: رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة، وتحديد التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال قاعدة البيانات.

أولاً) الإنجازات

أ- التشريعات والإجراءات والمؤشرات الكمية لقاعدة البيانات

قاعدة البيانات		الهدف: التوسع في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين وتحقيق جودة البيانات			
إجراء 1: تكوين مواطنين مختصين في مختلف مجالات الإحصاء					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				مضمونه
	موجود كإجراء في طور:				
	الوزارة	الجهة	الجهة	الجهة	
وجود توجه لإعداد المواطنين وتأهيلهم في مجال الإحصاء					• إعادة تخصص الإحصاء للطلبة في جامعة قطر • دورات تدريبية لجهاز الإحصاء • دورات تدريبية لمعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية • افتتاح وحدة الاستشارات الإحصائية في قسم الرياضيات والإحصاء والفيزياء بجامعة قطر تُعنى بتقديم حلول إحصائية تطبيقية • دورات تدريبية خارج الدولة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المختصة بالإحصائيات والسكان
إجراء 2: تكثيف الشراكة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لتحقيق جودة الإحصاءات					
عدد الجهات الوطنية التي تقيم شراكة فعلية مع جهاز الإحصاء لتجويد الإحصاءات بحسب صفة الجهة (وزارة/مؤسسة/..) وطبيعة الشراكة (دائمة/ مؤقتة)		هناك شراكة دائمة (سواء أكان ذلك من خلال توفير البيانات أو إجراء المسوحات أم تطوير جودة الإحصائيات) مع أكثر من (17) جهة وطنية، مثل: وزارة العمل، ووزارة الداخلية، ووزارة التعليم والتعليم العالي، ووزارة الأعمال والتجارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، واللجنة الدائمة للسكان، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وجامعة قطر، والأمانة العامة للتخطيط النموي...الخ.			

ب- الصورة الإحصائية العامة لقاعدة البيانات

- نسبة المواطنين القطريين العاملين في مختلف مجالات الإحصاء: على سبيل المثال، يشتغل في جهاز الإحصاء 95 مواطناً، يتوزعون على مختلف الإدارات الفنية والتطبيقية الخاصة بالجهاز. وفي سياق متصل، يرتقب، مع تخرج أفواج المواطنين الذي يواصلون دراساتهم في مجال الإحصاء بجامعة قطر، أن يرتفع عدد المواطنين العاملين في مختلف مجالات الإحصاء سواء أكان ذلك في جهاز الإحصاء أم في باقي الوحدات الإحصائية الموجودة في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، علماً بأن 24 طالباً قطرياً يتابع في هذه السنة دراساتهم في مجال الإحصاء بجامعة قطر، 23 منهم من الإناث.

ثانياً) التحديات

- تتمثل التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة السكانية في مجال قاعدة البيانات بـ:
- العمل على تأهيل الكادر الفني الوطني بغية تحسين مردوديته ومردودية الإدارات والوحدات الإحصائية.
 - العمل على الاستفادة من الكم الكبير من المعطيات الإحصائية الناتجة عن التعدادات والمسوحات الدورية.

ثالثاً) التوجهات المستقبلية وأولويات المرحلة الثالثة

بعد مراجعة مستفيضة لأهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها الخاصة بقاعدة البيانات ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، تبين أن مشاريع الاستراتيجية قد شملت معظم إجراءات السياسة السكانية في هذا المجال. أما الإجراءات الخاصة بقاعدة البيانات، والتي لم يرد ما يقابلها صراحة في الاستراتيجية، فهي قليلة نورها فيما يلي:

- إنشاء مركز لبحوث السكان ودراساتها تحت مظلة اللجنة الدائمة للسكان: هذا الإجراء غير مطروح في الاستراتيجية، ويمكن أن تنفذه اللجنة الدائمة للسكان.
- إعداد المواطنين في مجال الإحصاء، وتقديم الحوافز المناسبة لمتابعة عمل الإحصائيين وتطويرهم بشكل دائم: يمكن إدماجه في مشاريع التعليم والتدريب في استراتيجية التنمية الوطنية.

بناءً عليه، فإن أولويات العمل في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال قاعدة البيانات، هي:

- الارتقاء بالعمل الإحصائي بما يتوافق مع متطلبات المراحل المقبلة.
- تطوير الدراسات النوعية والاستشرافية.
- بلورة مؤشرات كلية جديدة تتماشى مع المرحلة المقبلة من متابعة تنفيذ السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية.

الخاتمة : التقييم العام والتوجهات المستقبلية

أولاً التقييم العام

أ- تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لإجراءات السياسة السكانية

• **مستوى الأداء العام لنقاط الارتكاز:** انعكست الخبرات التي اكتسبتها مجموعات العمل في المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية إيجاباً على أداء معظم هذه المجموعات في المرحلة الثانية التي انطلقت في أكتوبر 2010؛ ففي حين تمكنت الغالبية الساحقة من هذه المجموعات أن تنجز المهام المنوطة بها في الوقت المحدد، تأخر بعضها عن ذلك.

• **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع نقاط الارتكاز:** خلافاً للمرحلة الأولى من مراحل تنفيذ برنامج السياسة السكانية، ارتقى مستوى تعاون الغالبية الساحقة من الجهات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج إلى درجة مرضية، بل وأحياناً إلى درجة مرضية جداً. وتعود أسباب ارتفاع مستوى التعاون المذكور إلى اهتمام مجلس الوزراء الموقر بنتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية التي تم استعراضها في تقرير حالة سكان قطر 2010، والتي بينت، بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت، المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق الخلاق لبرنامج السياسة السكانية، الأمر الذي ساهم في المزيد من تعاون الجهات المعنية بالتنفيذ مع نقاط الارتكاز من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن وتقديم الدعم اللازم لها لما في ذلك من مصلحة وطنية ستعود على الجميع بالنفع دون استثناء.

• **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** بصورة عامة، يمكننا القول بأن معظم مجموعات العمل تمكنت في هذه المرحلة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية من الحصول على بيانات ذات جودة ترقى إلى مستوى أهمية تقريرنا هذا. ومع ذلك، فقد كانت هناك مجموعات قليلة لم تتمكن من تزويد المكتب الفني في اللجنة الدائمة للسكان بالبيانات اللازمة في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة، الأمر الذي اضطر المكتب الفني للعمل على تلافي ذلك من خلال التواصل المستمر مع نقاط الارتكاز والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

ب- **تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية:** رغم صعوبة عملية التقييم الكمي للإجراءات النوعية الخاصة بالمرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية وإشكالية دقتها، فبإمكانها أن تعطي صورة تقريبية عن درجة التقدم الذي تم تحقيقه في كل بعد من أبعاد المحاور الخمسة المعتمدة في هذه المرحلة. وارتباطاً بذلك، يبين الجدول (14) نسبة الإنجاز المتحققة في كل بعد من أبعاد محاور السياسة السكانية التي تمت متابعتها خلال المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ هذه السياسة.

الجدول (14): توزيع محاور وأبعاد السياسة السكانية بحسب نسبة الإنجاز(%)

المحور وأبعاده	نسبة الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً	نسبة الإجراءات قيد التشريع	نسبة الإجراءات قيد	نسبة الإجراءات غير
السكان والقوى العاملة				
النمو السكاني والتركيبية السكانية	50	-	-	50
النمو الحضري	100	-	-	-
الإسكان	50	-	50	-
القوى العاملة	33	-	-	67
التعليم والتدريب				
التعليم	86	14	-	-
التدريب	50	-	-	50
الصحة العامة والصحة الإيجابية والبيئة				
الصحة العامة	67	-	-	33
الصحة الإيجابية	60	-	-	40
البيئة والتنمية المستدامة	100	-	-	-
قضايا التمكين				
المرأة	100	-	-	-
الطفولة	50	-	-	50
الشباب	67	-	-	33
المسنون	-	33	-	67
نحو الإعاقة	100	-	-	-
قاعدة البيانات السكانية				
	100	-	-	-

أما بخصوص الإجراءات التي لم تطبق فعلاً، فإن المعوقات التي تحول دون ذلك إنما ترتبط بجملة عوامل، أهمها: البيئة الاجتماعية-الثقافية التي قد تعيق أحياناً تطبيق هذا الإجراء أو ذاك، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار والتعامل معه بحرص وشفافية وصبر، فتغيير نمط حياة الناس وعاداتهم وتقاليدهم واتجاهاتهم لا يمكن أن يحصل بين ليلة وضحاها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الإدارية والتشريعية وسواها دوراً سلبياً يمكن أن يعيق تطبيق هذا الإجراء أو ذاك، الأمر الذي يشكل تحدياً لعملية تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وهنا لا بد من القول: قد يسهل استصدار قانون أو قرار رسمي بهدف تغيير الواقع في هذه المسألة السكانية أو تلك، غير أن الكثير من هذه المسائل لا تتغير بفعل هذه الإجراءات (رغم أهمية وجودها)، وذلك لأن العامل الحاسم فيها مرهون بخصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية.

ثانياً) التوجهات المستقبلية

إيماناً منها بأن السياسة السكانية ليست أمراً ناجزاً كاملاً، بل هي سيرة متواصلة، وسعيها نحو توحيد الجهود الهادفة لتحقيق حياة أفضل لكل من يعيش على ثرى دولة قطر، فقد قامت اللجنة الدائمة للسكان بمراجعة أهداف السياسة السكانية وخططها وبرامجها ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، فتبين لها أنه، ورغم اختلاف المقاربات، إلا أن نوعاً من التطابق أو التماثل أو التقارب موجود بين السياسة والاستراتيجية، سواء على مستوى الأهداف أم

على مستوى البرامج والإجراءات العملية. والجدول رقم (15) يبين التماثل المذكور بين السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية:

الجدول (15): مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية ذات العلاقة بالأهداف والإجراءات الواردة في السياسة السكانية

استراتيجية التنمية الوطنية			السياسة السكانية		
عدد المشاريع ذات العلاقة	عدد مشاريعه	القطاع	عدد الإجراءات	عدد الأهداف	المحور
2	12	التماسك الأسري وتمكين المرأة	13	5	النمو السكاني
1	10	الحماية الاجتماعية			
1	7	الأمن والسلامة			
1	12	التماسك الأسري وتمكين المرأة	6	3	التركيبة السكانية
3	7	الثقافة			
3	41	التنمية الاقتصادية	6	3	النمو الحضري
1	6	الرياضة			
1	41	التنمية الاقتصادية	7	5	الإسكان
7	8	قوة العمل			
1	41	التنمية الاقتصادية	12	9	القوى العاملة
1	12	التماسك الأسري وتمكين المرأة			
11	27	التعليم والتدريب			
1	11	التنمية البيئية	21	12	التعليم والتدريب
1	10	الحماية الاجتماعية			
1	16	التحديث والتطوير			
24	35	الصحة			
8	10	الحماية الاجتماعية	26	10	الصحة والصحة الإنجابية
7	12	التماسك الأسري وتمكين المرأة			
6	35	الصحة			
3	27	التعليم والتدريب			
1	8	قوة العمل			
1	6	الرياضة			
1	7	الثقافة			
1	11	التنمية البيئية			
7	11	التنمية البيئية			
6	41	التنمية الاقتصادية			
1	35	الصحة	10	4	البيئة والتنمية المستدامة
	35	الصحة			
1	8	قوة العمل			
1	7	الأمن والسلامة			
1	7	الثقافة	4	3	قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان
71	180	11	146	80	المجموع

مما سبق، نستخلص بأن عملية إدماج السياسة السكانية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) أصبحت واقعاً، وأن المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية يمكن أن تتم وفقاً لما يلي:

أ- إن العمل المؤسسي بين مختلف الوزارات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية يتطلب إشراك اللجنة الدائمة للسكان، بمقارباتها الخاصة، في عضوية الجهة المشرفة على الاستراتيجية الحالية وما بعد عام

2016، وذلك من أجل متابعة تنفيذ الإجراءات والمشاريع المشتركة، وإثرائها بحيث لا يغيب عنها البعد السكاني.

ب- التحديات السكانية التي ستواجه دولة قطر خلال السنوات القادمة، لاسيما في ضوء استضافتها لكأس العالم 2022، تتطلب إدماج البعد السكاني في مختلف المشاريع التي طرحتها الاستراتيجية، مما يفرض على اللجنة الدائمة للسكان وضع تصور سكاني مستقبلي متزن، يلبي احتياجات مشاريع التنمية الوطنية من جهة، ويحافظ على هوية المجتمع القطري وثقافته العربية الإسلامية من جهة أخرى.

ج- ما ورد أعلاه يتطلب إجراء دراسات سكانية متعددة الجوانب، ومرتبطة بالمشاريع المطروحة في الاستراتيجية، بغية الوصول إلى تصور عملي، وحلول قابلة للتطبيق، للقضايا السكانية التي ستنشأ خلال الفترة القادمة. وهذا يجعل ما طرحته السياسة السكانية بشأن إنشاء مركز للدراسات السكانية تحت مظلة اللجنة الدائمة للسكان أكثر أهمية وإلحاحاً، لاسيما وأنه يخدم متابعة تنفيذ السياسة السكانية والاستراتيجية في الوقت نفسه، علماً بأن استراتيجية التنمية الوطنية لم تتعرض لمثل هذا المشروع كما أشرنا.

د- وارتباطاً بكل ما سبق، يمكن أن يتم التركيز في المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية على ما يتعلق بالسكان والقوى العاملة من حيث: تشجيع القطريين على الزواج وحثهم على الإنجاب، ووضع خطة وطنية عامة تهدف إلى توعية الأسر بضرورة خفض المهور ونفقات الزواج وعدم تأخير سن الزواج والزواج من المطلقات والأرامل، ومواصلة العمل على تطوير المراكز الحضرية البعيدة عن الدوحة واستحداث أخرى جديدة جاذبة للمواطن والمقيم وذلك من خلال تأمين فرص العمل وفتح فروع لبعض كليات الجامعة فيها.. الخ، وزيادة قروض السكن ومتابعة تنفيذ قانون منع سكن العزاب في محيط سكن العائلات القطرية. أما بخصوص المحاور الأخرى المتمثلة بالتعليم والتدريب والصحة والبيئة وقضايا التمكين، فبالإمكان مواصلة التركيز في المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية على تلك الجوانب التي تخص المحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة.

وختاماً، نأمل أن تجد هذه الاقتراحات طريقها إلى التحقق الفعلي، سيما وأنها، في جوهرها، تأكيد على ضرورة توحيد الجهود وتكاملها بما يؤدي إلى ضمان حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته، وهو ما ترمي إليه السياسة السكانية المستمدة أساساً من رؤية قطر الوطنية 2030 والمنضوية فعلياً تحت مظلة استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

الهوامش والمصادر والمراجع

1. إذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن، أي الارتفاع المستمر في معدل نمو السكان، يتوقع، بحسب الإسقاطات السكانية الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري (2008-2030)، أن يزداد عدد سكان قطر من 1.450.000 نسمة عام 2008 (سنة الأساس للإسقاطات السكانية) إلى ما بين 2.200.000 (سيناريو منخفض) و2.900.000 (سيناريو مرتفع) عام 2030. و لو أخذنا بعين الاعتبار أن فوز قطر باستضافة مونديال 2022 سيتطلب استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، لتبين لنا أن عدد سكان الدولة سيتجاوز السيناريو المرتفع للإسقاطات السكانية المشار إليها، حيث يتوقع بعض الباحثين أن يرتفع عدد السكان إلى 3 مليون نسمة عام 2016، ثم إلى 5.3 مليون نسمة عام 2022، وإلى 8.1 مليون نسمة عام 2030. وبغض النظر عن مدى دقة هذه التوقعات ومصادقيتها، إلا أن هذا الحدث الرياضي الكبير سيسهم، دون شك، في مضاعفة عدد سكان الدولة بصورة ملموسة.
2. جهاز الإحصاء، النتائج الأولية لتعداد 2010:
www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Ar/Populations.aspx
3. تعريفنا الإجرائي للعازب على هذا النحو يختلف عن التعريف الرسمي لمن لم يسبق له الزواج، وهو ذلك الشخص الذي لم يتزوج أبداً سواء في بلده الأصلي أم في البلد المقيم فيه مؤقتاً. ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نضم فئة الذين لم يسبق لهم الزواج إلى فئة العزاب المتزوجين في أوطانهم، لكنهم لا يعيشون حالياً مع أسرهم منذ أكثر من ستة أشهر
4. جهاز الإحصاء، أهم مؤشرات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في دولة قطر، 2010.
5. اللجنة الدائمة للسكان، توظيف القطريين: خصائص الباحثين عن العمل، 2010، ص 74.
6. جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام 2008 و 2009/ بيانات غير منشورة لعام 2010.
7. المجلس الأعلى للصحة، الإدارة العامة للسياسات، الحسابات الصحية الوطنية القطرية - (التقرير الأول) لعامي 2009 و 2010، يونيو 2011.
8. جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية، أعداد مختلفة.
9. صحيفة الشرق القطرية، العدد 1432، الأحد 10 يوليو 2011، ص 11.
10. المرجع السابق.

Sources and Endnotes

- 1- If this situation remains unchanged, any rise of population growth rate, as it is expected according to demographic prospects stated by Qatar Statistics Authority (30-02-2008), the number of Qatar population will increase from 1,450,000 person in 2008 (base year for demographic prospects) to between 2,200,000 (low scenario) and 2,900,000 (high scenario) in 2030. If we take into account that Qatar World Cup 2022 will require large numbers of foreign workers, then we find out that the country's population will exceed the high scenario. Some researchers expect that the population will reach 3 million in 2016, then 5.3 million in 2022, and 8.1 million in 2030. Regardless of the accuracy and credibility of these prospects, there is no doubt that this milestone event would significantly double the population number.
- 2- Statistics Authority, primary results of 2010 census:
www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Ar/Populations.aspx
- 3- Our procedural definition to “single” person differs from the official definition of those who never marry. Single person is he who never married, both in his native country or the country of residence. However, we can add the category of those who have never married to the persons married in their countries and who do not currently live with their families for more than six months.
- 4- Statistics Authority, the most important final results of the general census of population, housing and establishments in Qatar, 2010.
- 5- The Permanent Population Policy, Qataris employment: characteristics of job seekers, 2010, P: 74.
- 6- Statistics Authority, Statistical group for 2008 and 2009, unpublished data, 2010.
- 7- Supreme Council of Health, General Department of policies, Qatar National health accounts (first report: 2009 and 2010), June 2011.
- 8- Statistics Authority, Vital statistics Annual Bulletin, different issues.
- 9- Sharq newspaper, issue 1432, Sunday 10 June 2011, P: 11.
- 10- id.

that the third phase of implementation of population policy follow-up can be conducted according to the following:

- a) Institutional work among the concerned ministries to implement the population policy and national development strategy necessitate the involvement of Permanent Population Committee in membership of the authority supervising the current strategy and post 2016 in order to follow up the implementation of procedures and joint projects including the demographic dimension.
- b) Demographic challenges that will face Qatar in the coming years due to World Cup 2022 require the integration of demographic dimension in the strategy projects, which oblige the PPC to develop a balanced future demographic vision that meets the needs of national development projects and protects the identity of Qatari society and Arab-Islamic culture.
- c) What have been cited above requires multi-dimensional demographic studies that are related to the strategy projects, in order to reach practical and applicable solutions for demographic issues that will arise in the future. This makes the establishment of Population Studies Centre, as proposed by the population policy, more important and imperative under the umbrella of Permanent Population Committee, particularly as it serves the implementation follow up of population policy and strategy, bearing in mind that national development strategy did not explore such a project.
- d) In relation to what is said, emphasis in the third phase follow up might be on issues related to population and labor force in terms of: encouraging Qataris to marry; urging them to reproduce; developing a national general plan to alert families to reduce dowries, wedding expenses, not delaying marriage age and marry divorcees and widows; continuing the development of urban centers far from Doha and creation of new attractive ones for citizens and residents through: providing job opportunities, opening branches of university faculties, increasing housing loans and follow up the implementation of the Law that prevents single persons from living near Qatari families. Concerning axes of education, training, health, environment and empowerment issues, third phase implementation follow up can focus on aspects related to population and labor force.

Finally, we hope that the present suggestions may be achieved, particularly as they reaffirm the need to unify and share efforts to ensure a decent life for Qatar population in order to advance their capabilities, expand their choices and involve them in the progress of society, which is the ultimate aim of the population policy that is derived primarily from Qatar National Vision 2030 and proposed under the umbrella of the National Development Strategy 2011-2016.

approaches, there is a sort of similarity between the policy and strategy, both at the level of goals or practical programs and procedures. Table (15) shows the similarity between the population policy and National Development Strategy:

Table 15: National Development Strategy Projects related to Population Policy Goals and Procedures

Population Policy			National Development Strategy		
Axis	Number of Goals	Number procedures	Sector	Number of projects	Number of related projects
Population Growth	5	13	Family cohesion and women empowerment	12	2
			Social protection	10	1
			Security and safety	7	1
Population Structure	3	6	Family cohesion and women empowerment	12	1
			Culture	7	3
Urban Growth	3	6	Economic development	41	3
Housing	5	7	Sport	6	1
			Economic development	41	1
Labour force	9	12	Labour force	8	7
			Economic development	41	1
			Family cohesion and women empowerment	12	1
Education and Training	12	21	Education and training	27	11
			Environmental development	11	1
			Social protection	10	1
			Modernization and development	16	1
Public and reproductive health	10	26	Health	35	24
Empowerment issues	26	41	Social protection	10	8
			Family cohesion and women empowerment	12	7
			Health	35	6
			Education and training	27	3
			Labour force	8	1
			Sport	6	1
			Culture	7	1
			Environmental development	11	1
Environment and Sustainable Development	4	10	Environmental development	11	7
			Economic development	41	6
			Health	35	1
Population database and national indicators	3	4	Health	35	
			Labour force	8	1
			Security and safety	7	1
			Culture	7	1
Total	80	146	11	180	71

We found from what have been mentioned above that integrating population policy in National Development Strategy (2011-2016) has become concrete reality and

Table 14: Population Policy Axes and Dimensions by Percentage of Accomplishment

Axis and Dimensions	% of entirely or partially implemented procedures	% of procedures under legislation	% of procedures under planning	% of procedures unimplemented
Population and labour force				
Demographic growth and population structure	50	-	-	50
Urban growth	100	-	-	-
Housing	50	-	50	-
Labour force	33	-	-	67
Education and training				
Education	86	14	-	-
Training	50	-	-	50
Public health, reproductive health and environment				
Public health	67	-	-	33
Reproductive health	60	-	-	40
Environment and sustainable development	100	-	-	-
Empowerment issues				
Women	100	-	-	-
Childhood	50	-	-	50
Youth	67	-	-	33
Elderly people	-	33	-	67
Disabled people	100	-	-	-
Demographic database				
	100	-	-	-

Concerning the procedures that have not actually been implemented, obstacles are linked with several factors including: socio-cultural environment which sometimes might delay the implementation of certain procedures. This should be considered carefully and dealt with in terms of transparency and patience; for changing the way of life of people, customs, traditions, and manners cannot happen at once. Additionally, administrative and legislative factors do play negative role that could impede the implementation of procedures, which poses a challenge to the population policy implementation programme of Action. We can say that it might be easy to enact a law or an official decision to change reality of a specific population issue, but many of these issues do not change by these procedures (even with the importance of its presence); because its decisive factor depends on the socio- cultural environment.

Second: Future Tendencies

Realizing that population policy is a continuous process which is not fully accomplished; and looking forward to unify efforts to achieve a better life for all population of Qatar, the PPC revised the objectives, plans and programs of the population policy, and compared it with the goals, plans and programs of National Development Strategy 2011-2016. The PPC found that despite the different

Conclusion: General Assessment and Future Perspective

First: General Assessment

a) General Assessment of field-follow up of population policy's procedures

- **General level of the focal points performance:** The experiences gained by working groups in the first phase of population policy implementation follow up are reflected positively on the performance of most of these groups in the second phase, which was launched in October 2010. The majority of these groups accomplished the tasks assigned to it on the right time, while others are delayed.

- **Level of collaboration between focal points and concerned authorities:**

Unlike the first phase of the implementation phases of the program of population policy, level of cooperation of the majority of concerned authorities to implement this program reached a reasonable degree, and sometimes it was very satisfactorily. The level advancement is due to the consideration of the Ministers Council of the follow up results of the population policy implementation, which were reviewed in Qatar population status 2010, which showed, in addition to the achievements, the major constraints and challenges facing the creative application of the population policy program. Consequently, this led to more cooperation between the concerned authorities and focal points to facilitate their mission; interact with them extensively and provide the necessary support for the sake of national benefit that everyone will gain without exception.

- **Data Quality:** in general, we can say that most of the working groups were able at this stage of the population policy implementation to obtain quality data comparable to the importance of our report. However, there were few groups unable to provide the PPC Technical Bureau with the necessary data in the right time and with required quality, which forced the technical bureau to avoid that through continuous communication with the focal points and intervention, when necessary, to improve the quality of the required data.

b) **General assessment of population policy procedures application:** Despite the difficulty of quantitative assessment of the qualitative procedures for the second phase of population policy implementation and the problem of its accuracy, it can give an approximate fact about the achieved progress degree in every dimension of the five axes adopted at this phase. Accordingly, table (14) shows the percentage of achieved accomplishment in every dimension of population policy axes during the second phase implementation follow up.

B. General Statistical Fact

- **Rate of Qataris who work in various areas of statistics:** For example, 95 Nationals work in Statistics Authority distributed on technical and applied departments. In a related context, it is expected, due to graduation of students Nationals who pursue their studies in statistics at Qatar University, that the number of Nationals working in various areas of statistics will increase, whether in Statistics Authority or in the rest of statistical units in different ministries and institutions, bearing in mind that 24 students follow their studies in statistics at Qatar University in the present academic year, 23 of them are females.

Second: Challenges

Challenges that face the population policy implementation in the area of Database are as follows:

- Qualification of national technical staff in order to improve their performance and effectiveness in statistical departments and units.
- Benefit from different statistical data resulting from regular censuses and surveys.

Third: Future Tendencies

After a thorough review of the objectives, plans and programs of database; and comparing the goals, plans and programs of National Development Strategy 2011-2016, it was apparently found that the strategy projects have included all procedures of population policy in this area. As for the procedures linked to database that have not implicitly been mentioned in the strategy, which are rare, can be listed as follows:

- Creation of a population center for research and studies under the umbrella of the Permanent Population Committee: This procedure is not included in the strategy and can be implemented by the Permanent Population Committee.
- Preparation of citizens in the area of statistics and provide suitable motivations to follow up and develop the work of statisticians permanently: this procedure can be integrated in education and training projects in National Development Strategy.

Accordingly, the priorities for procedure in third stage of population policy implementation in the field of database are:

- Improvement of statistical work in accordance with future phases needs and challenges.
- Development of qualitative and prospective studies.
- Development of new indicators appropriate for future phase of the implementation of population policy and National Development Strategy.

FIFTH AXIS: DATABASE

This axis is trying to answer the following question

- What action should be undertaken to increase number of Qataris professionals in statistics and population and realize statistics quality?

The objective of this axis is as follows:

- Increasing Qataris professionals in statistics and population and realize quality of data.

The present goals have been transformed into several procedures and turned to various qualitative and quantitative indicators that could help in the assessment of population policy second phase implementation follow up by monitoring the realized achievements, and identifying challenges, difficulties, future tendencies and priorities of third phase of the implementation follow up in the area of database.

Call on UNFPA, and other international and regional organizations to expand support for regional and national capacity building in research and data collection through population censuses and sample surveys focusing on youth, women, children and persons with disabilities, etc., as well as building capacities in profound and policy-oriented analysis using software packages.

Doha Declaration

(Arab Conference on Population and Development, 2009)

First: Achievements

A. Legislations, procedures and quantitative indicators

Data Base					Objective: Expand training of Qatari specialists in statistics and demography and achieve statistics standards
Procedure 1: Form Nationals specialists in the various areas of statistics					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being				
	Implemented	legislated	Planned	Non-available	
Existence of directives to form and train Nationals in statistics					•Re-introduce statistics sciences and specialization for the University of Qatar students • Training workshops for the Statistics Authority • Training sessions for the Institute of Social and Economic Research Survey • Training courses abroad in cooperation with the specialized United Nations agencies in statistics and demography
Procedure 2: Intensify the partnership with various ministries and government institutions to achieve statistics standards					
Number of national bodies that maintain an effective partnership with Statistics Authority to improve its statistics, by concerned body (ministry or institution) and nature, and type of the partnership (permanent / temporary)	There is a continuous collaboration (either through the provision of data or the conduct of surveys or the development of the quality of statistics) with more than (17) national institutions, such as: the Ministry of Labour, the Ministry of Interior, the Ministry of Education and Higher Education, the Ministry of Business and Trade, the Ministry of Economy and Finance, the Ministry of Energy and Industry, the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, the Permanent Population Committee, the Supreme Council for Family Affairs, the Qatar University, the General Secretariat for Development Planning, and etc...				

- Establishment of students' union at universities.
- Follow-up implementation of a law on social, economic and health aspects of elderly people (reducing early retirement, encouraging of elderly people work, including of geriatric medicine in universities, health centers, spreading and supporting neighborhood councils... etc).
- Development of specific statistical data of disabled people to monitor their actual size in society.
- Develop mechanisms to integrate disabled people in familial and social environment in which they live, enforce studies, research and surveys about their situations.

have included all procedures of the population policy in this area. This does not deny the need to integrate demographic dimension in these projects. As for the procedures that have not implicitly been mentioned in the strategy, which are rare, they can be listed as follows:

- Encourage youth self-learning and benefit from the experiences of elderly people and local knowledge: this procedure can be integrated in education and training projects.
- Provide education programs about youth reproductive health: it could be incorporated in health or culture projects.
- Expansion of youth study in leisure time and development of mechanisms to spend time in correct ways: it could be incorporated in socio- cultural development projects.

Accordingly, the priorities for procedure in third phase of population policy implementation in the field of empowerment issues are:

- Providing support services for employed women, particularly the establishment, development, improvement and supervision of more nurseries and kindergartens to support women's interest and unrelenting willingness in labour market.
- Develop a comprehensive national plan to raise awareness of social, economic, cultural and political rights of women, as well as their right to create professional associations.
- Conduct field studies on the desirability of part-time jobs for women, work from home for the benefit of market, and efficacy of these trends.
- Review, adjust and tighten laws on domestic violence (against child and woman), development and treatment of abuse cases, inviting scholars and mass media to pay attention to domestic violence.
- Opening more children emergency centers.
- Shift from traditional care to development of endowments and talents; and opening centers for talented children and youth.
- Improvement of government agencies involved in development of institutions to eliminate spare time among youth of both sexes to expand their activities, increase its number and provide them with the possibilities, means and needed staff to attract students to join them and spend their leisure time, including the promotion of youth participation in different national agendas for Qatar World Cup 2022.

- **Educational status of disabled people:** According to 2010 census, the percentage of learners reached 67.3% for males and 48.4% for females out of the total Qatari disabled people, while it reached respectively 65.5% and 42.9% of non-Qatari disabled people. These rates are relatively higher despite the difficult social and health conditions that disabled people face.
- **Occupational status of disabled people:** According to 2010 census, the percentage of disabled people who are already employed reached 5.9% of the total disabled Qataris and 41.6% of the total non-Qataris. In a related context, while the percentage of Qataris who are already employed is the highest in age groups 25-44 years, the percentage of non-Qataris is the highest in age group 45-54 years. Number of disabled people who are seeking work and not employed is 33 Qataris (including 22 females) and 19 non-Qataris (including 13 females).

Second: Challenges

Challenges that face the population policy implementation in the area of empowerment issues are as follows:

- Limitedness of women participation in economic activity on specific sectors.
- Weakness of political participation in general, and women participation in particular.
- Excessive reliance on maids and domestic workers, as well as the lack of increasing nurseries and kindergartens.
- Elimination of various aspects of violence against children.
- Increase of the levels of youth's political and social participation.
- Maintain of youth protection from different risks that surround them.
- Emphases on genuine values of respect for elderly people in time younger generations are preoccupied.
- Awareness of the importance of families' care for elderly people and believe in sending them to care centers when necessary.
- Meager social response to disability awareness programs.

Third: Future Tendencies

After a thorough review of the objectives, plans and programs of the population policy for empowerment issues, and comparing the goals, plans and programs of National Development Strategy 2011-2016, it was apparently found that the strategy projects

total population of the country. Perhaps the real reason behind the decline of elderly people percentage, both at the level of non-Qataris and total population, is that expatriates return to their countries by retirement age, which reduces the numbers of this age group compared to Qataris level. Only about 50 people of both sexes visit Qatar Foundation for Elderly People Care for permanent residence either due to widespread social values that necessitate providing care for elderly people within family, or due to the services provided by Rumaillah Hospital for elderly people care, both within the hospital or through periodic home visits.

Disabled People:

- **Prevalence of disability:** According to the results of the general census conducted in 2010, the total cases reported by disabled people or their families reached 7,643. 42% out of them are Qataris and about 58% non-Qataris. As for the distribution of disabled people by gender, females constitute 44% of the total percentage compared to 56% among males. According to table (13), disability rate among Qataris declined from 2.1% in 2004 to 1.3% in 2010. It is a very low percentage in comparison with international rate that is around 10%. In the same context, it is noted that disability rate among Qatari females remains lower than Qatari males. However, it is worth noting here that the norms of Qatari society do not encourage registration of all cases of disability, mainly among females.

Table 13: Percentage of Disability Prevalence by Sex, Nationality and Years

Year	Percentage of disability among Qataris			Percentage of disability among Non-Qataris			Disability percentage in Qatar		
	M	F	Total	M	F	Total	M	F	Total
2004	2.6	1.7	2.1	0.4	0.7	0.5	0.8	1.1	0.9
2005	2.2	1.4	1.8	0.3	0.5	0.4	0.6	0.8	0.7
2006	1.7	1.1	1.4	0.2	0.4	0.2	0.4	0.6	0.5
2007	1.6	1.1	1.3	0.2	0.4	0.2	0.4	0.7	0.4
2008	1.8	1.2	1.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.7	0.4
2009	1.7	1.2	1.4	0.1	0.3	0.2	0.3	0.6	0.4
2010	1.4	1.2	1.3	0.2	0.6	0.3	0.3	0.8	0.4

Source: - Statistics Authority. 2010, Annual Abstract, www.qsa.gov.qa, different issues.

- www.qix.gov.qa

- Results of population, housing, and establishments census 2010

Table 12: Non-Sports Activities Practiced by Youths*, 2004-2010

Activity	Years		
	2004	2006	2010
Religious	268	105	290
Cultural	255	210	118
Scientific	300	147	261
Fine Arts	350	200	938
Theatre	142	186	141
Music	206	84	255
Social & Camping	530	135	570
Photographing	139	80	194
Service environment	218	300	-
Radio amateurs	-	27	-
Stamps amateur	95	200	-
Total	2503	1674	2767

Source: Statistics Authority, Annual Abstract, different issues.

* These data concern youths between 13-25 years old.

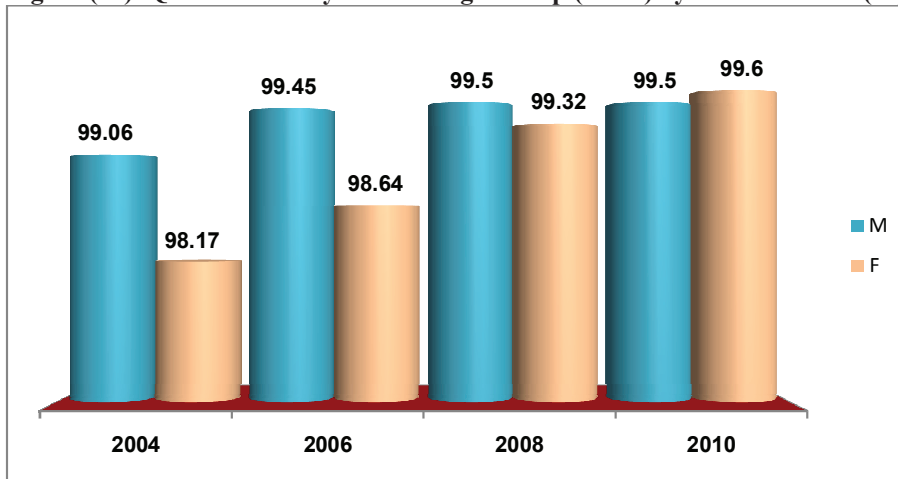
- **Expansion of youth sports organizations:** Like the rest of the government institutions involved in youths issues, Qatar Olympic Committee ensures various entertainment needs for Qatari youths through establishing and supporting different sportive or non-sportive institutions. However activities of youth organizations of Qatar Olympic Committee are sustainable, its services meet the requirements of Qatari youths at different levels. Furthermore, youth organizations cover the needs of youths for both sexes, which confirm the devotion of Qatari Olympic Committee to the principle of equal opportunities between males and females. At the present, the number of sports clubs is about 16, and 9 clubs distributed between other supportive and qualitative associations and sports clubs, whereas sports federations reached 25.

Elderly People:

- **Percentage of elderly people:** Generally speaking, elderly people group (65 years and over) is small in size, for either Qataris or others. However, percentage of this category among total Qatari population is higher than that of non-Qatari residents as well as the country's population. According to the results of general census of population, housing and establishments of 2010, percentage of elderly people reached 3% of the total Qatari population, 0.4% of the total population of non-Qataris, and 0.8% of the

(21) shows that literacy rate among Qatari youth in 2010 reached 99.5% for males and 99.6 for females, which means eliminating gender gap in education permanently.

Figure (21): Qataris Literacy Rates at Age Group (15-24) by Sex and Years (%)



Source: - Statistics Authority, “Qalam” project: www.qix.gov.qa

- Statistics Authority, Results of population, housing, and establishments' census, 2010.

- Expansion of youth activities:** Qatar youth activities are not limited to sports, but include a variety of cultural, scientific, and recreational activities. Today, youth activities are as diverse as youths preferences and desires including several areas where to spend their leisure time positively, such as religious, social, technological and even environmental activities. Since the list of youth activities implies diversity of youths interests, it also implies multilateral value of Qatar institutions of different concerns. What distinguishes youth activities in Qatar is the reconciliation between youth traditional needs and voluntary work for the benefit of social interest as shown in Table (12).

- **Child protection:** in recent years, Qatar protection of children included new areas due to the appearance of some behaviors irrelevant to Qatari society, mainly those related to violence. In addition to the Family Consulting Center, other institutions in the country such as Qatar Foundation for Child and Women protection provide assistance for abused children, as shown in Table (11).

Table 11: Aids Provided By Qatar Foundation for the Protection of Women and Children by Type of Service, 2007-2010

Year	Sex	Protection in the social field	Protection in the Law field	Protection in the economic field	Protection in the education field	Protection in the health field	Total
2007	M	24	14	1	20	3	62
	F	28	12	0	39	4	83
	Total	52	26	1	59	7	145
2008	M	28	2	0	24	7	61
	F	26	4	0	15	5	50
	Total	54	6	0	39	12	111
2009	M	58	3	1	17	13	92
	F	38	3	2	15	4	62
	Total	96	6	3	32	17	154
2010	M	57	0	0	28	2	87
	F	38	1	0	21	1	61
	Total	95	1	0	49	3	148

Source: Qatar Foundation for child and women protection, unpublished data.

According to latest statistics on cases of children abuse, Qatar Foundation for Child and Women Protection since the beginning of 2011 until 15 May received 194 cases⁽¹⁰⁾, which means considerable increase in the number of violence cases against children.

Youth:

- **Literacy rate among young people of 15-24 years:** According to the general census of population, housing and establishments of 2010, youths in Qatar represent 14.9% out of the total population. Due to the valuable procedures and measures undertaken by Qatar to raise social awareness about the importance and necessity of education for society, particularly among youths, the educational system succeeded in raising levels of scientific and cognitive attainment for males and females alike. Figure

various services for them in several medical units of the country's hospitals, as revealed in Table (10).

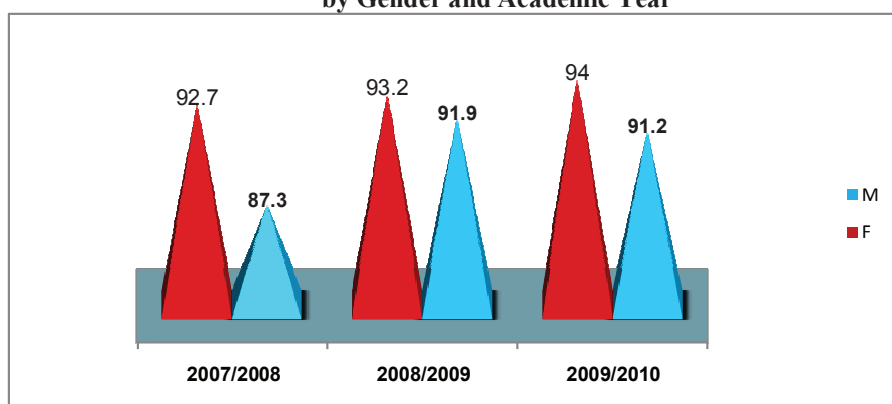
Table 10: Children Medical Beds in Hospitals and Medical Units, 2010

The hospital and the medical unit	Number
Hamad General Hospital	
Pediatric Surgery	30
Internal Medicine -Pediatrics	72
Intensive care units - Children	18
Rumailah Hospital	
Unit of the rehabilitation of children	31
Women's Hospital	
Special care unit / premature babies	72

Source: Statistics Authority, Annual Abstract.

- **Increased opportunities for education:** Compulsory education in Qatar played a central role in increasing educational opportunities for children. As a result, levels of enrollment of both males and females in primary education augmented in recent years. Consequently, as stated in figure (20), the net enrollment rate in primary education during the academic year 2009 – 2010 reached 91.2% for males and 94% for females.

Figure (20):Net Enrollment Ratio in Primary Education by Gender and Academic Year



Source: Statistics Authority, www.qix.gov.qa/portal/page/portal/qix/subject_area/Statistics?subject_area=199

From Table (8), we note that although the variation percentage of general voting is affected by numerous factors, the percentage of female electors out of the total electors has risen from 38.6% in 2003 to 45% in 2011, which illustrates the considerable increase of women participation in political life of the country.

- **Combating violence against women:** Many institutions struggle to combat violence against women, for instance: Supreme Council for Family Affairs, Qatar Foundation for child and women protection, Qatar Foundation for Combating Human Trafficking, and Dar Al Aman shelter. Although many cases of violence against women do not reach these institutions due to social traditions, Qatar Foundation for child and women protection has received 187 cases of mistreatment since the beginning of 2011 until 15 May⁽⁹⁾. For its part, Qatar Foundation for Combating Human Trafficking provides some services for abused women. Table (9) shows these services:

Table 9: Distribution of Women Sheltered Cases by the Provided Service during 2009– 2011

Services	2009	2010	2011
Psychological rehabilitation and medical	10	14	13
Providing job opportunities	1	7	2
Rehabilitation and social reintegration	10	14	13
Financial compensation	5	1	0
Obtaining benefits	3	2	
Obtaining rights and ensure they leave the	4	9	7
Hire a lawyer to argue the issues of the claim	3	0	3
Total	36	47	44

Source: Qatar Foundation for Combating Human Trafficking, 2011.

Childhood:

- **Health care insurance:** According to the General Census of Population, Housing and Establishments of 2010, Qatar children (less than 15 years) represent 13.7% of the total population. In recent decades, this category has received an extensive care from institutional and political organizations. As a result, child care -especially health care- achieved enormous improvement. According to 2010 census results, under five mortality rate declined from 10.4 per thousand in 2004 to 8.5 per thousand in 2010. This was achieved through child health care and the ensuring of

Table (7): Economically Active Population (15 and Over) by Nationality, Sex, and Occupation, 2010

Occupation	Qatari			Non Qatari		
	M	F	Total	M	F	Total
Legislators, Senior Officials And Managers	11.3	4	8.8	2	1.7	1.9
Professionals	17.2	49.2	28.4	7.1	13.9	7.8
Technicians And Associate Professionals	23.1	14.4	20.1	3.7	4.4	3.8
Clerks	29.8	29.3	29.6	2.9	5.8	3.2
Service Workers And Shop And Market Sales Workers	4.6	1.8	3.6	6.6	8.2	6.7
Skilled Agricultural And Fishery Workers	0.1	0	0	1.1	0	1
Craft And Related Trades Workers	2.4	0	1.6	44	0.1	39.3
Plant And Machine Operators And Assemblers	2.4	0	1.6	13.2	0.3	11.9
Elementary Occupations	9.1	1.2	6.3	19.5	65.6	24.5
Total	100	100	100	100	100	100

Source: Statistics Authority. Results of Population, Housing, and Establishments' Census 2010.

- Political participation:** Despite the limited participation of Qatari women in political and public life, there were a significant progress in recent years with the appointment of many women in cabinet posts and the presidency of the university...etc. With the right to vote and elect for Municipal Council at its four sessions, the Qatari woman won the membership of the Council for the first time in its second session in 2003, as well as the third session in 2007. In the fourth session, the winner lady got the highest percentage of the vote in some electoral districts. Table (8) shows the number of voters and electors in four sessions.

Table 8: Registered Electors and Voters for Central Municipal Council

Status	First Session 1999			Second Session 2003			Third Session 2007			Fourth session 2011		
	F	M	Total	F	M	Total	F	M	Total	F	M	Total
electors	9665	12330	21995	11055	13124	24179	13608	14531	28139	16221	16441	32662
Voters	7484	10047	17531	2985	4757	7742	7054	9605	16659	6120	7486	13606
Percentage of Voters	77.4	81.5	79.7	27	36.2	32	51.8	66.1	59.2	37.7	45.5	41.7

Source: Statistics Authority (Unpublished data).

Disabled		Objective: Curb disabled cases in the community			
Procedure 1: Activate the Law No. 2 of 2004 and its implementing regulations (the issues of intermarriage, traffic accidents, genetic diseases ...), in order to reduce the incidence of disability					
Existence of directives to activate the law No. 2 of 2004 and its executive acts				There are pre-marriage medical tests carried out by the health centers, but not comprehensive and need to be expanded to include all diseases transmitted genetically. • A committee was formed to activate the law No. (2) for the year 2004 by the President of the Supreme Council for Family Affairs, decision No. (2) for the year 2009. The Committee shall oversee the implementation of the provisions of the law, prepare the studies regarding the factual work of people with disabilities in the country, and oversee the relief and rehabilitation of the members of this category. • There are a number of traffic laws that aim at reducing traffic accidents. Traffic patrols are increased to activate the implementation of road instructions and hold traffic violators.	
Number of disability cases among Qataris by cause	Most cases of disability are from congenital and genetic causes, as shown in the following table:				
	Accidents 6.8%	patients 37.3%	Congenital and genetic 53.6%	Other 2.3%	Total 100%
Accordingly, the concerned authorities are planning to increase the number of medical examinations in order to detect all genetic diseases that can be diagnosed before the marriage. They, also, are planning to enact laws to force the marriage seekers who are suspected of hereditary diseases to consult the genetic guidance centers.					

B. General Statistical Fact

Women:

- **Participation in economic activity:** A comparison between the results of censuses 2004 and 2010 shows a significant improvement in economic activity for Qatari women. In 2004, the number of Qatari women in labor force was 16034, meaning 30.3% of the country total labor force. According to the results of general census of population, housing, and establishment of 2010, their number increased to reach 27108, meaning 36.6% of the country total labor force, which is a huge percentage compared with most Arab countries. Yet, as table (7) shows, the majority of them are concentrated in certain sectors, namely:
 - Specialists (49.2% of the total Qatari women working in all sectors).
 - Clerks (29.3%).
 - Technicians, specialists and assistants (14.4%).

Procedure 5: Activate students' councils and establish the union of university students				
Targeted indicator	Current Status			
	Available Process being			Non-available
	Implemented	Legislated	Planned	
Tendency to activate students' councils				
The Supreme Education Council (SEC) activated the list of students' councils, encouraging, accordingly, independent school operators to establish student parliaments at schools. SEC prepared also the guide for student parliament to raise the students awareness and enrich their knowledge, providing them with the fundamentals of creativity, innovation and the methods of critical analysis as well as substantive tools for discussion to become good and productive citizens participating in the progress, development and related achievements of their country.				

Procedure 6: Establish the union of university students				
Tendency to establish a union for university students				
There is a call to establish students' unions, especially at the University of Qatar				

Elderly		Objective1: Involve elderly able to work in economic activities		
Procedure 1: Curb early retirement cases				
Number of early retirement during the last three years	The policy adopted by some government agencies in giving early retirement to employees does not help in reducing the incidence of retirement			
Procedure 2: Encourage the elderly work				
Number of elderly who have work	No statistics are available because the procedure is in the planning process.			
Procedure 3: Expand the establishment of district councils				
Number of neighborhood councils created during the last three years	No statistics are available because the procedure is in the study process			
Procedure 4: Enlist the elderly experiences and benefits that could have been acquired in the different types of institutions.				
Tendency to draft the aforementioned enlisting				Tendency available, but yet it is in planning phase.

	Objective2: Develop health and social services for the elderly			
Procedure 5: Draft a law for the elderly including all related social, economic and health aspects				
Tendency to draft the aforementioned law				There is a tendency to draft this law, but yet it is in a planning process
Procedure 6: Expand the availability of geriatric medicine in universities and health centers				
Tendency to expand the availability of geriatric medicine in universities and health centers				Geriatric medicine is not included in Qatar universities, and there is no coordination between the Supreme Council for health and medical professional schools in this scope.

Childhood		Objective: Ensure children's appropriate growth			
Procedure 1: Open more child emergency centers, and improve their services					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available				
	Process being				
	implemented	legislated	planned	Non-available	
Tendency to open new emergency centers, to be added to the three pre-existing					
Procedure 2: Monitor all of forms of violence against children					
Number of cases of violence against children by type of violence and countering action	In 2010, there were 52 cases of physical abuse against children. These were distributed among 32 males and 20 females. In addition, statistics of the Qatar Foundation for the Protection of Women and Children have shown that abuse by neglecting ranked hierarchically second among the types of violence. The number of cases, accounted 36, distributed among 23 males and 13 females. The third type of violence against violated children among all abuse forms concentrates in the age group 10-14. Various institutional organizations, such as family counseling, and the Qatar Foundation for the Protection of Women and Children provide protection and counseling to address violence against children.				
Youth		Objective1: Ensure a healthy life environment for young people to increase their participation in social activities			
Procedure 1: Re-open talented sponsoring centers					
Existence of tendencies and directives to open sponsoring centers for talented people					
Procedure 2: Activate students community service hours					
Number of students who participated in community services	The State's institutions focused, during the recent years on enhancing the spirit of volunteerism and community service among Qatari youths. This was concretized by the launch of the Supreme Education Council for the "program of volunteerism and community service." The responses to this program seemed obvious due to the raise of the voluntary work levels noted among young people in the State of Qatar. About 1151 youths at the age group (15-24 years) got involved in volunteer work in 2010, 48% of them were young Qataris. Although volunteers were from youths of both sexes, but the proportion of females Qataris surpassed widely, that of males. The percentage of females engaged in voluntary work was 54% out of a total of Qatari youths in the age group (15-24 years).				
Procedure 3: Provide suitable accommodation for young people to practice cultural, social and technical activities					
Number of youth centers suitable for cultural, social and technical activities	The number of youth centers in the State of Qatar covers adequately the needs of youths, form both sexes. There are, in fact, 29 centers in the various areas of the country, including five new centers that were opened between 2010 and 2011. Three of these centers have appropriate structure for the exercise of cultural, social and technical activities				
		Objective2: Raise the level of political and public participation for all categories of citizens, especially of youths			
Procedure 4: Establish committees to enhance the electoral participation of the youths					
Tendency to support the community participation in the elections					The Supreme Council for Family Affairs, established the "committee for the support of community participation in the municipal council elections," to activate community participation in municipal elections and educate voter about their rights and dues, defining by the same electing mechanisms.

First: Achievements

A. Legislations, procedures, qualitative and quantitative indicators

Woman		Objective1: Increase labour force participation among Qatari women			
Procedure 1: Further expand the establishment of nurseries and kindergartens in the workplace					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	Implemented	Legislated	Planned		
Number of nurseries and kindergartens in various work places	Until the end of February 2011, the number of licensed nurseries was (84), including 6 owned by institutions and companies, and that could be considered as in the workplace. No statistics are available for kindergarten in the workplace				
Procedure 2: Further activate part-time work and in-house work for desiring women.					
The number of women who work in-house as part of their participation in the labor market	In April 2010 the Supreme Council of Information and Communication Technology in collaboration with Qatar Telephone (QTEL) launched a pilot project entitled "women's in-house work." The project provides a virtual office environment equipped with needed tools and an advanced online portal to connect participating women candidates directly with the headquarters of their work. No statistics are available on the number of beneficiaries.				
The number of institutions that give women the part-time work opportunity	Under the chairmanship of the Council of Ministers and the membership of the Supreme Council for Family Affairs, the Ministry of Labour and Qatar Petroleum, a committee was formed to develop a system for optional recruitment in some part-time jobs of the government agencies. No statistics are available on the number of beneficiaries				
		Objective2: Raise the level of political and public Participation for all categories of citizens, especially women			
Procedure 3: Establish committees to expand the electoral participation of women					
There is a tendency to support the community participation in the elections					The Supreme Council for Family Affairs established the "Committee for Supporting Community Participation in the municipal council elections". It aimed at activating community participation in municipal elections and educating voters about their rights and dues, as well as the election processing mechanisms. The Committee aimed also, women encouragement to participate in the Country elections, either through vote or candidature.
Procedure 4: Activate students committees					
There is a tendency to activate student councils					The Supreme Education Council (SEC) activated the Student Councils lists', to encourage independent schools establishing student parliaments at schools. SEC prepared also the Student Parliament Guide. All these activities were proposed to develop the students' awareness and enrich their knowledge, providing them with the fundamentals of creativity, innovation and methods of critical analysis and substantive discussion to become good productive citizens participating in the progress and development of their country
Procedure 5: Work to establish professional associations and enhance related activity					
number of existing professional associations	Until February 2011, (5) occupational associations were declared in the State of Qatar, these are: • Qatar Medical Association • Qatari Association of Chartered Accountants • Qatar Society of Engineers • Qatar Lawyers Association • Qatar Society for Petroleum Engineers				

FOURTH AXIS: EMPOWERMENT ISSUES

The present axis includes five key-dimensions:

- Women
- Childhood
- Youth
- Elderly People
- Disabled People

This axis is trying to answer the following questions:

- What are the appropriate processes to increase effective participation of Qatari women in suitable economic activity?
- How is it possible to raise the level of political and public participation of citizens?
- How can we ensure healthy development phases?
- How can we eliminate disability cases in society?
- How can we ensure safe environment for youth to increase their participation in various social activities?
- What are the proper processes to involve elderly people who are able to work in economic activity?
- How can we improve health and social services for elderly and disabled people?

Concerning the objectives, this axis seeks to achieve the following:

- Increasing the effective participation of Qatari women in economic activity.
- Raising the level of political and public participation of citizens.
- Elimination of disability cases in society.
- Ensuring safe environment for youth to increase their participation in various social activities.
- Involvement of elderly people who are able to work.
- Improvement of health and social services for elderly and disabled people.

The present goals have been transformed into several procedures and turned to various qualitative and quantitative indicators that could help in the assessment of the population policy second phase implementation follow up by monitoring the realized achievements, identifying the challenges, difficulties, future tendencies and priorities of third phase of the implementation follow up in the area of empowerment issues.

Give a man a fish and you feed him for a day. Teach a man to fish and you feed him for a lifetime.

Chinese Proverb

Generally, we mean by empowerment the process of eliminating obstacles that prevent women, children, youth, elderly and disabled people to control their lives, open material and spiritual potential, and enjoy the right to serve society and its resources.

Qatar Permanent Population Committee (Technical bureau)

“Spiritual empowerment” includes values of collective consciousness of population in terms of enforcing the religious bonds, promoting cultural unity and bolstering national identity.

Ministry of endowment and Islamic Affairs

(Observations about Qatar Population Report 2010)

- Acceleration of work to increase health centers (primary health care, family medicine, and maternity care), hospitals and beds suitable to population growth, taking into account distribution of these centers and hospitals according to population.
- Development of a comprehensive plan about the needs of national and expatriate health human resources, and qualification of this staff in accordance with best international quality standards.
- Acceleration of work to establish specialized centers for the study and treatment of low fertility abortion problems, conduct a national comprehensive and detailed survey about various aspects of reproductive health.
- Development of a comprehensive national plan to fight phenomenon of divorce including the following: media campaigns and judicious religious orientation; academic program or orientation of secondary schools and universities; and field studies on phenomenon of young people unwillingness for marriage as well as delaying age of first marriage ... etc
- Follow up consumption guidance of non-renewable natural resources (water and energy), encouraging owners, investors, designers and estate innovators to provide a green urban environment.

millennium development goal 7 which emphasizes the need to ensure environmental sustainability, whereby the indicator of available safe drinking water marked 100% since 2001 up to the moment.

- **Proportion of population using an improved sanitation facility:** Because of the enormous investment in sanitation infrastructure, Qatar was able to succeed in raising the indicator of available sanitation utilities to 100% since 2001 up to the moment.

Second: Challenges

Challenges that face Population Policy implementation in the area of public health, reproductive health, environment and sustainable development are as follows:

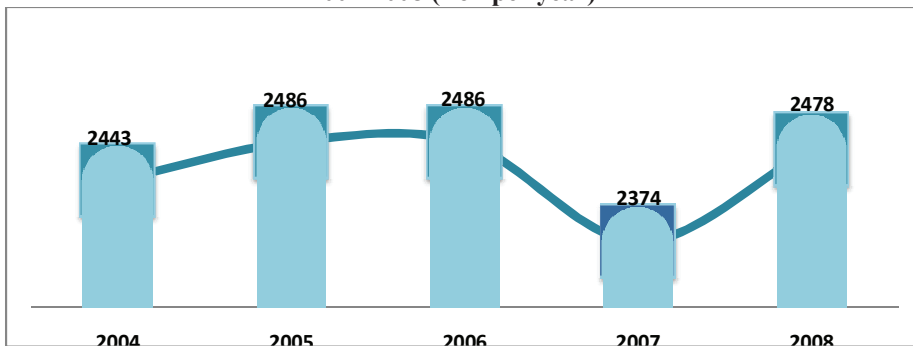
- Absence of the relation between increase, expansion and dissemination between the two components: population and health.
- Despite the improved reproductive health of women, abortion rate among Qatari women is still high; it reached 9.5 per thousand in the age group 15-49 years in 2006.
- Scarcity of national surveys, scientific studies and official statistics related to reproductive health.
- Lack of public awareness about dangers of resources unconscious consumption.
- Weakness of database on environmental indicators which are sometimes absent.

Third: Future Tendencies

After a thorough review of the objectives, plans and programs of population policy for public health, reproductive health, environment and sustainable development, and comparing the goals, plans and programs of National Development Strategy 2011-2016, it was apparently found that the strategic projects have included, directly or indirectly, all procedures of population policy in this area. The procedures related to public health, reproductive health, environment and sustainable development that have not implicitly been mentioned in the strategy are rare. They can be listed as follows:

- Organization of conferences and seminars on reproductive health to clarify the dangers of illegal relationships: this procedure can be integrated in health projects.
- Address the channels of pornography, destructive media, and support alternative of constructive media: It can be incorporated in culture projects.
- Accordingly, the priorities for procedure in third phase of population policy implementation in the field of public health, reproductive health, environment and sustainable development are:

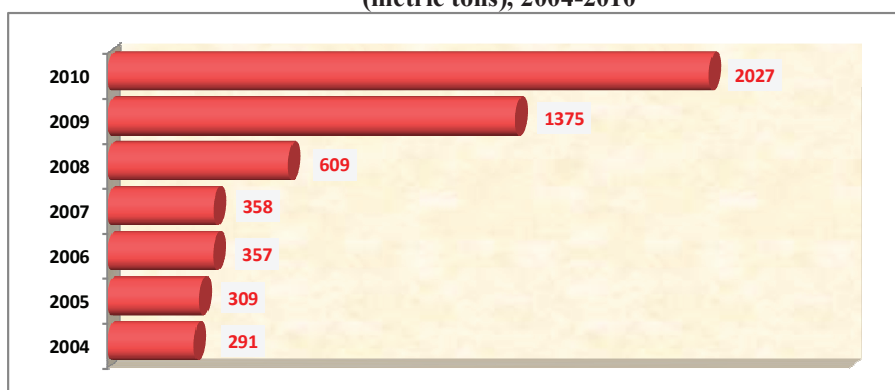
Figure (18): Emissions of Carbon Dioxide Caused by Industrial Operations, 2004-2008 (Ton per year)



Source: indicator is calculated on the basis of unpublished data from: Ministry of environment/ Statistics Authority, Annual Abstract, various issues.

- Substances that Deplete the Ozone Layer:** Despite the variation from one year to another, the indicator of Substances that Deplete the Ozone Layer (Figure 19) witnessed a great increase in ten years. In 2004, it reached 291 metric tons, and in 2010 it reached 2027, meaning increased more than 289 metric tons per year. This is attributed to the strong increase in importation of chlorine compounds and organic fluorine-22, without elimination of industrial and personal demand on these compounds.

Figure (19): Consumption of Substances that Deplete the Ozone Layer (metric tons), 2004-2010

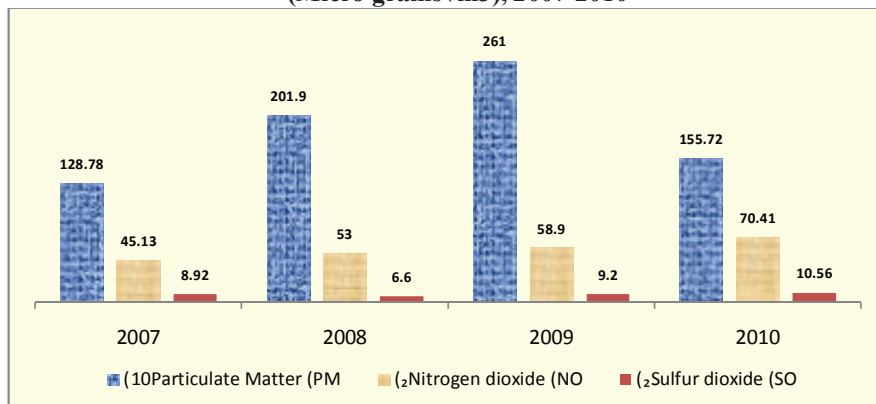


Source: indicator is calculated on the basis of unpublished data from: Ministry of environment/ Statistics Authority, Annual Abstract, various issues.

- Proportion of population using an improved drinking water source:**
 As a result of desalination of salt water, Qatar was able to achieve

growth of 6.13%. Equally, the amount of nitrogen oxide increased from 45.13 ug/m³ to 70.41 ug/m³, meaning an annual growth of 18.76%.

Figure (17): Concentration of Air Pollutants in Urban Areas (Micro grams /m³), 2007-2010



Source: indicator is calculated on the basis of unpublished data from: Ministry of environment/ Statistics Authority, Annual Abstract, various issues.

- Emissions of carbon dioxide caused by industrial operations:**
 According to figure (18), index of emissions of carbon dioxide caused by industrial processes varied considerably: It was about 2443 tons in 2004, then rose slightly to 2486 tons in 2005, and declined to low levels by 2374 tons in 2007, then rose up to 2478 tons in 2008, meaning an increase of 104 tons in one year. Emissions of carbon dioxide caused by industrial operations remain low compared to other sources of emissions such as the burning fuel. Variations of gas emission are attributed to limited manufacturing in the country, leading to high or low quantities when building, developing or stopping another factory.

- **Total fertility rate for Qatari women:** Due to traditional culture of Qatari society and the country's trends to further reproduction in order to correct population structure imbalance, total fertility rate for Qatari women remained higher compared to other countries. However this rate started to recess in recent years, it declined from 4.6 in 2004 to 3.6 live delivery per woman at reproduction age in 2010.⁽⁸⁾ This decline is due to profound transformations in the country social context, particularly the delayed age of marriage of Qatari women resulting from their involvement in education and employment.

Environment and sustainable development

- **Average of individual's consumption of water and electricity:** According to Table (6), average of individual's consumption of water declined from 166.7 cubic meters in 2007 to 126.1 m³ in 2010. Likewise, average individual's consumption of electricity decreased from 18.805 kW / h in 2007 to 9.504 kW / h in 2010.

Table 6: Average Per Capita Consumption of Water and Electricity, 2007-2010

Year	Water (cubic meters) *	Electricity (kW/H)
2007	166.7	18.805
2008	110.4	9.889
2009	118.6	11.383
2010	126.1	9.504

Source: Qatar General Electricity and Water Corporation and Statistics Authority (unpublished data).

*Cubic meter is calculated on the basis that one gallon equals 3.785 liters, knowing that thousand liters equal one cubic meter.

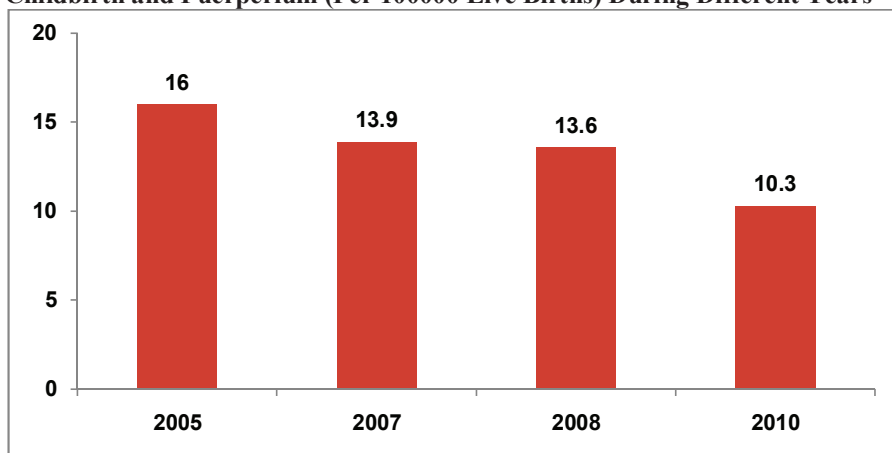
Despite this decline, which is largely due to the major increase of population, average of individual's consumption of water and electricity in the country is among the highest in the world.

- **Concentration of air pollutants in urban areas:** Given the large population growth and the concentration of population in Doha, it is not surprising that indicators environmental pollutants increased in general, particularly fine particles. Despite variations of the mentioned indicators, figure (17) informs that the amount of fine particles increased from 128.78 ug/m³ of air in 2007 to 155.7 ug/m³ in 2010, meaning an annual increase of 6.97%. In the same context, the amount of sulfur dioxide increased a little bit from 8.92 ug/m³ to 10.56 ug/m³, that is an annual

Reproductive Health

- **Maternal mortality rate per 100,000 live infant:** While maternal mortality rate reached 16 cases per hundred thousand live infant in 2005, it declined to 10.3 cases in 2010 (Figure 16), which proves Qatar great interest in maternal health by providing various health services to ensure a secure life for mothers before, during and after birth.

Figure (16): Maternal Mortality Rate of Qatari Women during Pregnancy, Childbirth and Puerperium (Per 100000 Live Births) During Different Years



Source: Statistics Authority, Vital Statistical Newsletter (Births and deaths), different issues.

- **Percentage of women who received antenatal care :** Officials in Qatar have given particular attention to primary health care services, where the percentage of (Qatari and non-Qatari) women obtained these services reached 100% since 2003.
- **Rate of married women who adopt family planning methods:** Except for the family health survey that was implemented in 1998, no other survey has been implemented in Qatar to know the rates of family planning methods. However, public Health Survey of 2006 showed that the rate of family planning methods in Qatar is still low, for example, condom use rate among married couples did not exceed 20% of the total family planning methods.
- **Pregnant women and births attended by skilled health personnel:** 100% of pregnant women were supervised by skilled health personnel, which indicates an advanced level of reproductive health in the country similar to that of international levels.

- **Rate of Global targeted Diseases:** Thanks to the tireless efforts made by Qatar in order to ensure a safe and healthy life for all. Table 5 shows a significant reduction in some global targeted diseases (measles / hepatitis A...), and slow in others (malaria / hepatitis C ...).

Table 5: Rate of Globally Communicable Diseases per 10000 People in Qatar, 2007-2010

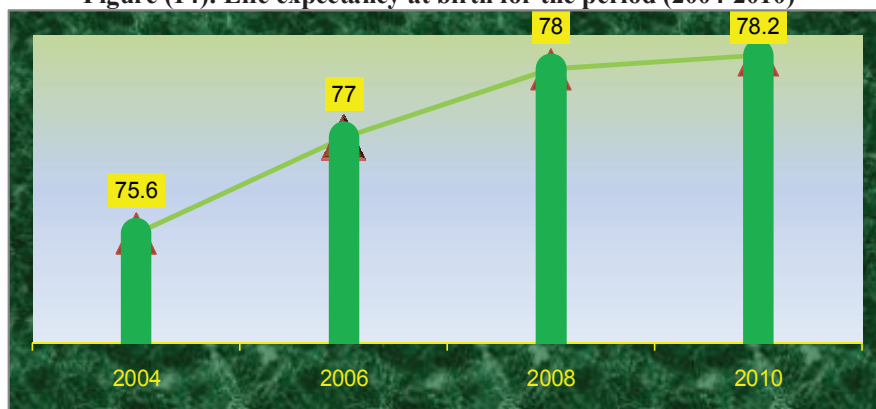
Diseases	Years		
	2007	2008	2009
Malaria	16	14.9	14.5
Measles	29.6	7	1.9
Hepatitis C (a)	16	15.2	8.7
Hepatitis C (b)	37.4	38.9	32.7
Hepatitis C (c)	48.9	55	44.1
HIV (AIDS)	0.9	0.7	0.4

Source: Statistics Authority 2010, www.qix.gov.qa/portal/page/portal/qix/subject_area/Statistics?subject_area=200

- **Health services:** At the beginning of the millennium, health services have developed in the country. Health units of public and private hospitals and health centers increased. Their services varied. Their capabilities improved to provide better services to citizens and residents. In 2010, the number of government hospitals, private and semi-governmental organizations reached 10. The number of health centers reached 30. Number of hospital beds rose from 2034 in 2008 to 2091 in 2010. By the same, The number of private, individual and poly- clinics increased from 177 in 2008 to 310 in 2010 ⁽⁶⁾.
- **Development of health workforce:** Doctors rate increased per 10,000 inhabitants of the country's population from 18.7 in 1999 to 22.5 in 2008 then to 26.4 in 2010. Equally, dentists' rate increased from 2.9 to 5.6 and 6.9 per 1,000 inhabitants ⁽⁷⁾ during the mentioned years. As for male and female nurses, their number increased slightly less than double in less than ten years.

refers to the significant progress in economic, social and health life of population.

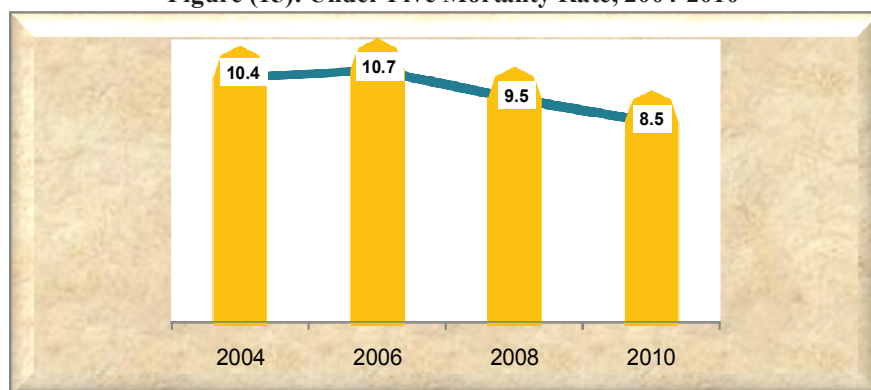
Figure (14): Life expectancy at birth for the period (2004-2010)



Source: Statistics Authority, Vital Statistical Newsletter (Births and deaths), different issues.

- **Mortality rate:** According to the Bulletin on vital statistics released by Statistics Authority, infant mortality rate declined from 8.6 per thousand in 2004 to 6.7 per thousand in 2010. In the same context, figure 15 refers to the low rate under five mortality that declined from 10.4 per thousand in 2004 to 8.5 per thousand in 2010. Therefore, Qatar has become so close from developed countries in which mortality rate of children under age of five is 7 per thousand live infant.

Figure (15): Under Five Mortality Rate, 2004-2010



Source: Statistics Authority, Vital Statistical Newsletter (Births and deaths), different issues.

Procedure 3: Apply the treatment and waste recycling system, and develop related networks.				
Targeted indicator	Current Status			Content
	Available Process being		Non-available	
	Implemented	Legislated		
Tendencies to apply the treatment system and recycling of waste				• The Ministerial decision No. (31) for the year 2010, dated 03/09/2010 and issued by His Excellency the Minister of Municipality and Urban Planning, formed a special committee responsible for recycling wastes and related residues. • In fact, there is, currently a treatment and waste recycling system, which is, yet, in its test phase and not officially launched. • Regarding hazardous wastes there are, in fact, two strategic projects, namely: solid waste management and recycling. Related authorities are currently studying the integration of these two projects in one. Nevertheless, Mrs Cable Segerz Compagny are expected to deliver the domestic solid waste treatment center in Mesaieed (DSWMC) during the first quarter of 2011.
Existence of network systems for processing and recycling waste				• kahrma disposes of the various wastes, through the application of the environmental laws adopted by the State of Qatar. In addition, it signed a contract to recycle hazardous wastes in the centre for hazardous waste treatment in Mesaieed. • Qatar Petroleum relies on the relevant ministries to recycle the non-hazardous wastes. It appointed a specific contractor to collect the related wastes within its industrial areas and deliver it to the Ministry of Municipality outside these industrial areas to enable the achievements of the waste recycling task. • As for the treatment of hazardous wastes, the Qatar Petroleum has in the Mesaieed industrial plant a factory for the treatment of hazardous waste. This plant covers required treatment for most of the factories located in the Mesaieed and other industrial areas.

B. General Statistical Fact

Public health

Qatar has paid special attention to health sector. This concern is reflected by government spending on health care, where the percentage rose from 5.65% of the total budget in 2000-2001 to 7.2% of the total budget in 2010-2011. This has a very positive impact on public health indicators that contributed to the classification of Qatar among the countries that have achieved rapid progress towards the Millennium Goals in health field. The indicators considered here are various; among the most important are the following:

- **Life expectancy at birth:** According to figure (14), life expectancy at birth increased from 75.6 year in 2004 to 78.2 year in 2010, meaning an increase about 0.4 year by year. The rise in the values of this indicator

Environment and Sustainable Development		Objective: Develop people’s consuming habits to maintain a clean and sound environment, and conserve resources			
Procedure 1: Expand educational and media campaigns to raise people awareness of the importance of environmental protection, and propagate the culture and behavior of its preservation					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	implemented	legislated	Planned		
Expansion of educational and media campaigns to raise awareness of the importance of environmental protection, culture and behavior preservation					• Establish a public awareness task team in the Ministry of Municipality and Urban Planning to address activities, such as, media campaigns for all members of society, dissemination of environment protection and care culture, and environment conservation behavior, through lectures, visits to schools, distribution of publications, and positioning of billboards in public places etc... • The Ministry of Environment has several programs and awareness campaigns, including: Green Qatar; educational programs and awareness campaigns in schools presented in the form of lectures or trips for students; and landscaping for citizens ... etc... in addition it distributes flyers, brochures, and raise awareness campaigns about environmental risks, through workshops, training courses, seminars, conferences and international meetings, such as the sport conference held recently • The Department of Public Relations in the Qatar Petroleum Company raises awareness and educates about the importance of environmental protection, particularly on the Environment Day when it distributes relevant brochures and booklets. The Department also participates in local and international forums concerned with environment, and offers an easy and permanent private electronic network to consult educational materials related to the environment • The Qatar General Electricity and Water Corporation (Kahrama) plays a critical role in preserving the environment by releasing internal weekly publications, performing various activities for students, conducting continuous awareness campaigns to rationalize consumption, and implementing efficiently all rules and relevant legislations
Procedure 2: Carry out the comprehensive coverage of the sewerage network to extend to all areas in the Country, and activate related legislations.					
There are directives to activate legislations concerned with the need to extend the sewerage network to cover totally all regions of the State					• The National Project for Water law is a national team formed in the Ministry of Environment to implement the Action Plan of the use of the law. • Qatar Petroleum has contracted private companies to enable maintenance of the sewerage network within its industrial zones and transfer of wastes outside the industrial zones in coordination with the relevant ministries, such the Ministry of Municipalities, which receives the non-hazardous wastes. • Kahrama is working to reduce network losses to reach global standards and rates by controlling the distribution and monitoring networks while applying the highest standards.

Reproductive health	Objective 1: Help create a healthy family, maintain the health of its members and care about the reproduction increase of its citizens					
	Procedure 1: Investigate the causes behind the phenomenon of youth reluctance for marriage, delay of first marriage, and encourage childbearing					
	Targeted indicator	Current Status				Content
		Available Process being			Non-available	
	Implemented	Legislated	Planned			
Field and office studies conducted on youth reluctance for marriage and late age at first marriage, and childbearing encouraged					No information on any systematic study has been or is being conducted currently in Qatar, however many contributions from people, intellectuals and supporters that are available in the form of audio-visual legible information materials ascertain the existence of the problem and the multiplicity of its causes.	
Procedure 2: Combat divorce and encourage second marriage of divorced and widowed						
Percentages of divorced among Qataris during the last three years	According to available data, the ratio of divorces to total marriages increased from 31.8% in 2008 to 40.3% in 2010.					
Number of married versus divorcees and widows during the last three years	While the proportion of divorcees and widows who married after widowhood or divorce has not changed substantially, the percentage of divorced women who married after the divorce rose from 13.7% of the total married women in 2008 to 14.4% only in 2010. As for widows, the percent fell from 0.8% of the total married in 2008 to 0.5% in 2010					
The existence of mass media and Islamic instructions to address the phenomenon of divorce and encourage the second marriage for divorcees and widows					• The Supreme Council for Family Affairs organized an experts meeting, in April 2011, to discuss the phenomenon of divorce. Many valuable papers related to the phenomenon and its negative effects on the individual and society were reviewed. • Sporadic initiatives are conducted by diverse entities, supporters, charity institutions and some Islamic satellite channels and radios.	
	Objective 2: Develop new health services such as fertility medicine					
Procedure 4: Establish specialized centers to examine and treat problems of low fertility and abortion						
Existence of specialized centers to examine and treat problems of low fertility and abortion					• There are no specialized centers, but advanced medical services in the hospital of gynecology and obstetrics to assist in reproduction and fertility improvement and increase. • There is a pending penchant and proposal to obtain appropriate license at the Women's and Obstetrics Hospital & HMC. • Sidra Hospital will conduct research and treat relevant patients..	
Procedure 5: Increase the number of maternal and child care centers, and improve their services						
Number of maternal and child care centers, and number of beneficiaries	Two new centers for maternal and child care opened recently, raising, accordingly, the number of centers from (21) in 2009 to (23) centers in 2011. These scattered over all regions of the State offer several specific programs in health education, child care, maternity, and immunization against childhood diseases ... etc..					

First: Achievements

A. Legislations, procedures, qualitative and quantitative indicators

Public Health		<u>Objective:</u> Develop the health system to accommodate it appropriately to everyone			
Procedure 1: Review rules and regulations related to the health legislative codes, ensure the non recruitment of expatriated patients with particular diseases (diseases that do not exist in the State but elsewhere), and conduct comprehensive medical check to all potentially recruited expatriates.					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	Implemented	Legislated	Planned		
Number of expatriates checked medically by the Medical Commission during the last three years	The Medical Commission conducted during the past three years comprehensive medical check for more than half a million foreigners per year, as shown in the following table:				
	Year	2008	2009	2010	
	Number of checked	559121	512618	503960	
	In accordance with rules and regulations related to health legislations, the Medical Commission reported all encountered cases of infectious disease to the Department of Investigation and Control in the Ministry of Interior to enable appropriate legislative action. The following table shows the number of such cases during the last three years:				
	Year	2008	2009	2010	
	Number of unfitting cases	7745	6525	8069	
Procedure 2: Increase and distribute health centers (primary health care, family medicine, and maternity care), hospitals and related beds, according to demographic growth, and population agglomeration.					
The number of health centers, hospitals, and related beds during the last three years	No significant increase in the number of health centers, hospitals, and related beds, did occur, during the past three years, however the Supreme Council for Health will develop a comprehensive plan for health centers during the next two years 2011/2012, to determine the required appropriate quantity and quality of these health centers by demographic and geographic distribution of the population.				
Procedure 3: Commit to quality standards and international recognition, in parallel to thorough planning to increase the number of national medical cadres.					
Number of health centers that obtained standards accreditations and international recognition	Five branches of the Hamad hospitals were accredited by the Joint Commission International (JCI), worldly known for its assessment for medical centers throughout the world. This is the first time that the Joint Commission International accredits such a large number of hospitals in the Middle East at a time. The 368 Hamad General Hospital, Hospital of Obstetrics and Gynecology, Rumaila, Al Amal and Al Khor Hospitals have been subjects to extensive inspections to ensure their application to the Joint Commission International standards.				
Number of national medical personnel during the last three years	These statistics are not available. However the Supreme Council for Health will develop a comprehensive health manpower plan for the related institutions during the next two years 2011/2012 to determine the quantity and quality of required national and non-national cadres over a period of 15 years, to fill the gap generated by the lack of qualified human resources and provide related needs				

THIRD AXIS: PUBLIC HEALTH, REPRODUCTIVE HEALTH AND ENVIRONMENT

The present axis includes three key-dimensions:

- Public health
- Reproductive health
- Environment and sustainable development

This axis is trying to answer the following questions:

- Regarding the large numbers of expatriates, how can health system be developed to provide health services for all people without pressure on specific centers?
- What are the mechanisms that help establish a healthy family and protect health of its members, as well as increase the reproduction of citizens?
- In what ways can we develop new health services like fertility medicine and the like?
- How can we improve the consumption habits of people to maintain a clean and healthy environment, and to preserve resources, especially water?

Concerning the objectives, this axis seeks to achieve the following:

- Improvement of health system to provide health services for all people without pressure on specific centres.
- Establishment of healthy family and protect health of its members, as well as increase the reproduction of citizens.
- Development of new health services such as fertility medicine.
- Improvement of the consumption habits of people to maintain a clean and healthy environment, and to preserve resources.

These objectives have been transformed into a set of procedures that have been turned into a set of qualitative and quantitative indicators to facilitate the process of evaluating the second phase of monitoring the implementation of population policy, namely: monitoring the achievements, identifying challenges, difficulties, future tendencies and priorities of third phase of the implementation follow up in the area public health, reproductive health and environment.

In Qatar, health care system realized achievements in terms of providing different health services to citizens and expatriates. These services varied with the growing public health units, private hospitals, health centers and clinics throughout the country, as well as the diversity of services, ensuring high-technological medical equipments and providing qualified doctors.

Report on the Millennium Development Goals Qatar 2010

Give Special and intensive attention to reproductive health of adolescents and those most vulnerable to health risks, particularly risks of HIV (AIDS) and sexually transmitted diseases by meeting their knowledge needs and service through direct projects, and through strengthening and activating the role of NGOs and civil society.

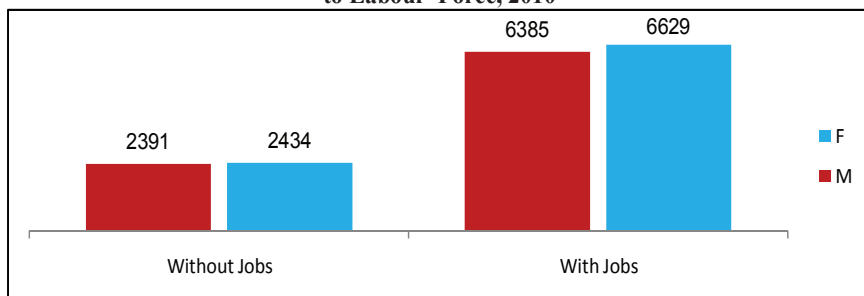
From the recommendations of the Doha Declaration

(Arab Conference on Population and Development, 2009)

Green buildings that are designed, implemented, operated according to developed methods and techniques contribute in reducing environmental impact and providing urban environment safe and comfortable. Such a constructional approach of the owners, investors, designers and developers, can contribute in reducing the negative effects of population structure imbalance on the environment, public health and population.

Report on population structure, 2011

Figure (13): Trainees Distribution in Private Training Centers by Relationship to Labour Force, 2010



Source: Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

Second: Challenges

The challenges that face the implementation of Population Policy in the area of education are as follows:

- Deficit of national human resources in education.
- Diversity of training programs in private centers, which are incompatible with the needs of labour market.
- The need for higher, competitive and creative education in accordance with the requirements of the next stage and the comprehensive development plan of the country.
- Upbringing new generations of Qatari researchers in various scientific fields.

Third: Future Tendencies

After a thorough review of the objectives, plans and programs of the population policy for education and training, and after comparing the goals, plans and programs of National Development Strategy 2011-2016, it was apparently found that the strategic projects have included, directly or indirectly, all procedures of population policy in this area, which means that the objectives of population policy are fully integrated with the objectives of the strategy.

Accordingly, priorities for procedure in third phase of the implementation of population policy in the field of education and training are:

- Reinforcement of the relationship between school and community to make academic programs in accordance with social issues.
- Expansion of academic and research environment developed through the construction of multi-disciplinary university libraries.
- Encourage a spirit of scientific competition among Qatari graduates to increase their research potentials.
- Improve training to move from tradition to innovation, thereby contributing to the qualification of human resources to become competitive in labour market.

Training

- Number of trainees in government, semi-government and private centers:** Given the importance of training in the formation and development of human resources, Qatar seeks to integrate it within the visions of national institutions by adoption of modern training mechanisms in accordance with the nature of work in national institutions, whether in public or private sectors. In order to meet the demands of government and non-governmental institutions in the area of training, a number of government, semi government and private training centers were established. These centers reached 67 centers in 2010 among which were: 11 government centers, 6 semi government centers, and 50 centers in private sector. As for the number of training programs, it reached 846 government programs in 2010, 406 programmes in the semi-governmental, and 356 in private sector. In the same context, table (4) shows that the number of trainees in all centers during 2010 reached more than 68 thousand trainees.

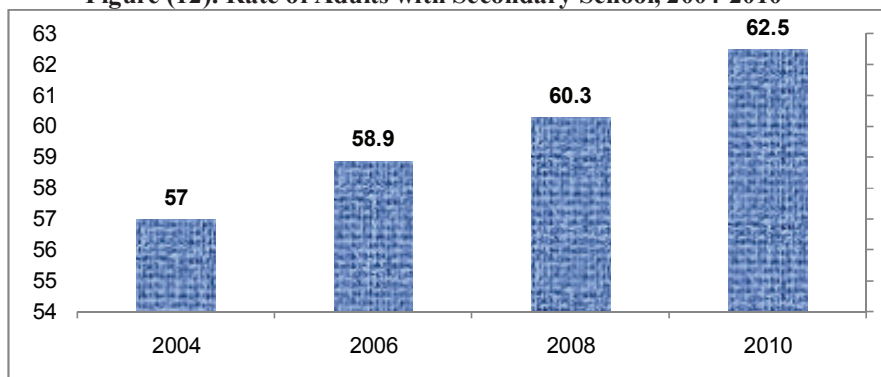
Table 4: Trainees by Training Agency, 2010

Training Agency	QatariS			Non-Qataris			Total		
	F	M	Total	F	M	Total	F	M	Total
Govet. Ministries & Corporations	6495	9086	15581	4753	8602	13355	11248	17688	28936
Semi.Govt. Corporation	225	663	888	622	20427	21049	847	21090	21937
Private Training Centers	5185	3883	9068	3878	4893	8771	9063	8776	17839
Total	11905	13632	25537	9253	33922	43175	21158	47554	68712

Source: Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- Relation of trainees to labour force:** Training centers, especially private centers, qualify workers and job seekers in the fields of management, computer and languages. Thus, training purposes multiplied in Qatar to include advancing the capabilities and competencies of those who work and those who are seeking work, as stated in Figure (13).

Figure (12): Rate of Adults with Secondary School, 2004-2010



Source: Statistics Authority, Education Data of different years

- **Scientific disciplines for university graduates:** If the structure of higher education graduates has witnessed in recent years an expansion in terms of specializations, particularly scientific disciplines, yet it is still dominated by traditional literary ones. As indicated in table (3), Qataris who hold Bachelor of Arts and Sciences constitute more than 41% of the total Qatari graduates from Qatar University for the academic year 2009-2010. This higher rate may explain the difficulty for graduate to find suitable jobs. They constituted one third of job seekers between 2007 and 2010 among holders of these degrees and equivalents⁽⁵⁾.

Table 3: Qatar University Graduates by Nationality, Sex and Academic Degree, 2009 - 2010

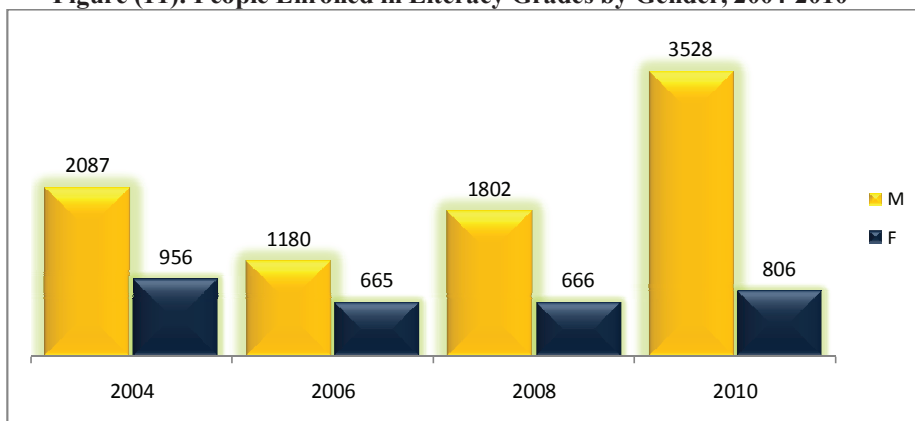
Academic Degree	Qataris			Non-Qataris			Total		
	M	F	Total	M	F	Total	M	F	Total
B.A In Education	18	60	78	6	3	9	24	63	87
B.A In Art & science	27	235	262	13	107	120	40	342	382
B.A In Sharia & Islamic Studies	20	56	76	12	12	24	32	68	100
B.Sc. In Engineering	34	52	86	36	35	71	70	87	157
B.Sc. In Admin, & Economics	25	71	96	19	37	56	44	108	152
B.Sc. In Law	4	10	14	0	4	4	4	14	18
Other Certificates	8	17	25	25	19	44	33	36	69
Total	136	501	637	111	217	328	247	718	965

Source: Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

labour market. The expansion of students number is characterized by the growing participation of women as stated in Table (2) which shows the rising quantity of university female students in all higher education institutions of the country. This indicates that Qatar has already made great strides in the empowerment of women education.

- **The Expansion of adult education:** The promotion of individuals' capabilities requires advancing cultural and academic level of various components of society, including adults who were unable to join education at a young age. Accordingly, Qatar provides education opportunities for adults through the establishment of academic grades for both sexes (Figure 11) to acquire knowledge, and improve their education in order to facilitate their access to labour market.

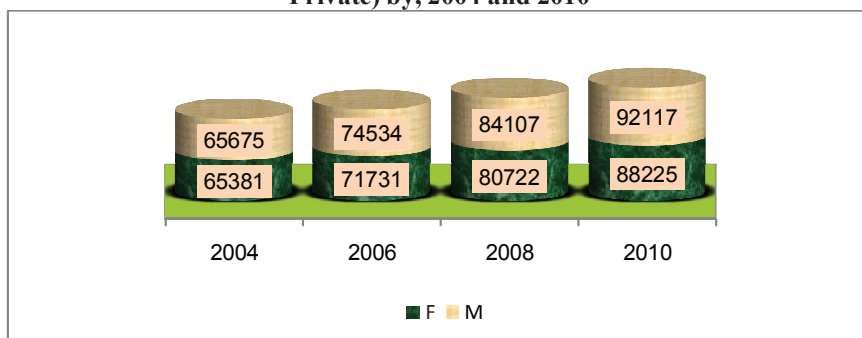
Figure (11): People Enrolled in Literacy Grades by Gender, 2004-2010



Source: - Ministry of Education and Higher Education, Annual Statistical Report, various issues
 - Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- **Increased rate of adults with high school:** Figure (12) shows that the indicator of the rate of adults with high school diploma in the age group 25-64 had increased from 57% in 2004 to 66.9% in 2010. It surpassed the global average to become approaching the indicators in the developed countries. This progress is attributed to the policy adopted by the State, which considers education a priority for the development process. As a result, this provided a supportive and encouraging environment for both sexes to attend various academic levels and obtain academic qualifications.

Figure (10): Number of Students Enrolled in Schools (Public, Independent and Private) by, 2004 and 2010



Source: - Ministry of Education and Higher Education, Annual Statistical Report, various issues
 - Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

- **Student Enrolled in Higher Academic Institutions:** Students enrolled in higher education institutions have increased by more than four times during three decades. As shown in Table (2), the number of students increased from 7,337 students in 2002 to 13,939 in 2010.

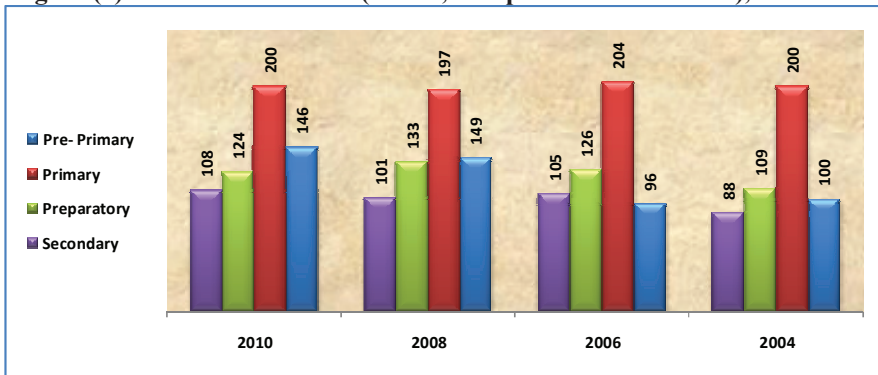
Table 2: Number of Students Enrolled in all Higher Education Institutions of Qatar by Sex during different Years

year	M		F		Total	
	number	%	number	%	number	%
2002	1652	22.5	5685	77.5	7337	100
2004	2179	27.1	5855	72.9	8034	100
2006	3667	35.4	6685	64.6	10352	100
2008	4503	36.1	7977	63.9	12480	100
2010	5152	37	8787	63	13939	100

Source: - Ministry of Education and Higher Education, Annual Statistical Report, various issues
 - Statistics Authority, Annual Abstract, 2011, www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

The expansion of students' number in higher education is attributed to the increasing numbers of secondary school graduates in recent years and the diversification of academic options for those in higher education. Today, with the increasing academic options at Qatar University (where several modern specializations were opened), the diversity of branches of international universities in the country which support university studies through the development of missions, students do continue their university studies to improve their skills and knowledge before heading to

Figure (9): Number of Schools (Public, Independent and Private), 2004-2010



Source:- Ministry of Education and Higher Education, Annual Statistical Report, various issues

- Statistics Authority, Annual Abstract, 2011. www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm

* Number of disciplines is added to preparatory and high schools.

- Increased students number:** The efforts of Qatar have enabled all inhabitants to exercise their rights to education for the growing number of students enrolled in various stages of education in schools scattered throughout the country. It is noted from Figure (10) that there is an expansion of females' participation in various educational stages, which proves the equality of opportunities for both sexes within Qatari academic system. If the growing number of students enrolled in different levels of education in Qatar let us know the position of children and youth in the population structure, the rising number of students in recent years indicates that the length of study for pupils and students of both sexes, either among citizens or residents, is in line with the goals of Qatar academic system to provide a supportive and encouraging environment for both sexes to continue education and access to different academic levels and qualifications.

Training		<u>Objective</u> : Involve the private sector effectively in training operations			
Procedure 1: Stimulate private sector companies to train or rehabilitate employees and job seekers according to approved mechanisms.					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Implemented	Available Process being		Non-available	
		Legislated	Planned		
The number of trainees and private sector rehabilitated candidates during the last three years	There were 7,887 people who were trained and rehabilitated in specialized training centers in 2009, among these: 3,787 had a job, and 3,232 did not have a job. However, in 2010, some 17,839 candidates have been trained in special training centers, including 13,014 had work and 4,825 did not have work				
Procedure 2: Conduct a field study to identify the private sector areas of interest to develop appropriate training programs					
Existence of a study related to the subject					

B. General Statistical Fact

Education

- **Provide more academic infrastructure:** After Qur'anic and traditional schools in the middle of the previous century, Qatar established various modern schools in all regions which reached 578 public and independent schools in 2010 (Figure 9), and covered different levels of education. What distinguished the expansion of academic institutions in the country is the rapid increase of pre-primary schools, with the opening of 46 schools at this stage between 2004 and 2010. This is a sign of the growing institutional care of children in Qatar, in line with the aspirations of the country which aim at raising rates of total enrollment in the final grade of primary education, where pre-primary and primary school are about 60% of the total academic institutions in the country.

Procedure 4: Provide various learning trends for students					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	Implemented	Legislated	Planned		
Number of schools, professionals and technical institutes					•In the formal education: There are two institutes; namely: the Secondary Commercial Institute and the Institute of Specialized Technologies (independent secondary). • in the higher education: Qatar University: There are 5 Faculties of Applied Sciences, 4 in Business and Accounting, 12 in Engineering, and one in Pharmacy) International universities: There are 4 faculties at the University of Texas (Chemistry, Electricity, Computers, Mechanics, and Petroleum), 1 at the Weill Cornell University (Faculty of Medicine), 1 at the University of Virginia (Faculty of Design and Interior Design), 3 at the Carnegie Mellon University (Business Administration, Computer Sciences and Information), 1 at the Northwestern University (Media and communications faculty), and 1 faculty at the Institute of Higher Commercial Studies (faculty of Business Administration and Entrepreneurship).
Existence of programs and courses of vocational education					There is such a related tendency in the higher education whether in the Qatar University faculties' or International universities.
Objective 2: Education support to labour force participation increases					
Procedure 5: Link universities learning process to labour market requirement trends, through the introduction of projects and field works at the university					
Number of projects and field work (applied) implemented during the last three years to link the learning process in universities, to employment trends	Projects				
	Graduation Projects	2008	2009	2010	
	Funded research projects	907	936	1045	
	Projects of the Institutional Development Office	57	71	46	
	Projects and workshops of the Professional Development Office	-	10	12	
		42	52	124	
Procedure 6: Provide vocational guidance to students in the first levels of education (pre-secondary) to define the employment trend					
The existence of career guidance in the first levels (pre-secondary) of education					The Center for Occupational Guidance and Development of the Higher Education Authority of the Supreme Education Council seeks to provide occupational guidance for students in the mid level schooling (lower secondary) and secondary education
Objective 3: Promote the values of respect for all types of work					
Procedure 7: Activate the role of social institutions, media, professional and Islamic associations to educate families and individuals about the importance of promoting the values of respect for all types of work, including professional and private sector businesses.					
The existence of awareness campaigns to educate and promote the values of respect for all types of work, including professional and private businesses					• The community service program requires students to work for a number of hours in various social institutions, where this number of (50) hours is required from all high school students. • The strategic plan for education and training, which includes programs to raise awareness of the importance of work, is the framework for vocational qualifications, just like the framework for the education of values that includes specific values for work

First: Achievements

A. Legislations, procedures, qualitative and quantitative indicators

Education		Objective 1: Seek to Link educational and training curricula to labour market needs			
Procedure 1: Educate students to acquire some technical and applied skills, particularly in communication, speech and writing, and leadership skills, etc.					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	Implemented	legislated	Planned		
Availing topics of the different educational levels curricula and extra-curricular activities and events					• The State educational and research institutions, like the University of Qatar and the Qatar Foundation, seek to raise the skills and achievements of the educational institutions students and graduates', especially technical and applied skills through their involvement in the Qatar Debate, whether at home or abroad, and through their participation in the simulating program of the United Nations. Qatari students participated in the United Nations simulation program that was held at Georgetown University in Doha in April 2011. • Regional and international debates for pre-university students of both sexes
Procedure 2: Update permanently the higher education curricula in line with the development needs of the labor market					
Amendments made during the last three years on the curricula of university education					Seeking to develop curricula in line with the requirements of a modern higher education, and upgrade the higher education of the country; the University of Qatar, adopted in 2008 new curriculum based on the integration of new standards for students enrolled in the various academic studies of the first university level, such as: general education, research and communication skills, decisive thinking, and historical studies. In addition, it instated the preparation of a research program, either in the field of humanities and oriented social sciences, or in related applied sciences and mathematics. On the other hand, enrolled university students in the academic year 2011 will witness the launching of new educational curricula different from those previously used ones through the adoption of new measures, amongst which, some are linked to culture and history of Qatar and the Gulf as well as to social behaviors, and some others to sciences, mathematics, general knowledge or common skills
Number and areas of new disciplines in the higher education					•The University of Qatar adopted between 2009-2011, 6 new disciplines including: specialization in Statistics (2011) within the Faculty of Arts and Sciences, and two new programs within the Faculty of Education (2010), as well as a program in Chemistry (Faculty of Arts and Sciences), in Pharmacy (Faculty of Pharmacy), and in the Faculty of management and Economics, (2009). •With regard to international universities, a new branch for the Institute of High Economic Studies was opened in (2010), while new disciplines in the fields of environment, water and oil were opened at the University of Texas, which launched its activities in Doha in 2003, and the HEC Paris, specialized in management and museology, which joined the academic bridge in the year 2010.
Procedure 3: Activate practices in the curriculum and diversify graduates prospective					
Activities added during the last three years within the curriculum of the different educational levels					The Higher education system prioritized the development of the students' research capabilities, especially through the establishment of a productive research environment structure, built to serve Qatari society issues, motivate students to involve in the fields of research within the research institutions of the University of Qatar, or international universities and launch the Qatar National Research program (Qatar Foundation) and the research know-how program for university students in parallel to linguistic empowerment

SECOND AXIS: EDUCATION AND TRAINING

The present axis includes the two key-dimensions:

- Education
- Training

This axis is trying to answer the following questions:

- What are the changes required to complete the linking of education methods with the needs of labour market?
- In what ways does education, particularly higher education, help to increase citizens' participation in labour force?
- What are the appropriate mechanisms to involve effectively private sector in training?
- How far is it possible to promote values of respecting all types of work (including work in the private sector and businesses) among citizens?

Concerning the objectives, this axis seeks to achieve the following:

- Linking academic methods with training needs of labour market.
- Help education to increase citizens' participation in labour force.
- Involve private sector effectively in training.
- Promote values of respect for all types of work.

The present goals have been transformed into several procedures and turned to various qualitative and quantitative indicators that could help in the assessment of the population policy second phase implementation follow up by the monitoring of the realized achievements, and the identifying challenges, difficulties, future tendencies and priorities of third phase of the implementation follow up in the area of education and training.

"Education is a basic pillar for the progress of society, in which Qatar works to assure, foster, and spread"

Permanent Constitution (Article 25)

Qatar has achieved remarkable progress in international indicators of human development. This is shown by the Human Development Reports, which confirmed that Qatar was able to complete the implementation of these indicators and move to a more advanced phase of empowerment from education to education quality.

Saad Bin Ibrahim Al Mahmoud
Minister of Education and Higher Education (7/7/2011)

Given the strategic importance of education system and training for the capacity building and development of national human resources, it is necessary to review permanently the academic method and work to raise the performance level of education and training institutions, to meet the output requirements of labour market and needs of modern economy in order to enable graduates of practical and mental skills which qualify them to engage successfully in life.

Population Structure Report 2011

- Grant appropriate loans to help citizens accomplish their housing: this procedure can be integrated in economic development projects in the Comprehensive Urban Plan.
- Encourage investment in small and medium housing construction: this procedure can be integrated in economic development projects in the Comprehensive Urban Plan.

Accordingly, the priorities for procedure in third phase of the population policy implementation in the area of population and labour force are as follows:

- Release of new legislations to encourage Qataris to marry and reproduce. For example, initiation of "family Medal" for the most reproductive family, allocation of financial grants for newborns, and establishment of marriage fund... etc.
- Develop a national plan aimed at public awareness to reduce expenses of dowries and marriage, do not delay the age of marriage, and support marriage of divorced women and widows.
- Examine the possibility of developing recruitment policies according to knowledge-based economy objectives.
- Conduct field studies on changing trends of Qataris to work in private sector.
- Follow up the implementation of the Law that prevents singles housing near family housing, and overcome the difficulties facing implementation.
- Conduct a field study on the willingness of future marriage couples and newly married couples to live in suitable apartments.
- Continue development of urban centers far from Doha and creation of new ones attractive to citizens and residents through providing job opportunities and opening some university faculties... etc.

Second: challenges

Challenges that face the implementation of population policy in the area of population and labour force are the following:

- Absence of coordination between institutions involved in initiatives to encourage marriage, and weakness of awareness campaigns to educate families about the need to reduce the amount of dowries and encourage marriage of divorcees and widows, as well as the absence of a general plan at the social level aimed at addressing young people, make them aware of the need not to delay marriage and encourage them to reproduce.
- Difficulty to control private sector trends concerning recruitment of unskilled and cheap workers.
- Unwillingness of Qataris to work in private sector in general and professional business in particular.
- Lack of sufficient incentives to stop internal migration and settle out of Doha. Although the allocation of residential land outside Doha and the opening of branches of the government departments to provide different services as a necessary condition for stability outside Doha, but apparently it was incompatible with other procedures linked to providing employment opportunities, opening university branches and granting financial incentives.. etc.
- Lack of sufficient budgets for housing projects.

Third: Future Tendencies

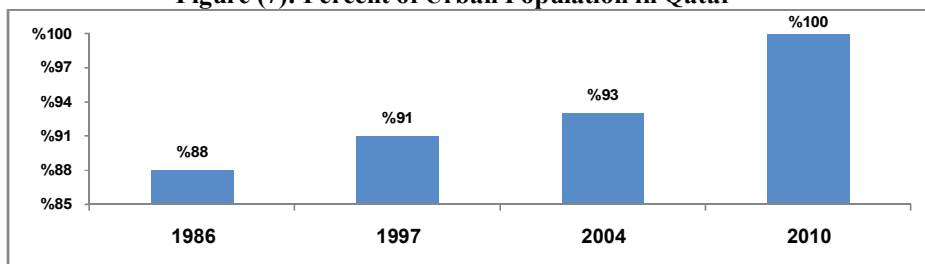
After a thorough revision of the objectives, plans and programs of population policy concerning population and labour force in comparison with goals, plans and programs included in National Development Strategy 2011-2016, it was found that the strategy projects have included most of the population policy procedures. However, these projects require the integration of demographic dimension to ensure its compatibility with demographic approach which, in turn, requires involvement of the Permanent Population Committee to supervise the implementation of those projects. The procedures related to population and labour force, which are not explicitly stated in the strategy, are very few and installed as follows:

- Accelerate and facilitate access to land and loan for the construction of housing: this procedure can be integrated into economic development projects in the Comprehensive Urban Plan.
- Create social development centers in various parts of the country: this procedure can be integrated in social and cultural development projects.

Urban Growth:

- **Urbanization rate:** Deep economic and social transformations in Qatar after oil and gas discovery played a prominent role in the concentration of economic, social and cultural services in the urban centers, especially larger ones, which led to overcrowded centers, particularly the Doha, by Qataris and non-Qataris. According to Figure (7), these centers attract 100% of the total population in Qatar in 2010.

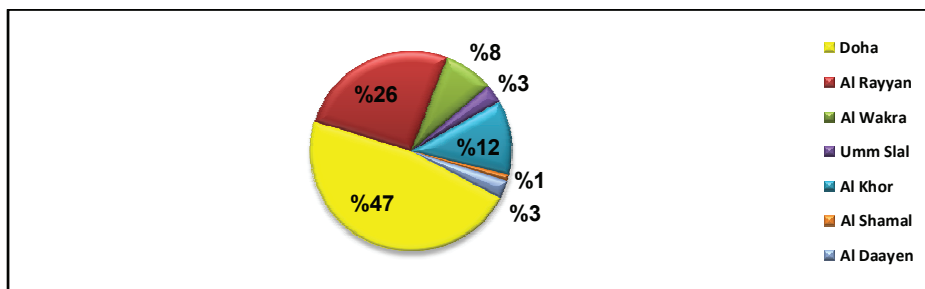
Figure (7): Percent of Urban Population in Qatar



Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census 2010 and previous censuses.

In this context, figure (8) indicates that Greater Doha (Doha and Al Rayyan) has attracted 73% of the total population in the country, whereas the rest is distributed over other urban centers such as Al khor, AlThakhira, Al Wakra, Umm Slal ... etc.

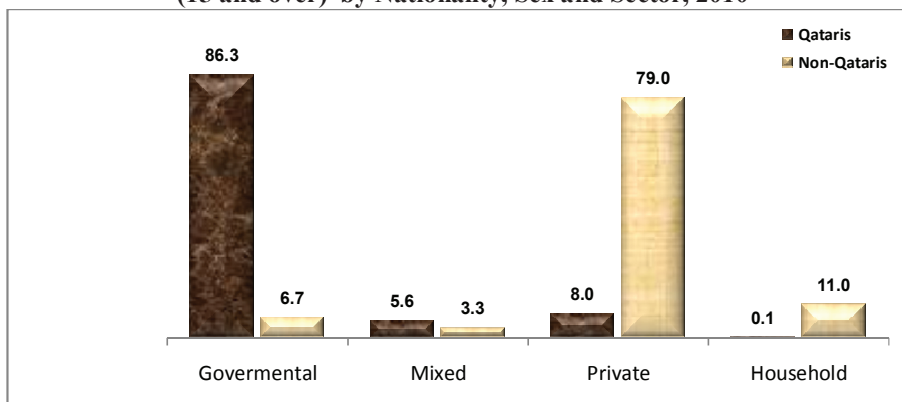
Figure (8): Qatar Population Distribution Percentage by Municipality, 2010



Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments 2010.

Differently put, population density in Doha municipality reached 3394 person per Km, while it did not exceed 9 persons in Al-Shamal municipality⁽⁴⁾.

Figure (5): Percentage of Economically Active Population Distribution (15 and over) by Nationality, Sex and Sector, 2010

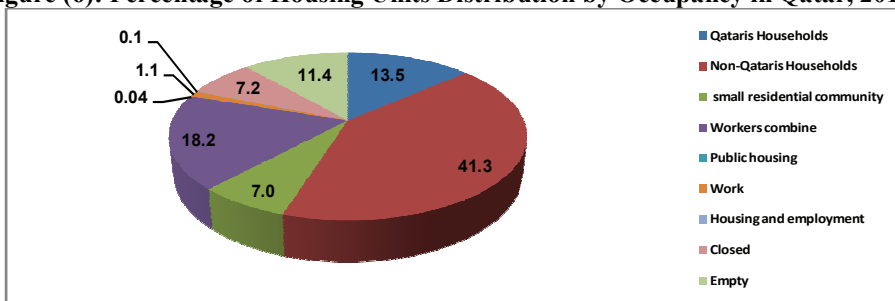


Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census, 2010

Housing:

- **Distribution of housing units for families and workers:** the Census of Population 2010 provided important data about housing units' distribution for families and workers. Figure (6) shows this distribution.

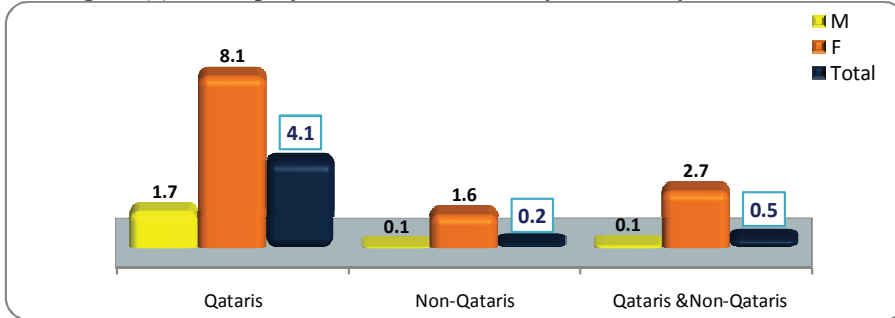
Figure (6): Percentage of Housing Units Distribution by Occupancy in Qatar, 2010



Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census, 2010

Although no data are available yet about single workers who live in the areas of families' housing, we can possibly assume that workers units (the small ones have less than 7 persons and large ones have 7+ persons) constitute 30% of the total housing units, as shown in Figure (6).

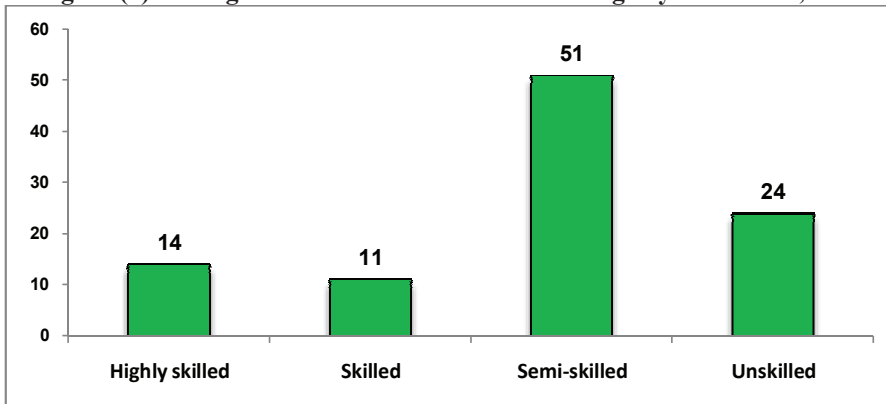
Figure (3): Unemployment Rate in Qatar by Nationality and Sex, 2010



Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census, 2010

- **Skill level of foreign workers:** figure (4) shows that 75% out of total foreign workers are unskilled, semi-skilled or non-skilled at all.

Figure (4): Foreign Workers Distribution Percentage by Skill Level, 2010



Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census, 2010

- **Economically active population (15 and over) by sector:** instead of non-Qatari workers, the majority of Qatari employment is concentrated in public sector (figure: 5). Here we must emphasize that the low rate of private sector absorbing Qatari employment is a two-dimensional issue: the first dimension concerns nature and mechanisms of this sector (qualified employment with less costs), and the second one is related to the fact that public sector offers better financial benefits and high functional safety to its workers.

needed for the country's ambitious development plans, leading to a huge imbalance in the structure of labour force in which the rate of non-Qataris reached 94.2% in the total economically active population in 2010, as stated in table (1).

Table (1): Economically Active Population in Qatar by Nationality and Sex, 2010

		Economically Active			
Nationality	Sex	Employed	Seeking Work for first time	Unemployed with previous employment	Total
Qataris	M	45735	637	174	46546
	F	24805	1877	323	27005
	Total	70540	2514	497	73551
Non-Qatari	M	1070825	599	125	1071549
	F	128038	1406	647	130091
	Total	1198863	2005	772	1201640
Total	M	1116560	1236	299	1118095
	F	152843	3283	970	157096
	Total	1269403	4519	1269	1275191

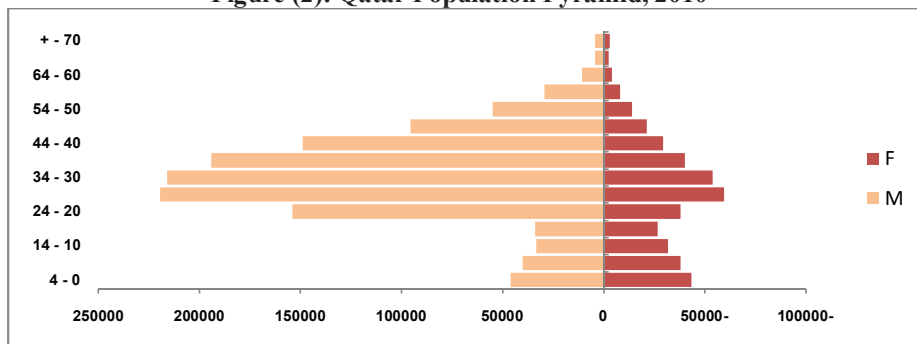
Source: Statistics Authority, Results of Population, Housing, and Establishments Census, 2010.

From another angle, table (1) shows that in spite of the increasing share of females among Qatari economically active population that reached more than 36% of them, it remained 12.3% out of the total labour force in the country, which constituted another imbalance leading to greater disorder of sex rate in population structure. These imbalances entailed the insistence of the population policy on the related goals and objectives.

- **Unemployment rate:** The presence of foreign workers with low wages competes with Qatari employment in labour market. According to figure (3), this made Qataris unemployed rates about 4.1% out of the total economically active population (about 74% of them are females most of them are university graduates). It is true that this rate is among the very lowest rates by global standards, however it is higher 20 times compared with non-Qataris unemployment rates (0.2%), and higher nine times more than unemployment rate in Qatar (0.5%).

category of population at employment ages in which foreign workers constitute the majority. According to the General Census of Population, Housing and Establishments in Qatar in 2010, the relative size of this group reached 85.5% out of the total population, which is a very high rate compared with Qatari population rate that did not exceed 57.1%. As a result, age dependency rate reached 17%, which is one of lowest dependency rate in the world.

Figure (2): Qatar Population Pyramid, 2010



Source: Results of Population, Housing, and Establishments' Census 2010.

- **Gender structure:** according to previous points, age structure imbalance was accompanied by gender rate imbalance which reached more than 310 in 2010 ⁽²⁾. It is a very high percentage that exceeds Qatari population rate three times to reach 98.7%.
- **Marital structure:** Population structure imbalance is not limited to age and gender structure, but also covers marital structure whereby two thirds of the population who have attained 15 and over years old are single ⁽³⁾. This requires effective application of the population policy to correct this great imbalance in the future and to prevent it from becoming a difficult problem to solve.

Labour Force:

- **Labour Force Size:** Since 2004, the total growth rate of population employment reached 287%. In Qatar, labour force increased from 444,133 person in 2004 to reach 1,275,191 person in 2010. This means that economically active population in the country has doubled three times during six years (from 2004 to 2010). This unprecedented rising resulted primarily from the recruitment of large numbers of foreign workers

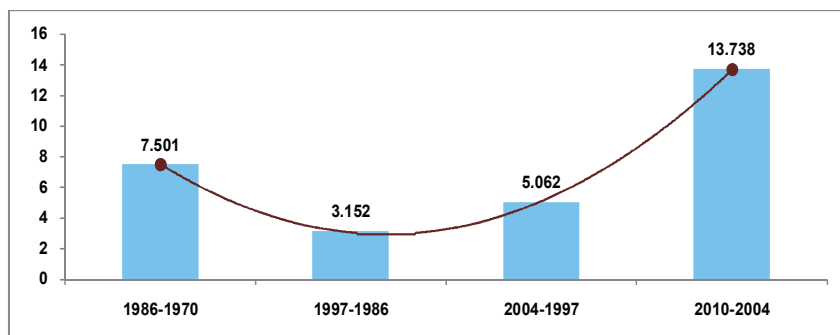
Procedure 3: Prioritize the allotment of residential land outside Doha ...as well as other incentives				
Targeted indicator	Current Status			
	Available Process being			Content
	implemented	legislated	Planned	
Existence of regulations, rules and measures to motivate the settlement and work outside Doha				In addition to providing infrastructure and services, the rules, regulations and various measures have contributed to give priority access to residential land for those wishing to stay outside of Doha

C. General Statistical Fact

Population growth and population structure:

- Population growth rate:** During past years, large population increase in Qatar led to unprecedented rise of population growth rate to be the highest rate in the world. Figure (1) shows that this rate reached 13.7% in censuses between 2004 and 2010 in comparison to 5% between 1997 and 2004.

Figure (1): Population Growth Rate of Qatar Population by Census



Source: Statistics Authority, Population Census: www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Ar/HistoryOfCensus.aspx

- Total Population:** During last four decades, Qatar population multiplied 15 times. In 1970 population was about (111,000) person and they have become (1,624,761) person in July 2011. This enormous augmentation was a result of the numerous numbers of foreign workers that is expected to multiply during the second decade of this century to contribute in the achievement of the infrastructure and giant projects related to Qatar world cup 2022⁽¹⁾.
- Age structure:** Demographic distribution imbalance impacted negatively pyramid ages, which indicates in Figure (2) the significant inflation in the

Procedure 2: Tighten and follow-up controls of recruited expatriates (develop post-recruitment procedures)					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	Implemented	Legislated	Planned		
Directives to activate and develop the post-recruitment procedures to monitor and follow-up employment of expatriated					Form a committee from representatives of the relevant authorities to monitor foreign laborers employment during the post-recruitment phase and related cases of malpractices, and settle the related problems raised by the stranded labor force and issued by these practices
Procedure 3: Expand services and infrastructure to enable the reduction of domestic labor (such as nurseries, kindergartens and schools located in housings nearby)					
Proportion of Qatari children at nursery and kindergarten age absorbed by nurseries and kindergartens	The absorption ratio of nurseries is very small compared to the number of children in nursery age, while the ratio is acceptable in kindergarten, as shown in the following table for the year 2010				
	Cycle		Number of Children	Number of enrolled	Percent
	Nursery Age (less than 3 years)		22822	383	1.7
	Kindergarten Age (3 – 5 years)		21104	8110	38.4
Housing	Objective: Prevent singles housing in the vicinities of family housing				
Procedure 1: Develop indicators to explore the effectiveness of the singles housing law implementation					
Existence of directives to prepare and implement field studies that include indices to evaluate the effectiveness and efficacy of this law					There are directives, yet in a planning stage, to prepare and implement field studies to detect specific indicators related to the effectiveness and efficacy of the law No. 15 of 2010
Procedure 2: Follow-up coordination between the competent authorities to implement the aforementioned law					
Existence of issues and matters followed up by the Ministry of Municipality and Urban Planning with the Ministries of Interior and Justice					The committee formed to identify the areas of family housings and workers gatherings as explained by the Law 15 of 2010, has completed its task, and the issuance of executive decisions is expected soon, while the implementation of the law is delayed until November 2011
Urban Growth	Objective: Encourage housing outside Doha				
Procedure 1: Expand the provision of appropriate infrastructure in the areas planned as attracting residential areas.					
Construction of roads and establishment of water and sanitation, electricity and telephone networks.. Outside Doha during the last three years					In addition to the implementation of several infrastructure projects in areas outside Doha that witnessed an urban expansion within the boundaries of their municipalities, the work to provide appropriate infrastructure began in the following areas: • City of Lusail: The comprehensive infrastructure is expected to be completed by the end of 2012 • Rawdat Al Hamam: Provision and development of services • Al Thumama area: (46) complete infrastructure The Urban Plan includes, also, special projects within the Al Wakra and Wukair areas.
Procedure 2: Provide services needed for settling outside Doha					
The establishment of branches of the official departments and health services, education and entertainment during the last three years					A General Security Service, and Passport Service Centers as well as offices for Real Estate Registration, Ministry of Labor, Health Centers, and regional centers to stimulate development, and etc... have been established

Procedure 5: Raise awareness on the dangers of divorce and arbitrary divorce, as well as on their negative effects on the individual and society						
Targeted indicator	Current Status				Content	
	Available Process being			Non-available		
	implemented	legislated	Planned			
Existence of programs to raise awareness of the dangers of arbitrary divorce, and divorce, as well as of related negative effects on the individual and society					• The Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, focusing the public, addresses frequently matters relating to family through advocacy programs. It implemented four campaigns within the draft program (Advocacy Centers), and consecrated the whole month of the thirty-fourth cultural lectures season to tackle issues related to family. • The Family Counseling Centre and other official and communal institutions organize audio-visual and legible educational programs and activities, such as the programs (demobilization in kindness), (career and family success), (educational program), (marriage), and etc... to address family cohesion	
The proportion of divorces to total marriages over the last three years	Available data show that the ratio of divorces to total marriages increased from 31.8% in 2008 to 40.3% in 2010					
	Year		Marriages		Divorces	Percent
	2008		1992		634	31.80
	2009		1946		731	37.60
	2010		1775		716	40.30

Procedure 6: Focus awareness-raising to seek mortality rate reduction of young people by traffic accidents and enforce the application of relevant laws					
Number of awareness-raising events, by topic and relevant entity that carried it out during 2010 and 2011	The Ministry of Interior raised awareness during the past two years through the organization of seminars, meetings, conferences and security weeks as well as through the State media such video, audio-visual and written means. The number of related events exceeded 24. For example, the University of Qatar, in collaboration with the Traffic Department, conducted on Thursday, 17/03/2011 a Traffic Seminar entitled "Working together to reduce traffic accidents," expanding, accordingly, the on-going related activities of the twenty-seventh Gulf Traffic Week, which targeted university students awareness				
Rates of traffic accidents and fatalities per hundred thousand people during the past three years	The ongoing awareness campaigns undertaken by the Traffic Department in Qatar contributed to decrease the rates of traffic accidents and fatalities, as shown by the following table				
	Year		2008	2009	2010
	Fatalities Traffic per 100,000 Population		332	309	246
	Traffic death per 100,000 Population		15.9	13.6	13.4

Labour Force	<u>Objective:</u> Rationalize the recruitment of expatriates by phase needs		
Procedure 1: Use technology to streamline public and private manpower recruitment			
Number of expatriated recruited during the last three years, by occupation	It seems that no indication is currently noted in relation to the presence of a trend to expand the use of technology to reduce the number of foreign workers. This fact is confirmed by the following table, which compares the percentage of recruited expatriated with selected occupations to those in the base year 2008 (100%).		
	Occupation	2009	2010
	Civil Engineers	33.4	37.9
	Technicians	82.2	52.9
	Electricians	60.1	44.7
	Mechanical Technicians	71.0	27.0
	Accountants	60.1	63.4
	Workers	40.2	56.5
	Cleaners	108.3	132.7
	Packaging	104.0	376.8

Labour Force	Objective: Rationalize the recruitment of expatriates by phase needs
--------------	--

Procedure 1: Use technology to streamline public and private manpower recruitment			
Number of expatriated recruited during the last three years, by occupation	It seems that no indication is currently noted in relation to the presence of a trend to expand the use of technology to reduce the number of foreign workers. This fact is confirmed by the following table, which compares the percentage of recruited expatriated with selected occupations to those in the base year 2008 (100%).		
	Occupation	2009	2010
	Civil Engineers	33.4	37.9
	Technicians	82.2	52.9
	Electricians	60.1	44.7
	Mechanical Technicians	71.0	27.0
	Accountants	60.1	63.4
	Workers	40.2	56.5
	Cleaners	108.3	132.7
	Packaging	104.0	376.8

First: Achievements

A. Legislations, procedures, Qualitative and Quantitative Indicators

Population Growth & Structure	Objective: Increase the proportion of citizens among the total population				
Procedure 1: Accelerate and facilitate housing appropriation processes for pre-married					
Targeted indicator	Current Status				Content
	Available Process being			Non-available	
	implemented	legislated	Planned		
Existence of legislation to accelerate and facilitate the appropriation of land and access to housing loan for construction or appropriation					Council of Ministers Resolution No. (4) for the year 2008 includes the rules and procedures established for granting candidates seeking housing loan the related allocated amounts for the purchase of land and acquirement of house loan. Qatar Development Bank increased this loan from QR 800,000 to 1,200,000
Procedure 2: Accelerate processes for the adoption of the marriage fund					
Existence of a marriage fund					Despite the tendency to support future marriages by creating a fund called "the Qatari Marriage Fund", yet, such a fund has not been established
Proportion of married couples who received, in 2011, financial support to all married during the same year, by marriage supporting entity	No accurate statistics regarding the proportion of married couples who received financial support from total married couples are available. Nevertheless, the campaign (Chaste) launched in 2009, and organized by the Qatari Foundation (RAF) in collaboration with the (East), reached almost their objectives through supporting the marriage of 1,000 young Qataris				
Procedure 3: Conduct campaigns to raise awareness among families about the need to reduce dowry and wedding expenses, not to delay children's marriage, especially females, and encourage divorcees and widows marriages'					
Existence of a general plan to educate families about the need to: reduce dowry , wedding expenses, not to delay the age of marriage, and encourage marriage of divorced women and widows					There are clear weaknesses in the campaigns to educate families about the need to reduce dowries and encourage the marriage of divorced women and widows, as well as in the existence of a general plan, at the community level, to raise young people awareness about the need not to delay marriage and procreation
Proportion of divorcees and widows who married after widowhood or divorce during the last three years	The proportion of divorcees and widows who married after widowhood or divorce has not changed substantially, as is shown by the following table:				
	Year	Proportion of divorcees		Proportion of widows	
	2008	13.7		0.8	
	2009	15.5		0.4	
	2010	14.4		0.5	
Procedure 4: Develop program to provide financial grants and allocations for newborns					
The existence of allocations and grants for newborn babies					

FIRST AXIS: POPULATION AND LABOUR FORCE

As indicated before, this axis is the bedrock and core of the second phase of implementation follow up. It includes the following dimensions:

- Population growth and population structure
- Labour force
- Housing
- Urban growth

This axis tries to answer the following questions:

- What are the necessary procedures to increase natural growth of citizens?
- What is needed for judicious recruitment of expatriates according to the needs of this phase?
- How is it possible to force companies and institutions (private sector) to abide by recruitment policies?
- How is singles' housing issue treated? Will the latest law solve this problem?
- How to encourage citizens and residents to live outside Greater Doha?

The goals that this axis tries to achieve are as follow:

- Increasing citizens rate among total population.
- Judicious use of expatriate recruitment according to the needs of this phase.
- Elimination of singles' housing near families.
- Encouragement of living outside Doha.

The present goals have been transformed into several procedures and turned to various qualitative and quantitative indicators that could help in the assessment of the population policy second phase implementation follow up by monitoring the realized achievements, and identifying challenges, difficulties, future tendencies and priorities of third phase of the implementation follow up in the area of population and labour force.

Qatar is currently experiencing a rapid demographic growth which is mainly attributed to the continuous increase of foreign workers... particularly, unskilled foreign workers. Since the population structure determines the nature of society, Qatar has to decide the appropriate number and quality of expatriates"

Qatar National Vision 2030

The key- goal of Qatar population policy is "to achieve balance between demographic growth and needs of sustainable development to ensure well-being for Qatar population, develop their capabilities, expand their choices, and raise levels of their participation for development and prosperity of Qatari society."

Population policy

(Goals, objectives and procedures)

Addressing the imbalance of population structure in the Gulf Cooperation Council by reinforcing the efforts of human development (in education, training and qualification), increasing women's participation in labour force, lifting restrictions on the mobility of the Gulf labour force between countries of the Council, and controlling recruitment and employment of foreign workers giving priority to Arab workers.

From the recommendations of the Doha Declaration

(Arab Conference on Population and Development, 2009)

dimensions and changes of the demographic context after two years of the population policy's implementation follow-up. The present report is based in its approach and treatment to the several population issues in the State of Qatar on a number of quantitative and qualitative indicators monitored by the working groups in charge of the implementation follow up.

“At the beginning, we applaud and appreciate the effort made in preparing [Qatar population status 2010]. The way is being formed contains a transparent analysis to the reality of the population policy axes, the challenges and the required priorities to be studied. The report shows the distinguished achievements realized in some axes (such as education, youth and health), and slowdown in other axes (such as the elderly and demographic growth)”.

Ministry of the state for Energy and Industry affairs

(observations on Qatar Population Status 2010)

The present report contains five chapters in addition to the preface, introduction and conclusion. Each chapter tackles an axis of the population policy that reviews goals and procedures that have been transformed to various qualitative and quantitative indicators perceived as methodological tools to monitor the achieved progress of the implementation.

Accordingly, population policy axes were dealt with in terms of a unified analytical methodology that tries to answer the following key-questions:

- **What are the legislations, measurements and practical procedures undertaken to achieve periodic goals and objectives of the population policy?**
- **How are general statistical facts of the present demographic context?**
- **Is there any obstacles hampering the achievement of periodic goals and objectives of population policy? If yes, what are their natures?**
- **What are the future tendencies and views related to the best means to integrate Population policy in National Development Strategy 2011-2016? And what are the priorities of third phase of the implementation follow up?**

Answering the previous questions helped in the evaluation of the second phase of Qatar population policy implementation in terms of giving a comprehensive (qualitative and quantitative) facts about current status of population policy's five axes, shedding light on the challenges they face, and identifying future tendencies and views of integrating population policy in National Development Strategy 2011-2016, as well as in the third phase priorities of the implementation follow up.

Introduction

After detailed, comprehensive revision and profound assessment to the first stage of the implementation follow up of the country's population policy, great achievements have been realized in most axes included in the follow up process.

However, revision revealed in the same time the lack of any tangible progress concerning the fundamental axis on population structure that is still suffering from a clear imbalance, and which will suffer greatly over than a decade as a result of Qatar bidding of world cup 2022. The next phase will witness a large demand on labour force in all domains, particularly construction and building.

"In collaboration with the concerned authorities, the PPC is assigned to follow up the implementation of the items and programmes of different axes included in the population policy.

It is also assigned to undertake the needed procedures to develop work teams of the Focal Points, identify the second stage's implementation priorities and consider the results of the committee' study to the indicated observations and points of view [of their Excellencies the Ministers about the report on Qatar Population Status 2010] in the preparation of the future report of 2011."

Decision of the Council of Ministers

Regular Meeting (18) held on 4/5/2011

Accordingly, some axes of the population policy have been integrated in the second phase of implementation. They have become five axes instead of six, whereby population and labour force axis is the fundamental one. Concerning the other four axes (education and training, public health, reproductive health, environment and sustainable development, empowerment issues, and database), they contain procedures related to fundamental axis which influence directly or indirectly the country's population structure.

As a result, the PPC has released Qatar Population Status 2011 which is the second national report of its kind included in the annual series about the status of Qatar population. What is remarkable about the present report is that it considers the observations, points of view and suggestions of their Excellencies the Ministers about "Qatar Population Status" that was submitted to them in the regular session (36) of the Council of Ministers on 15/12/2010. They highly appreciated the report. After a lengthy study to the Ministers' observations and views, the PPC submitted a supplementary note about the mentioned report to the Council of Ministers on which he took a decision on (Regular Session 18 on 4/5/2011). Accurately, the present report is committed to adopt the referred items in the note and help decision-makers recognize the different levels,

population policy, obstacles hampering the effective application to the different procedures, and future tendencies for the implementation follow up.

In this context, I highly appreciate the interest shown by the honorable Council of Ministers to the first report of Qatar population status 2010. I would like to express my deep gratitude to all Ministers for their essential remarks and valuable suggestions that have enriched the content of the present report.

Finally, I would like to extend my thanks to everyone who contributed in the development of this report, particularly the Focal points, departments in charge of the population policy implementation and PPC technical Bureau.

Hamad Bin Jabor Bin Jassim Al-Thani
Chairman of the PPC

Preface

In many occasions, we have stated that population policy is not fully completed. Rather, it is a continuous process of identifying and achieving goals to move to other advanced goals... etc. It is clear that only through practical scientific correction, modification and refinement that the probable deficiencies, gaps and defects can be disclosed.

Accordingly, the second phase of the follow up of Qatar population policy implementation focused on the clarification of new procedure processes appropriate for that phase. The most important process is the integration of some axes of population policy that affect and influence each other. This trend reflects the aspirations of the working teams to implement population policy to realize perfect agreement between the departments, and foster new collective processes.

In addition to the central axis on population and labour force, importance in the second phase of implementation follow up was given to the following four axes: education and training, public health, reproductive health, environment and sustainable development, empowerment issues, and database. These axes included several goals and practical procedures related directly or indirectly to the fundamental axis.

In an effort to implement its annual work plan, the Permanent Population Committee (PPC) has accomplished the present report that sheds light on Qatar population status 2011. It represents the second publication among the annual regular reports series entitled "Qatar Population Status". The content of the report shows the achieved progress in terms of implementation of the country's

« We are now in an advanced phase to foster a very clear vision of what future Qatar will be. This vision will constitute a framework and basis for future strategies to be adopted, which we have already started to develop. Future strategies for the country aim at enabling Qatari individual to meet effectively and competitively the needs of his epoch and to build a knowledge-based economy marked by the ability to keep up with international competitiveness and to continue growing »

His Highness

Hamad Bin Khalifa Al-Thani

(From A speech before Advisory Council
in November, 2007)

Figures

Figure (1): Population Growth Rate of Qatar Population by Censuses

Figure (2): Qatar Population Pyramid, 2010

Figure (3): Unemployment Rate in Qatar by Nationality and Sex, 2010

Figure (4): Foreign Workers Distribution Percentage by Skill Level, 2010

Figure (5): Percentage of Economically Active Population Distribution (15 and over) by Nationality, Sex and Sector, 2010

Figure (6): Percentage of Housing Units Distribution by Occupancy in Qatar, 2010

Figure (7): Percent of Urban Population in Qatar

Figure (8): Qatar Population Distribution Percentage by Municipality, 2010

Figure (9): Number of Schools (Public, Independent and Private), 2004-2010

Figure (10): Number of Students Enrolled in Schools (Public, Independent and Private) by Gender, 2004-2010

Figure (11): People Enrolled in Literacy Grades by Gender, 2004-2010

Figure (12): Rate of Adults with Secondary School, 2004-2010

Figure (13): Trainees Distribution in Private Training Centers by Relationship to Labour Force, 2010

Figure (14): Life Expectancy at Birth for the period (2004-2010)

Figure (15): Under Five Mortality Rate, 2004-2010

Figure (16): Maternal Mortality Rate of Qatari Women during Pregnancy, Childbirth and Puerperium (Per 100000 Live Births) During Different Years

Figure (17): Concentration of Air Pollutants in Urban Areas (Micro grams /m³), 2007-2010

Figure (18): Emissions of Carbon Dioxide Caused by Industrial Operations, 2004-2008 (Ton per year)

Figure (19): Consumption of Substances that Deplete the Ozone Layer (metric tons), 2004-2010

Figure (20): Net Enrollment Ratio in Primary Education by Gender and Academic Year

Figure (21): Qataris Literacy Rates at Age Group (15-24) by Sex and Years (%)

Tables

Table 1: Economically Active Population in Qatar by Nationality and Sex, 2010

Table 2: Number of Students Enrolled in all Higher Education Institutions of Qatar by Sex during different Years

Table 3: Qatar University Graduates by Nationality, Sex and Academic Degree, 2009 - 2010

Table 4: Trainees by Training Agency, 2010

Table 5: Rate of Globally Communicable Diseases per 10000 People in Qatar, 2007-2010

Table 6: Average Per Capita Consumption of Water and Electricity, 2007-2010

Table 7: Economically Active Population (15 and Over) by Nationality, Sex, and Occupation, 2010

Table 8: Registered Electors and Voters for Central Municipal Council

Table 9: Distribution of Women Sheltered Cases by the Provided Service during 2009–2011

Table 10: Children Medical Beds in Hospitals and Medical Units, 2010

Table 11: Aids Provided By Qatar Foundation for the Protection of Women and Children by Type of Service, 2007-2010

Table 12: Non-Sports Activities Practiced by Youths, 2004-2010

Table 13: Percentage of Disability Prevalence by Sex, Nationality and Years

Table 14: Population Policy Axes and Dimensions by Percentage of Accomplishment

Table 15: National Development Strategy Projects related to Population Policy Goals and Procedures

Title	Page
Fourth Axis: Empowerment Issues	46
First: Achievements	47
A) Legislations, Procedures, Qualitative and Quantitative Indicators	47
B) General Statistical Fact	50
Second: Challenges	58
Third: Future Tendencies	58
Fifth axis: Database	61
First: Achievements	61
A) Legislations, Procedures, Qualitative and Quantitative Indicators	61
B) General Statistical Fact	62
Second: Challenges	62
Third: Future Tendencies	62
Conclusion: General Assessment and Future Perspective	63
First: General Assessment	63
Second: Future Tendencies	64
Sources and Endnotes	67

Contents

Title	Page
Preface	7
Introduction	9
First Axis: Population and Labour Force	11
First: Achievements	12
A) Legislations, Procedures, Qualitative and Quantitative Indicators	12
B) General Statistical Fact	15
Second: Challenges	21
Third: Future Tendencies	21
Second Axis: Education and Training	23
First: Achievements	24
A) Legislations, Procedures, Qualitative and Quantitative Indicators	24
B) General Statistical Fact	26
Second: Challenges	32
Third: Future Tendencies	32
Third Axis: Public Health, Reproductive Health and Environment	33
First: Achievements	34
A) Legislations, Procedures, Qualitative and Quantitative Indicators	34
B) General Statistical Fact	37
Second: Challenges	44
Third: Future Tendencies	44





Qatar Population Status 2011

Two Years after the Launch of the Population Policy

Dhul-Qa'da 1432 h/ October 2011



Qatar Population Status 2011

Two Years after the Launch of the Population Policy

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee

